الجمعة 17 كانون الثاني 2020
العدد 3957 السنة الرابعة عشرة
Vendredi 17 Janvier 2020 n◦ 3957 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

إعلان

يهم رجل الأعمال السيد محمد أحمد كوثراني أن يحذر من التداول بشيكات بنكية صادرة لأمره ويعلن عدم علاقته بها وتحميل المسؤولية القانونية لكل من يستغل اسمه بصورة غير مشروعة

استنفار أميركي لإفشال «مليونية بغداد» [14]

المستقبل يشبّح قبل تشكيل الحكومة

[5 ـ 2]

(مروان بوحيدر)

رياضة

الأندية تطعن اللعبة
الدوري المجمّد نحو المجهول

8

سوريا

الجيش يعدّ لعملية واسعة في ريف حلب الغربي

14

تقرير

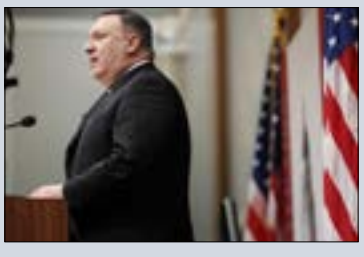

خطاب الردع الأميركي: أن تكون «قوياً» وقصير النظر

16

على الغلاف

تشبيح مستقبلي يستبق تشكيل الحكـومة

الحكومة مؤجلة، لكن عقدها ليست مستعصية. الاندفاعة التي تحدثت عن قرب التأليف لم تهدأ عقب بروز اعتراضات من أكثر من فريق على مستوى تمثيله. وأمام اقتراب موعد التأليف، شخّر المستقبل عن زنوده. قوى الأمن بقيادة عماد عثمان نكّلت بالمتظاهرين. وسعد الحريري رفع البطاقة المذهبية، محذراً من المساس بعثمان

(مروان طحطح)

بعد ليل من التظاهرات التي أدمتها قوى الأمن الداخلي أول من أمس، خُصص يوم أمس لتبرير الوحشية ضد المتظاهرين العزّل. وقد تبيّن لوزيرة الداخلية ريا الحسن والمدير العام لقوى الأمن الداخلي عماد عثمان أن المتظاهرين استعملوا القوة المفرطة ضد عناصر مكافحة الشغب. كادت تفزّ الدمعة من عين الحسن وهي تصرح معلنة سقوط أكثر من 100 جريح بين العناصر الأمنية. اعتذرت من الصحافيين، وكذلك فعل عثمان، لكنها لم تعتذر من الناس الذين أصيب جلّهم أصابات مباشرة على الرأس. قالت بصريح العبارة إن الأمر ليس لها في قوى الأمن الداخلي. أما عثمان، فتنبّه إلى أن ضرب عسكري بحجر هو «محاولة قتل». لم يحص كم محاولة قتل نفذ عناصره. لكن مقابل كل عنف السلطة، أصر المتظاهرون على المواجهة، فعادوا أمس إلى شارع الحمرا، وهاجموا المصارف مجدداً. بعد أن كانوا نفذوا اعتصامات عديدة في محيط مصرف لبنان وفي محيط ساحة النجمة وعلى جسر الرينغ، شارك فيها العديد من الجرحى.

بدا أمس أن العنف الذي مورس ضد المتظاهرين خلال الأيام الماضية، أقرب إلى استعراض قوة نفّذه تيار المستقبل بدم الناس. مارس التيار التشبيح، حماية للمصارف وسعياً إلى التأكيد أن تشكيل الحكومة لن يؤثّر على سيطرته على الدولة. ولن لم تصله الرسالة، كررها سعد الحريري شخصياً، رداً على سؤال عن احتمال إقالة الحكومة الجديدة لعثمان، فقال: «ليحاول أحد إقالته...«شو أنا حبّة وحبتين؟». ليس الحريري لا «حبة» ولا «حبتين»، لكنه ظن أنه بكلمتين يمكنه أن يبرئ نفسه من الانهيار الحاصل. وانطلاقاً من أنه «يجب أن نكون صادقين مع الناس»، افترض أنهم سيصدقونه عندما يقول إن «الخلل الأساسي في ما هو حاصل اليوم أن الدولة لم تنجز الإصلاحات التي كان يجب أن تقوم بها». هكذا ببساطة، ليست السياسات التي اعتمدها هو وقبله والده، وليس الفساد الذي تكرّس على يد والده واستمر بعده، وليس تحكّم طبقة المصارف ومن يمثّلها في السلطة بالاقتصاد والدولة، هي المسؤولة عن الانهيار، بل عدم تطبيق الاصلاحات. أما النكتة الفعلية، فاستنتاج لا يرقى إلى الشك: «لولا أن البعض يريد أن يحارب الحريرية السياسية، لما كنا وصلنا إلى هنا اليوم. فمن حارب الحريرية السياسية هو من أوصل البلد إلى ما نحن عليه اليوم، وفهمكم كفاية».

تمثيل الدروز والكاثوليك و«القومي» يؤخر التشكيل

كلام الحريري جاء في دردشة مع الإعلاميين عقب الاجتماع المالي الذي ترأسه في منزله بحضور وزير المال علي حسن خليل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. وقد كان اللقاء، بحسب الحريري، «تقييمياً للوضع المالي والمصرفي في لبنان». وردّاً على سؤال حول إمكانية استبدال سندات اليوروبوند أو إعادة جدولة الدين، قال «الآن ستكون هناك حكومة جديدة ستتعامل مع هذا الموضوع بما ترتئيه مناسبا». وإذا كان الحريري رمى كرة النار المالية إلى الحكومة المقبلة، فهو لم يفعل الأمر نفسه في قطاع الخلوي الذي تخلّف وزير الاتصالات عن استرداده، قبل أن يتبين استباقه تشكيل الحكومة لتهريب التجديد لشركتي الخلوي لثلاثة أشهر إضافية.

لم تشكّل الحكومة أمس، كما كان متوقعاً. لكن التأخير، لم يُضعف التفاؤل بتأليف قريب. بعد زيارة الرئيس المكلف إلى عين التينة، كان منتظراً أن يكمل طريقه إلى قصر بعبدا، لكنه لم يفعل. سرعان ما تبيّن أن التأخير مرتبط بالسعي إلى حل عقد محدودة طرأت أخيراً. عُقد غير جوهرية تتعلق ببعض الحقائب. أما الأساسيات فظل الاتفاق عليها منجزاً. حكومة تكنوقراط مؤلفة من 18 وزيراً، لا ثلث معطل لأحد فيها. أما العقد، فقد اعتبرها مصدر معني مساعي اللحظات الأخيرة لتحصيل مكاسب إضافية. وتركزت هذه العقبات في مطالبة النائب طلال ارسلان بحقيبة ثانية، وباعتراض كاثوليكي على حصول الطائفة على مقعد واحد، وبمطالبة الحزب القومي بمقعد حكومي...

لكن في المقابل، ثمة من يجزم أن هذه العقد سرعان ما ستجد طريقها إلى الحل، خاصة أن العقد الكبرى قد حلّت، ولاسيما مطالبة الوزير جبران باسيل بالثلث المعطل. وبعد أن كان باسيل متمسكاً بالحصول على 6 وزراء مع وزير سابع من حصة الطاشناق، عاد ووافق على اقتصار حصته على 5 وزراء من بينهم وزير للطاشناق. وهذه الموافقة هي التي فتحت باب التفاؤل، كما يفترض أن تنهي اعتراض سليمان فرنجية الذي طالب بحقيبتين في حال حصول التيار الوطني الحر على ستة مقاعد. وعليه، فإن الحصة المسيحية يفترض ان تكون على الشكل التالي: 4 وزراء للتيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية (الخارجية والدفاع والطاقة والبيئة) وحقيبة للطاشناق، حقيبة للمردة (الأشغال العامة)، وثلاث حقائب من حصة الرئيس المكلّف.

وفيما كان اتفق على حصول حزب الله على حقيبتي الصحة والصناعة، وحصول «أمل» على المالية والزراعة، عاد حزب الله ووافق على التخلي عن حقيبة الصناعة لصالح ارسلان، الذي طالب بها، مقابل حصول الحزب على الشؤون الاجتماعية. لكن، مع ذلك فإن ارسلان ظل مصراً على الحصول على حقيبة ثانية، إلا أن الأمر لم يحل بعد. وفيما تجزم مصادر بأن التأليف عاد إلى النقطة صفر، لافتة إلى أن غالبية القوى السياسية عادت لتعدّل في أسماء مرشحيها الوزاريين، أكّدت مصادر معنية أن المفاوضات الجارية ستفضي إلى تأليف حكومة قريباً.

(الأخبار)

عثمان والحسن ينتصّلان من العنف: تحرير معتقلي الحمرا وثكنة الحلو تحت ضغط الشارع

(مروان بوحيدر)

إيلده الغصين

لم يغيّر تقاذف المسؤوليات بشأن من «أعطى الأمر» بالعنف المفرط بين وزيرة الداخلية ريا الحسن والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، في تصريحيهما أمس، من حالة الجرحى والمصابين، ومعتقلي ليلَي الثلاثاء والأربعاء... الذين أفرج عن جميعهم أمس، بعد مماطلة، وتحت ضغط الشارع.

الأرقام التي قدّمها كلّ من الحسن وعثمان بشأن جرحى القوى الأمنية، تقابل بـ«لا أرقام» لعدد كبير من المصابين بين صفوف المحتجّين ممن توزّعوا على مستشفيات بيروت بحالات «ارتجاج في الدماغ، فقدان الذاكرة، كسور، رضوض، جروح...» وسواها. كلام عثمان حيال مسؤوليّته عن «استعمال الغاز المسيّل للدموع» حصراً وليس العنف، وتنصّله من مسؤوليّته المباشرة عن الأوامر بسحل المحتجّين، لم يجعّل آثار العنف والقمع المفرطين في أجساد المحتجّين. وللمناسبة أولئك، كانوا يطالبون بالإفراج عن رفاقهم أمام ثكنة الحلو، أما «المشاغبون» بينهم في شارعي الحمرا وما الياس، فقد أفرغوا بعضاً من غضبهم على واجهات مصارف دلّلت الشعب، فيما اتّفق الأمنيّون، ومعظم السياسيين، على حمايتها.

الاعتداءات السافرة بحق المصوّرين والصحافيين، اعتذر عنها عثمان خلال مؤتمره، غير أن نقيب الصحافة عوني الكعكي قزّر «الاعتذار باسم الصحافيين» عن «التخريب المعيب للثورة»، ليضيف نقطة جديدة إلى سجلّ «سُبات النقابة»، التي لا تمثّل الصحافيّين أصلاً كونها نقابة أصحاب الصحف.

على الرصيف المقابل لثكنة الحلو، حيث احتجز معتقلو ليلَي الثلاثاء والأربعاء، انتظرت والدة أحد

معظم الموقوفين لم يسمح لهم بالتواصل مع عائلاتهم بعد مرور 24 ساعة على توقيفهم

المعتقلين طوال يومين للإفراج عنه، وهو البالغ 18 عاماً وشهراً واحداً ولم يعتبروه قاصراً! وهو مريض ولديه النهابات، فقط سمحوا لي بإدخال الدفاخة ولم يسمحوا بالكورتيزون». ثمة شقيقة كانت تروي بغصّة عن اعتقال شقيقها لمجرد وجوده بالقرب من أحد المطاعم في الحمرا. ووالدة أخرى، سقطت أرضاً مغمى عليها لأنها لم تتمكن من دفع فاتورة المستشفى لخروج ابنها المصاب بهراوات عناصر «مكافحة الشغب».

الإفراج عن المعتقلين، تمّ على دفعات بعد تصعيد في الشارع ووقفات احتجاجية نظّمت أمس، أمام ثكنة الحلو وقصر عدل بيروت. ومعتقلو ليل الثلاثاء، خلال مواجهات شارع الحمرا، كانت قد أسفرت عن 59 معتقلاً في ثكنة الحلو، أفرج عن قاصرين بينهم وعشرة آخرين بعد منتصف ليل الثلاثاء، بإشارة متأخّرة من النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات. الإفراج عن الدفعة الثانية تمّ صباح أمس، إذ أفرج عن 9 معتقلين، وجرى نقل 38 آخرين إلى فرع المعلومات في ثكنة المقر العام للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. الدفعات اللاحقة تمّت بعد الثانية بعد ظهر أمس.

معتقلو ليل الأربعاء، خلال المواجهات أمام ثكنة الحلو وشارع مار الياس وكورنيش المزرعة، أسفرت عن اعتقالات عشوائيّة تضاربت فيها الأعداد والأسماء. محامون من لجنة المحامين المتطوّعين للدفاع عن المتظاهرين، تمكّنوا بعد منتصف ليل الأربعاء، وبعد انحسار المواجهات من دخول الثكنة، حيث جرى إحصاء 36 معتقلاً، و10 في فصيلة ميناء الحصن، و5 في فصيلة رأس بيروت، و4 في فصيلة الرملة البيضاء. ووفق عضو اللجنة المحامي وائل الزغبي «قابلنا المعتقلين قرابة الواحدة والنصف بعد منتصف ليل الأربعاء، بتوجيه من نقيب المحامين ملحم خلف، وطالبنا بإسعاف بعضهم، فحضر الدفاع المدني وعالج ميدانياً 4 بينهم بإصابات طفيفة». الإفراج عن باقي معتقلي ليل الأربعاء تم «الثالثة بعد ظهر اليوم (أمس الخميس)، من ثكنة الحلو، بسندات إقامة وترك بعضهم رهن التحقيق، فيما أبقي على موقوف أجنبي وأحيل سبعة أجانب على الأمن العام». ووفق بيان للجنة، فإن «معظم الموقوفين لم يسمح لهم بالتواصل مع عائلاتهم بعد مرور 24 ساعة على توقيفهم».

الحصانة لمن يتمرد على أوامر غير قانونية

عمر نشابة

«لا يسمح بتقديم استثناءات أو أعذار لتبرير استخدام القوة على نحو غير شرعي»، بحسب معايير القانون الدولي. كما أن ملاحقة ومحاكمة ومحاسبة وزيرة الداخلية والمدير العام لقوى الامن الداخلي والضباط والرتباء والعناصر الذين قاموا بأعمال مخالفة للقانون أو شهدوا على تلك الاعمال من دون ان يقوموا بأي جهد لاعتراضها، هو واجب وطني إذا أردنا دولة ديمقراطية.

وعلى الحكومة المقبلة ووزير الداخلية الجديد، وقد يكون أحد ضباط الجيش المعروفين بانضباطهم وبتمسكهم الصارم باحترام القانون، ان تطبق القانون فوق كل اعتبار وتحيل الى المحاكمة والتأديب كل من تجاوزه. كما لا بد من التوضيح بداية ان حجة تنفيذ الاوامر لا قيمة لها، بحسب القانون، إذا كانت هذه الاوامر غير مشروعة. ولا بد من منح «الحصانة للموظفين الذين رفضوا الانصياع لأوامر رؤسائهم غير المشروعة»، تطبيقاً لمعايير منظمة الامم المتحدة التي يفترض ان تسترشد بها الدولة والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي.

ان استخدام عدد كبير من العسكريين الملثمين وغير الملثمين، باللباس المدني أو العسكري، القوة المفرطة والعنف غير المبرر لا قانونياً ولا مهنياً ولا أخلاقياً بحق المواطنين والمواطنات ينبغي ان يتوقف فوراً عملاً بمقتضيات الدستور والاتفاقيات الدولية التي تعهد لبنان احترامها. وعلى وزيرة الداخلية التي سعت أمس، بطريقة غير مباشرة، الى تبرئة نفسها والمدير العام لقوى الامن، مدعية انهما لم يعطيا أوامر لاستخدام العنف، ان تأمر، قبل موعد التسلم والتسليم، المفتش العام لقوى الامن الداخلي بفتح تحقيق فوري وتوقيف الضباط والرتباء والعناصر الذين وردت صورهم وتسجيلات ومعلومات عن ارتكابهم جرائم بحق المواطنين والمواطنات في مختلف المناطق، وامام مقرّ وزارة الداخلية والبلديات. ولا بد من تذكير السيدة الوزيرة ان قوى الامن الداخلي تخضع لسلطتها بحسب القانون 1990/17، وبالتالي فان عجزها عن توقيف الممارسات الجنائية والاعتداءات الوحشية التي استمرت أياماً، يعرّضها للمحاسبة القضائية ويُعدّ تمرّداً لبعض ضباط قوى الامن على القانون عليها بصفتها الوزيرة المختصة، وقد يستوجب تدخل ضابطة عدلية أخرى بإشراف قضائي لتوقيف أي ضابط إذا ثبت تمرّده على تسلسل السلطة بحسب القانون.

وقد يظن بعض المحسوبين على طائفة او مذهب او تيار ان بإمكانهم التحجج بالتوازنات المذهبية والسياسية للإفلات من الملاحقة والمحاكمة، وهو ظن تخريبي لما تبقى من مؤسسات الدولة. وقد يظن بعض الموظفين ان تلقيهم أوامر من رئيس حكومة تصريف الاعمال مثلاً، من دون المرور بالوزيرة المختصة، باستخدام الشدة لمواجهة المتظاهرين والمتظاهرات يمنحه الحماية من الملاحقة القانونية؛ وفي ذلك الظن اثم عظيم قد ينسف أساس الدولة.

لكل فرد الحق في التحرر من المعاملة القاسية أو اللانسانية أو المهينة. وضرب قوى الامن الداخلي لهذا الحق بعرض الحائط من خلال اذلال الناس وسحلهم وخطفهم من قبل عسكريين باللباس المدني وصفع الفتيات على وجوههن وركل الشباب بعد سقوطهم على الأرض واعتقالهم في مكان لا يستوفي أدنى الشروط الانسانية، وتأخير اتصالهم بمحام خلافاً للمادة 47 من قانون أصول المحاكمات، يشبه ممارسات قوى معادية للمجتمع وللدولة، ويذكرنا بممارسات المسلحين الزعران خلال الحرب. السيدة الوزيرة قالت أمس ان عناصر قوى الامن «بشر مثلكم»، في إشارة واضحة الى لجوئها الى عبارات فضفاضة واسلوب استعطافي. لا يا مدام، ضباط ورتباء وعناصر قوى الامن الداخلي لا يحتاجون الى أي شفقة، ولا يطلبون استعطاف أحد. ولا يجوز ذلك أصلاً. هم موظفون يفترض أن يتمتعوا بالمهنية والاحتراف حتى في أصعب الظروف. ولا مكان لغضبهم وللتعبير عن عواطفهم وردّات فعل بعضهم الفردية في قانون تنظيم عملهم، ولا يسمح بالعفو عن سلوك مخالف بحجة «لحظة تخل» أو رداً على شتيمة أو حجرة أو حتى رصاصة وجهت نحوهم. وظيفة الامن يا حضرة الوزيرة تماماً مثل وظيفة الطبيب، لا يجوز ان تتحكم بها العواطف والانفعالات.

ومن المؤسف ان تساهم وزيرة الداخلية والمدير العام لقوى الامن بتدمير المؤسسات وعلاقة جزء كبير من المواطنين والمواطنات بالدولة. ومؤسف ايضاً تشويه سمعة الضباط والرتباء والعناصر الشرفاء والاكفاء الذين يتمتعون بالانضباط الأخلاقي والقانوني. المعايير الأممية تشير الى وجوب «ضبط النفس عند استخدام القوة» و«تقليل الاضرار والاصابات الى الحد الأدنى»، بينما تدل الصور والتسجيلات والشهادات الى عكس ذلك تماماً. حيث نقلت احدى الفتيات مثلاً ان احد عناصر قوى الامن، امام ثكنة الحلو، شتمها وهددها وصفعها على وجهها بينما كانت تتظاهر سلمياً. وضرب الصحافي الزميل حسان الرفاعي وزملائه المصورين على الهواء مباشرة يفضح الاعتداء بشكل قاطع. وهناك عشرات لا بل مئات الشهادات التي يفترض ان يستمع اليها القضاء ويأمر فوراً بتوقيف المعتدين واحالتهم مخفورين الى المحكمة العسكرية تمهيداً لمحاكمتهم وانزال اشد العقوبات بحقهم وسجنهم وطردهم من السلك. ويفترض ان يشرف وزير الداخلية الجديد على ذلك اذا كان فعلاً يريد ان يتصرف كمسؤول في الدولة لا كتابع لتيار او حزب أو زمرة فاسدة.

و«يتحمل كبار المسؤولين مسؤولية ما يرتكبه أفراد الشرطة الذين يأتمرون بأمرهم من أفعال، في حالة ما اذا كان المسؤولون على علم أو كان ينبغي أن يكونوا على علم بتجاوزات الشرطة، لكنهم لم يتخذوا بشأنها تدابير ملموسة». ويشمل ذلك الوزيرة ريا الحسن والمدير العام لقوى الامن عماد عثمان وجميع الضباط المسؤولين في ثكنة الحلو.

بناء دولة المؤسسات يقتضي احالتهم جميعاً الى التحقيق والمحاكمة. اما اذا لم يحصل ذلك لأسباب سياسية ولدواعي التوازنات الطائفية والمذهبية والسياسية، فقد يتكرر وتتضاعف خطورة ممارسات بعض ضباط وعناصر قوى الامن الداخلي غير القانونية.

ان حجة تنفيذ الاوامر لا قيمة لها بحسب القانون إذا كانت هذه الاوامر غير مشروعة

على الغلاف

إرباك حزب الله بين خصومه وغياب الاستراتيجية الداخلية

(مروان بوحيدر)

هيام القصيفي

ليست المرة الأولى ولا الأخيرة التي تؤلّف فيها حكومة، ولا هي المرة الأولى التي يتعثر فيها تأليف الحكومة، لكن من المفيد التذكير بأن الأزمة السياسية والمالية والاقتصادية انفجرت خلال وجود حكومة سياسية جامعة تضم كل المكونات الرئيسية، وفي ظل عهد رئاسي وتسوية متكاملة. هذا يعني أن أي حكومة بالأسماء المطروحة حالياً، وهي كناية عن مجموعة مستشارين صف أول أو ثان، وليست حكومة اختصاصيين مستقلين من درجة رفيعة، نسخة طبق الأصل عن القوى السياسية المسؤولة بالتكافل مع السلطة المالية والمصرفية عن هذا المسار الذي أوصل لبنان واللبنانيين الى الإفلاس. واستطراداً يعني أن المتظاهرين متجهون الى تصعيد موقفهم الأساسي الذي انطلقوا منه في رفض المسار السياسي والمالي، في مقابل تضافر معظم القوى السياسية والأمنية والإعلامية لمواجهتهم والدفاع فقط عن سياسات المصارف ومصرف لبنان بحجة الحفاظ على صورة الكيان وتاريخه.

هكذا كشفت القوى السياسية عن وجهها في اليومين الماضيين، بعدما تيقّنت أن هناك حركة جدية في رفض الحكومة المزيفة الجديدة، وفي استهداف المصارف. وبدأت والشروط والشروط المضادة لفرض حكومة بالتي هي أحسن. هكذا تناغم الخصمان اللدودان الرئيس نبيه بري ورئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، وهكذا جرت محاولات إقناع الرئيس المكلف حسان دياب. لكن السؤال المركزي يبقى حول موقع حزب الله من كل ما يجري.

كل المعلومات الموثوقة تتحدث عن «جفاء» بين حزب الله والتيار الوطني الحر، واستياء الحزب من أداء التيار في مقاربة ملف الحكومة، يعزوه أيضاً أن رئيس الجمهورية ميشال عون لم يأخذ في الاعتبار الوضع الإقليمي، ولا حساسية وضع الحزب حالياً في الانصراف الى متابعة تطورات المنطقة، قبل اغتيال الفريق قاسم سليماني وبعده. بالنسبة الى التيار الوطني الحر، فإن عون سلّف الحزب كثيراً، لكن الحزب ردّ جميل عون أكثر من مرة، ليس أقلها إبقاء الفراغ الرئاسي أشهراً طويلة حتى انتخابه رئيساً للجمهورية. لكن هناك من يعتبر أن الحزب لا يزال مديوناً له وأنه، أي عون، لا يزال قادراً في لحظة حساسة كالتي يمر بها الحزب حالياً، على استمرار المكابرة ورفع سقوف الشروط، مطمئناً الى أن حلفاءه لن ينقلبوا عليه. ويلتقي العهد مع بري عند هذه النقطة، لأن كل واحد منهما لديه توقيت مناسب لفرض البيته في تحصيل «حقوقه»، وهكذا يستفيد الطرفان في شكل متواز من الوضع الإقليمي والأخطار الآتية على المنطقة لتعزيز أوراقهما الداخلية.

في المقابل، لم يحدد الحزب بوضوح ما هي خطته للخروج من الأزمة الحالية، بعدما ظهر في لحظات أساسية متراجعاً عن مقاربة الملف الداخلي بالحزم الذي وعد به. مسار الحزب منذ أن أصبح في قلب إدارة الحكم، لم يعد في القوة نفسها التي يتحول فيها لاعباً إقليمياً منذ الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، ثم دخوله الى سوريا وتوسّع دوره في المنطقة. فهو حين قرر أن يعود الى الداخل ويحدد استراتيجيته قبل الانتخابات النيابية وفرض شروطه في الحكومة وتغيير معادلة ترك الاقتصاد للقوى السياسية الأخرى التي يحمّلها مسؤولية التدهور الحالي، والاكتفاء بدور المقاومة، والقيام بدور في الملف الاقتصادي والمالي والمحاسبة ومحاربة الفساد، إنما رفع السقف عالياً في إظهار بنية متكاملة لمستقبل اقتصادي، تزامناً مع بدء الحديث عن العقوبات الأميركية عليه وفرض اليات مصرفية لتطويقه.

> **ما يجري في الشارع حدّد منذ 17 تشرين الأول مناطق نفوذ جديدة**

حتى إنه بتمسكه بوزارة الصحة حدد أيضاً مساراً مختلفاً في التعامل مع وزارة خدماتية من الدرجة الأولى، إضافة الى كلام عن ضرورة الانفتاح الاقتصادي على أسواق جديدة كإيران والصين.

مع انفجار الأزمة الحالية قبل ثلاثة أشهر، بدت هذه الاستراتيجية مبهمة، كما ظهر الإرباك على مواقف الحزب في تعامله مع التطورات الشعبية، رغم أنه ظل يردّد تبنّيه المطالب من دون السماح بقطع الطرق. لكن التعامل مع المتظاهرين أمر يختلف عن وضع إطار شامل لحل الأزمة الكبرى المتفرعة منها أزمات معيشية خانقة تطاول جميع اللبنانيين من دون استثناء، على اختلاف انتماءاتهم السياسية بما فيها جمهوره، بغض النظر عن مسار الحزب المالي الخاص الذي سبق أن تحدث عنه الأمين العام للحزب. إربال الحزب قابلته اتهامات معارضيه له ولا سيما المنتمين الى صفوف فريق 14 آذار بأن الحراك الشعبي أفشل مخططه في استهداف المصارف التي تنفذ شروطاً أميركية في شأن العقوبات عليه. وقد تكررت هذه الاتهامات في الساعات الأخيرة بأنه وراء التعرض للمصارف لغاية في نفس يعقوب، رغم كل محاولات المتظاهرين الحقيقيين (ما عدا قلة منهم أظهرت حقيقة ولائها ومعارضتها) تبني التظاهرة في الحمرا ورفضهم تعدّي رجال قوى الأمن ضد المتظاهرين مهما كان انتماؤهم المذهبي والطائفي.

رغم تحول الأزمة إلى أزمة سياسية كبرى باستقالة حكومة الرئيس سعد الحريري والمطبات التي رافقت تسمية خلف له، لم يتطور موقف الحزب في الخروج من دائرة وضعه فيها حلفاؤه قبل خصومه، ولا سيما أنه ترك لهم ملف إدارة المفاوضات الحكومية، لتقديم صورة سياسية واقتصادية أوسع، على غرار ما فعل في الملف الإقليمي. تكاد تصبح مشكلة حقيقية أن يصبح الحزب أسير هذا الملف وحده من دون أن يتطور موقعه السياسي في الوضع الحكومي والمالي والاقتصادي، بالاندفاعة نفسها، وبتقديم أفق للحل، تتعدى تحقيق مصالح فئة سياسية مهما كانت الصلة بها قوية. إذ يصبح دوره محصوراً بالرفض والتعطيل ليس إلا، وخصوصاً إذا ترافق ذلك مع حلفاء طامحين لفرض إيقاعهم الخاص، وتأمين استمرارية وجودهم في الحكومات والوزارات ومنابع الثروات. ومراوحة الحزب في هذا المكان تكشف خللاً داخلياً، يقربه من بعض قوى السلطة، ويعيده خطوة الى الوراء، فيتقلص دوره الداخلي، المتهم من خصومه بأنه مؤثّر كامل في الملف اللبناني، الى حدود التأثير في مناطق نفوذه. فحسب، لأن ما يجري في الشارع، حدد منذ 17 تشرين الأول مناطق نفوذ جديدة، ودوائر سياسية وشعبية أكثر فعالية، كما كشف عورات أحزاب وقوى سياسية لم ترقَ الى مستوى الحدث السياسي والاقتصادي والمالي، إن في تقديمها مصالحها على مصالح البلد أو في تجاهلها وضعَ الناس ومآسيهم المتزايدة على أبواب المستشفيات والمصارف وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل والمسارعين الى تقديم طلبات هجرة من كل الطوائف.

محمد شقير يودّع بفضيحة:
تهريب التجديد لشركتي الخلوي

لم يشأ الوزير محمد شقير إلا أن يودّع الوزارة بتهريبة جديدة. عقد مؤتمراً صحافياً عنوانه «دحض» الافتراءات التي طالته، لكنه خصصه لتقديم الأسباب الموجبة لمخالفته. وبدلاً من استرجاع القطاع فوراً بحسب المادة 31 منه، ابتدع حجّة غير قانونية لتكريس التمديد، قبل أن يقرر تجديد العقدين لثلاثة أشهر

أيلي الفرزلي

لم يشأ محمد شقير أن يودّع وزارة الاتصالات إلا بفضيحة جديدة. عندما أيقن أن أياماً قليلة تفصله عن لقب وزير سابق، ضرب ضربته، مهرّباً قرار التجديد لشركتي الخلوي لمدة ثلاثة أشهر. ظن أنه سينجو بفعلته، فلا يمثل أمام لجنة الاتصالات التي تنعقد الاثنين المقبل، ولا يضطر لمواجهة النواب. اختار مؤتمراً صحافياً وداعياً، وأراد من خلاله أن يضع الأسباب الموجبة لفعلته من دون أن يتجرأ على إعلانها بشكل واضح.

وبعدما كان مدد لشركتي «ألفا» و«تاتش» بشكل موارب من خلال عدم استرجاع القطاع لحظة انتهاء عقديهما، عاد أمس وجدّد العقدين علناً ولمدة ثلاثة أشهر.

لذلك، اجتمع مجلس إدارة كل من الشركتين، ليعلن الدعوة إلى جمعية عمومية استثنائية في السابع من شباط المقبل. أما جدول الأعمال فيضم ببساطة: أخذ العلم باستمرار رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وأعضاء مجلس الإدارة بتادية مهامهم كالمعتاد بعد تاريخ 2019/12/31 ولغاية تاريخه، وانتخاب مجلس إدارة جديد بعد انتهاء ولاية مجلس الإدارة في نهاية العام الماضي (لم تحدد فترة التجديد)!

قبل ذلك مهّد شقير لخطوته بابتداع شرط غير موجود ليبقي على شركتي «أوراسكوم» و«تاتش» في إدارة القطاع، وإن من دون عقد: «استرجاع القطاع بحالة إلى قرار من مجلس الوزراء ليصبح نافذاً». لم يقل بعد من أين أتى بهذه الفتوى، لكنه يتعامل معها كدستور. ثم يخرج ليعترض على كل «هذا الحكي والأكاذيب والأضاليل والافتراء على الوزير». كان بإمكانه أن يُبرّر شرطه بخوفه من تحمّل المسؤولية منفرداً. لكنه فضّل أن يتذاكى. قال: تفضلوا طلعوا على قصر بعبدا واطلبوا من رئيس الجمهورية الموافقة على استرجاع القطاع. يقول ذلك، بعدما كشف أنه راسل رئاسة الجمهورية في 2 كانون الثاني طالباً «الموافقة الاستثنائية بالسرعة القصوى على عدم تمديد هذين العقدين وإدارة الشركتين بطريقة مباشرة». لم يردّ رئيس الجمهورية، تماماً كما لم يردّ عندما راسله شقير طالباً الموافقة الاستثنائية على تمديد العقد. بالنسبة لرئيس الجمهورية هذه مسؤولية وزير الاتصالات وبالنسبة لوزير الاتصالات هذا أمر «يخرج عن صلاحيات الوزير لما يحمل في طياته من تداعيات يعود أمر البت فيها إلى السلطة السياسية ممثلة بمجلس الوزراء».

> **جمعيتان عموميتان لـ«تاتش» و«ألفا» لتثبيت بقاء «أوراسكوم» و«زين»**

يكشف شقير أنه اتصل بالوزير سليم جريصاتي فأعلمه الأخير أن لديه الصلاحية بالتجديد بمفرده من دون مرسوم أو قرار استثنائي. لم يتهور شقير إلى درجة الاقتناع بكلام جريصاتي، بسبب الحالة العامة الرافضة للتجديد. لكنه في الوقت نفسه لم يشأ الالتزام بمضمون العقد، فما كان منه إلى أن مدّد موارية، وبدون قرار، قبل أن يعود ويقرر التجديد بلا تردد، بعدما أخذ الدعم من الحريري العائد. ذلك استدعى تحرك النيابة العامة المالية التي فتحت تحقيقاً بالأمر، متحدثة عن تجديد لمدة ثلاثة أشهر.

بوقاحة، جدد شقير العقدين خلافاً للقانون، ثم لم يتردد بالإشارة إلى أن تغيير طبيعة العقد يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء أو إلى موافقة استثنائية. حتى هذه الحجة لا تكفي. مجلس الوزراء سبق أن وافق على استرجاع القطاع فعلاً، بمجرد توقيعه تمديد عقد الشركتين المشغّلتين في نهاية آذار 2019. الاستثناء هو الذي يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء. والاستثناء هنا هو التمديد، أما في حال عدم التمديد، فليس المطلوب سوى تطبيق العقد الذي تشير المادة 3 منه إلى أنه صالح لفترة محدودة (انتهت في 31 كانون الأول 2019). وعليه، لا يبقى عند انتهاء مدة العقد سوى تنفيذ بنوده المتعلقة بكيفية إنهائه، وهو ما تحدده المادة 31 بدقة. وهنا خلافاً لما يتردد، ويردده الوزير عن أن استرجاع القطاع يجب أن يتم خلال 60 يوماً بعد موافقة مجلس الوزراء، فإن هذه المادة تنص على بدء إجراءات الاسترجاع فوراً، على أن تكتمل خلال 15 يوماً فقط، فيما تكون فترة الستين يوماً هي الفترة التي لا يمكن للشركة المشغلة أن تغادر قبلها. كل ذلك ليس مهماً اليوم. شقير جدد للشركتين متحدياً كل النواب والرأي العام، ثم قرر أن يعقد مؤتمراً صحافياً «لأن كمية الافتراءات والأكاذيب التي مستني لم تحصل بتاريخ لبنان»!

مجلس الوزراء وافق على استرجاع الخلوي في آذار 2019 (مروان طحطح)

على الحافة

دمج الاقتصاد بالبيئة مهمة أولى للحكومة الجديدة

حبيب معلوف

أكثر من أي يوم مضى، بات موضوع دمج الاقتصاد بالبيئة ملحاً. الدمج بمعنى توحيد المقاربات في التشخيص والمعالجة. فالأزمة البيئية باتت مرتبطة بالأزمة الاقتصادية وإحداهما تتغذّى من الأخرى. من هنا، أمام الحكومة المنتظرة، مهما كانت نوعيتها، مهمات شبه مستحيلة للإنقاذ، إذا أرادت أن تغير في الاستراتيجيات والسياسات والأداء... وفي طرق مقاربة الملفات.

دمج الاقتصاد بالبيئة مهمة طالما كانت مؤجلة بحجج مختلفة، رغم مركزيتها، ولا سيما بعد نهاية الحرب الأهلية بداية تسعينيات القرن الماضي. في تلك الفترة، طغى همّ إعادة الإعمار على أي هم آخر اقتصادي - بيئي أو اجتماعي. ورغم انتهاء الحرب، ظل لبنان محكوماً بسياسيين طارئين وخطط الطارئة حتى يومنا هذا. وأُرجئت الخيارات المستدامة في معظم السياسات والقطاعات، سواء في النقل (مشاريع النقل العام) أو في الطاقة (نظام المولدات الخاصة الطارئة أو الاستعانة بالبواخر) وفي القطاعات الإنتاجية (ولا سيما الزراعة والصناعة) وقطاع إدارة النفايات (خطط الطوارئ منذ عام 1997) وإدارة المياه (بيع بالسيترنات والقناني)... كلها خطط طوارئ ما قبل عودة الدولة!

طوال كل تلك الفترة، لم يُدمج الاقتصاد بالبيئة، أي أنه لم يعتمد على مقدرات البيئة اللبنانية، مع أن الميزة التفاضلية الأساسية في بلد كلبنان هي طبيعته وبيئته!

دمج الاقتصاد بالبيئة مهمة لن تكون سهلة أمام وزير/ة البيئة الجديد/ة. لا بل تحتاج هذه المهمة إلى وزير استثنائي في ظروف استثنائية. فما هي مواصفات الوزير الاستثنائي؟

أولى هذه المواصفات أن يكون من ضرّابي طناجر الحراك الغاضبين لا من ضرّابي طبول أحزاب السلطة الفاشلين. وزير متواضع يخاف فعلاً على البيئة ومن غضب الناس بدل أن يخاف على زعل الزعيم الذي أتى به. وزير ثوري وليس صورياً. يضع الاستراتيجيات ويطبّق القوانين. يلاحق المخالفين ويغرّم الملوّثين. يضبط الاستثمارات بدل أن يتحول إلى مستثمر. ويكون موظفاً عالياً عند الناس الذين يدفعون راتبه لا موظفاً لدى من عيّنه أو من يستثمر موقعه من المستثمرين، وخصوصاً كبار الملوّثين منهم.

لم تكن مشكلة وزير البيئة في بداية العهد (طارق الخطيب) أنه لا يعرف شيئاً عن حقيبته فقط، بل لأنه كان يعتبر أن نقطة قوته هي أنه يمثل العهد القوي، وبالتالي لم يكن بحاجة إلى أي شخص أو فكرة أو منظومة تفكير ليقرر. لذلك تخبط في اختيار مستشاريه وفي قراراته السطحية والعشوائية والمتناقضة التي تسببت بتراجع كل الملفات، منهياً ولايته بتمرير تراخيص ومهل وقرارات لا تخلو من شوائب كثيرة. والأمر نفسه بالنسبة إلى خلفه من التيار السياسي نفسه (فادي جريصاتي) الذي اعتقد بأن مجرد تسميته من رئيس تيار قوي، وبمجرد أنه أفضل من سلفه، فهو لن يحتاج إلى شيء ولا إلى أحد. لذلك، يجب أن نقول شكراً للانتفاضة الشعبية التي كتبت على جدران مقر وزارة البيئة «ما عاد تسمّعنا صوتك». ومن الآن وصاعداً، على كل وزير جديد يُسمى للبيئة أن يعرف مسبقاً بأن هناك محاسبة شعبية، طالما أن المحاسبات الحزبية فاشلة ولم تنجح في تحسين الأداء.

عندما يفشل الوزراء من المفترض أن يتحمل المستشارون جزءاً من مسؤولية الفشل أيضاً، إضافة إلى المدراء العامين وكبار المسؤولين في الوزارات. ويفترض أن لا يكافأ المستشار الفاشل أو الساكت عن الحق والأخطاء الفادحة بتعيينه وزيراً!

الملفات كثيرة ومعقّدة، ووصل معظمها إلى حدود اللاعودة، ولم يعد مقبولاً التراخي في الاختيار أو في قبول أي خيار. فملف النفايات عاد إلى ما دون الصفر لناحية نهاية خطط الطوارئ السيئة الذكر من دون بدائل، لا طارئة ولا استراتيجية. كما عادت الفوضى إلى ملف المقالع والكسارات وشركات الترابة. ومع تزايد الغلاء، والتلاعب بالأسعار من دون أي رقابة، يتم التلاعب بمواصفات السلع بشتى أنواعها من أجل المضاربات واستغلال الناس، ما سيزيد في النفايات والتلوث ويتسبب في تراجع الصحة وشروط السلامة العامة... وهي مخاطر جديدة ستزيد من خطورة الانهيارات الحاصلة في كل القطاعات.

كل هذه المخاطر الاقتصادية - البيئية، وغيرها الكثير، تحتاج إلى تغييرات جذرية في طرق اختيار الأسماء والحقائب، ولا سيما تلك الحساسة والحياتية كوزارة البيئة.

في زمن المحاسبة والثورة والتغيير، يفترض أن تفتح كل الملفات والاحتمالات. وفي زمن سيطرة الشعور العام عند اللبنانيين بأن كل شي ينهار، يفترض على الثورة أن تحاول إحياء قيم وممارسات جديدة ثورية ومنقذة. وعلى الحراك الذي لم يترك الساحات أن يترك سقف المطالب والتوقعات عالياً لكي لا يتسلل الوصوليون والمنتفعون والسطحيون والخانعون ومطأطئو الرؤوس.

مقالة

ادارة التفليسة

عامر محسن

العبارة ليست تشبيهاً أدبياً، بل هي التشخيص الوحيد للحالة القائمة في لبنان اليوم. وأيّ توصيفٍ آخر لن «يلطّف» الأمور، بل يعين على التشويش وسوء الفهم. يحصل الافلاس حين تعجز عن دفع ما تدين به في وقته، أو عن الافراج عن أمانة، أو عن الوفاء بما تعاقدت عليه. هذا هو تحديداً وضع المصارف اللبنانية منذ أكثر من شهرين. يجوز في حالاتٍ معيّنة أن يقوم المصرف أو الشركة بتأجيل استحقاقات أو تعديلها، بعد التفاوض مع الدائنين، بغية تجنّب وضعية «الإفلاس» هذه؛ ولكن ذلك يحصل بموافقة الدائنين حصراً، وضمن خطّة واضحة لاسترداد أموالهم، وليس على الطريقة اللبنانية حيث تُفرض عليك هذه الاجراءات الزامياً وبلا اعتذاريات.

تعرفون وضعية «ادارة التفليسة»، حين تقع شركة في عجزٍ وتتوقّف عن الدّفع، فتُشكل لجنة قضائية لحراسة ما تبقّى من أصولها وتصفيتها، وتبدأ بتوزيع هذه الأموال على المستحقّين وتضع اليةً لهذا الهدف؟ هذه هي المرحلة التي نعيشها اليوم وإن باسم آخر. وكلّ لبناني هو أسيرٌ، بدرجاتٍ متفاوتة، لهذه العمليّة. الفارق الوحيد بين ما يجري حالياً وبين إدارة تفليسة «محترمة» هو أنه، في الحالة الثانية، تكون هناك قواعد، ونوعٌ من العدالة في توزيع الخسائر، ويسترد المحتاج ماله أوّلاً؛ أمّا هنا، فلا ضمانات. حين يجبرك الدّين، فالشركات والأفراد سيتبعون؛ بل إن اختلال العملة وحده يمحو قدراً كبيراً من الأصول التي يفترض أن تغطّي الودائع (المصارف تستقبل الودائع بالدولار ثمّ تحولها الى سندات خزينة باللّيرة اللبنانية، ضمن خطّة واضحة لاسترداد أموالهم، وليس على الطريقة اللبنانية حيث تُفرض عليك هذه الاجراءات الزاماً وبلا اعتذاريات.

تعرفون وضعية «ادارة التفليسة»، حين تقع شركة في عجزٍ وتتوقّف عن الدّفع، فتُشكل لجنة قضائية لحراسة ما تبقّى من أصولها وتصفيتها، وتبدأ بتوزيع هذه الأموال على المستحقّين وتضع اليةً لهذا الهدف؟ هذه هي المرحلة التي نعيشها اليوم وإن باسم آخر. وكلّ لبناني هو أسيرٌ، بدرجاتٍ متفاوتة، لهذه العمليّة. الفارق الوحيد بين ما يجري حالياً وبين إدارة تفليسة «محترمة» هو أنه، في الحالة الثانية، تكون هناك قواعد، ونوعٌ من العدالة في توزيع الخسائر، ويسترد المحتاج ماله أوّلاً؛ أمّا هنا، فلا ضمانات. حين يجبرك الدّين، فالشركات والأفراد سيتبعون؛ بل إن اختلال العملة وحده يمحو قدراً كبيراً من الأصول التي يفترض أن تغطّي الودائع (المصارف تستقبل الودائع بالدولار ثمّ تحولها الى سندات خزينة باللّيرة اللبنانية، بدلاً من الدولار (الغالبية العظمى للودائع في لبنان هي بالدولار)، وبالسعر «الرسمي» الزائف، فهو هنا يفرض «خصماً» (أو استبدالاً خوّة) سرقة) متساوية عليك بغضّ النّظر عن موقعك في «التفليسة». بمعنى آخر، ستخسر نصف قيمة المال الذي تسحبه تقريباً، سواء كان في حسابك خمسة آلاف دولار أو خمسة ملايين.

الفكرة الأساس هنا هي أن نقتنع بأنّ الأموال التي في المصارف ليست «محجوزة»، برفض المصرف الافراج عنها، بل هي غير موجودة. هذا المال، أو قسم كبير منه، قد ضاع أو هو لم يكن حقيقياً من الأساس. الأمر الوحيد الذي يمكن أن نفعله اليوم، قبل أن تنحدر الأمور الى الفوضى، هو أن نسترذ «مالنا» و«نحن» هنا ترمز للأغلبية، أي صغار المودعين والمؤسسات الصغيرة، ولتتاحَ التفليسة بعد ذلك مجراها. لا تصدّقوا رياض سلامة حين يخبركم بأنّ ودائعكم في الحفظ والصّون: من مشاكل «اقتصاد الدّين» أنّه يوهم المؤسسات والناس بأنّ لديهم أصولاً حقيقية لها قيمة (سندات الدين العام مثلاً)، ويبنون حساباتهم وينفقون ويستدينون على هذا الأساس. ولكنّ هذه الأصول التي يستند اليها الاقتصاد وتسيّره ليست مالاً محفوظاً في مكان ما، بل هي بمثابة رهان على انتاج مستقبلي يكمل تدوير الدّين. على سبيل المثال، انت حين تشتري سنداً من الدّولة اللبنانية، فإن قيمة السند مبنية على افتراض أن الدّولة لديها القدرة على استخراج ضرائب من الاقتصاد اللبناني، وأنها ستدفع ما تدين لك به من هذه الموارد المستقبلية (أو تستدين مجدداً لتدفع سندك، وهو ما يحصل في العادة). حين تختلّ هذه الدّورة - وهذا، يزعم الكثيرون، سيحصل بلا ريب حين تتضخم كتلة الدّين بلا حساب - عليك أن تعيد النظر في فكرة «القيمة» لديك أمّا هنا، فلا ضمانات. حين يجبرك الدّين، فالشركات والأفراد سيتبعون؛ بل إن اختلال العملة وحده يمحو قدراً كبيراً من الأصول التي يفترض أن تغطّي الودائع (المصارف تستقبل الودائع بالدولار ثمّ تحولها الى سندات خزينة باللّيرة اللبنانية، بدلاً من الدولار (الغالبية العظمى للودائع في لبنان هي بالدولار)، وبالسعر «الرسمي» الزائف، فهو هنا يفرض «خصماً» (أو استبدالاً خوّة) سرقة) متساوية عليك بغضّ النّظر عن موقعك في «التفليسة». بمعنى آخر، ستخسر نصف قيمة المال الذي تسحبه تقريباً، سواء كان في حسابك خمسة آلاف دولار أو خمسة ملايين.

الفكرة الأساس هنا هي أن نقتنع بأنّ الأموال التي في المصارف ليست «محجوزة»، برفض المصرف الافراج عنها، بل هي غير موجودة. هذا المال، أو قسم كبير منه، قد ضاع أو هو لم يكن حقيقياً من الأساس. الأمر الوحيد الذي يمكن أن نفعله اليوم، قبل أن تنحدر الأمور الى الفوضى، هو أن نسترذ «مالنا» و«نحن» هنا ترمز للأغلبية، أي صغار المودعين والمؤسسات الصغيرة، ولتتاحَ التفليسة بعد ذلك مجراها. لا تصدّقوا رياض سلامة حين يخبركم بأنّ ودائعكم في الحفظ والصّون: من مشاكل «اقتصاد الدّين» أنّه يوهم المؤسسات والناس بأنّ لديهم أصولاً حقيقية لها قيمة (سندات الدين العام مثلاً)، ويبنون حساباتهم وينفقون ويستدينون على هذا الأساس. ولكنّ هذه الأصول التي يستند اليها الاقتصاد وتسيّره ليست مالاً محفوظاً في مكان ما، بل هي بمثابة رهان على انتاج مستقبلي يكمل تدوير الدّين. على سبيل المثال، انت حين تشتري سنداً من الدّولة اللبنانية، فإن قيمة السند مبنية على افتراض أن الدّولة لديها القدرة على استخراج ضرائب من الاقتصاد اللبناني، وأنها ستدفع ما تدين لك به من هذه الموارد المستقبلية (أو تستدين مجدداً لتدفع سندك، وهو ما يحصل في العادة). حين تختلّ هذه الدّورة - وهذا، يزعم الكثيرون، سيحصل بلا ريب حين تتضخم كتلة الدّين بلا حساب - عليك أن تعيد النظر في فكرة «القيمة» لديك (ويعطي الطبقة الوسطى معهم). «ثورة الجياع» هي نمط الفعل الذي لا يطلب اذناً، ولا يهتم من يسانده ومن ينتقده، ولا يميّز بين مترفٍ وآخر. في ثورة الجياع لا يعود في وسع من يرتدي ثياباً غالية، ويحمل هاتفاً ثميناً، وراتبه أجنبي ويملك سيارة حديثة - بغض النظر عن رأيه السياسي - أن يسير بأمانٍ في الشوارع. «ثورة الجياع» لا تفضي غالباً الى نتيجة سياسية أو الى شريعةٍ بديلة، بل يتوحّد الجميع لسحقها.

ما حصل في الليالي الماضية في بيروت لم يكن شيئاً «جديّاً» بعد. مجرّد انفلاتٍ محدود، ولكنّه «غير متوقّع»، للغضب، فاصبح الجميع بالذعر. دعك من كمّ الادانات تتقاطر من مختلف الأطراف السياسية، في «السلطة» و«المعارضة»، ونزع الشرعية عن الغاضبين؛ ودعك من جميع أشكال التحقير السياسي المؤلمة، أن تجمع غالبية شعبية في لحظةٍ معيّنة ضدّ نظام، أو تخلقُ «تشبيهاً» مقنعاً لغالبية شعبية، الخ. بالمعنى الايديولوجي أيضاً، تتشابه هذه الحركات في أنّها تطالب فعلياً، إن سياقه التاريخي - كأن عبر أدوات مثل الحزب المركزي والتحشيد الجماعي والتنظيم العقلاني. اما ماو، فقد شرح بأنك تحتاج الى تنظير عن المجتمع الذي تعمل في اطاره، وأن تعي فئاته وطبائعها وأعدادها ومصالحها، وذلك لسبب عمليّ: عليك ان تقترب من سواد شعبك وأن تفهمه ان أردت أن تبني حلفاً اجتماعياً يقدر على قلب النظام القديم (قارنوا بكمية «الشعر» التي نُشرت في لبنان في الشهور الأخيرة، نصوص كاملة لا تخبرك أيّ شيء «حقيقي» في الواقع أو في التحليل، بل تكتفي بأوامر وتوجيهات؛ وكمّ من «الأنبياء» يوظفون تجارب اشراقية وتحوّلية مرّوا بها لا تشبه من يقوم بعملٍ سياسي ويفكّر، بل من انضم الى فرقةٍ دينية و«ولد من جديد»).

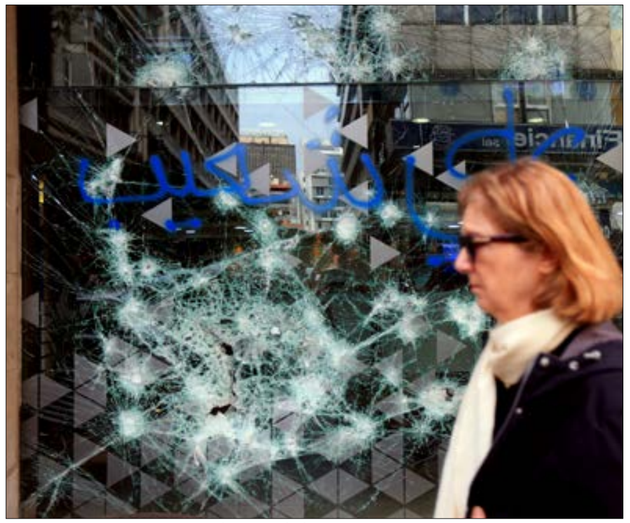
التاريخ يخبرنا بأن الناس حين تجوع لا تاكله السياسيين بل تاكله الاغنياء (هيثم الموسوي)

«الانهيار»: دعه يمرّ

في لبنان لا الطريق النيوليبرالي ولا «ثورة الجياع» هي خيارات واقعيّة، فالطريقان مقفلان - لأسباب كثيرة - في السياق اللبناني. الخيار اليوم، كما أراه، والمعركة الحقيقية هي في منع «الانقاذ» - كما سيسمّى قريباً حين يُعرض علينا. سأشرح: كبار المودعين وأصحاب المصارف والسياسيون والاعلام وكلّ من لديه مال وسلطة في هذا البلد تجمعهم اليوم حاجة حارقة وهدفٌ واضح، وهو أن تستمرّ آلة المصارف والدّين بالعمل - فهذا السبيل الوحيد لاستعادة ودائعهم. بمعنى آخر، هم يريدون أن ينفخوا الحياة في الجثّة التي استعبدتنا طويلاً حتى يستعيدوا ما أمكن من أموالهم. تذكّروا أن الودائع هي في الدّين، والدّين هو حجزٌ على انتاج ودخل في المستقبل، هو دخلنا نحن. هذه هي العملية التي أفقرتنا طوال السنوات الماضية، وهم يحاولون تأمين استمرارها. أي أنه سيكون

الفكرة الاساس هي ان نقتنع بأنّ الاموال التي في المصارف ليست «محجوزة» يرفض المصرف الافراج عنها بك هي غير موجودة

علينا أن نتجنّد، جماعياً، لكي نعيد لهؤلاء الأثرياء ودائعهم بعد أن انكسر نظامهم وأفلسوا. «إعادة التأسيس» المشؤومة هذه تحتاج الى عنصرين: الى اقتصادٍ يمكن أن تستخرج منه هذه الضرائب، وشرعيّة سياسية لتحويل الدولة الى «وكيل» لردّ خسائر التفليسة لكبار المودعين على حساب كلّ شيءٍ آخر (هذا، بالمناسبة، هو التفسير «الحسن النيّة» لهذا الخيار، فهناك تحليلٌ آخر بأنهم يعرفون أن لا شيء، ولا حتى بيع الأملاك العامة والسيادة وعصر الموظفين وتخفيض العملة، يمكن أن يعيد احياء هذا النظام، بل جلّ ما يريدونه هو «مهلة» سنةً أو سنتين لتهريب ما أمكن من أموالهم وبيع أصولهم في البلد واعادة بناء سلطتهم الاجتماعية).

تخيّلوا الفارق بين أن يظهر لدينا نفطٌ وغاز، فيحجز باكمله لتمويل القطاع المصرفي ودورة الدّين، وبين أن نحصل على هذه الثروة بعد سنواتٍ «على نظيف»، بعد أن تكون التفليسة انتهت، وتحررنا من الدين العام، وخرجنا من الانهيار الى ما بعده - فيؤمّن لنا طاقةً رخيصة ودفعاً لاقتصاد ودخلاً ننفق منه على المجتمع. هذا مجرّد مثال يمكن تطبيقه على كلّ مجالٍ آخر.

الانهيار وقع، وهو كارثة على الجميع، ولكن يجب أن نتذكّر أنّ الجميع ليس متساوياً في الخسائر، والتقييم السياسي يبدأ من هذه التمايزات وليس من رمي الجميع في سلّةٍ واحدة كأنّ مصالحهم متشابهة («كلّ اللبنانيين» لا «يذلّون» أمام المصرف يومياً، مثلاً، فأكثر اللبنانيين ليس لديهم مدخرات). مدخرات الطبقة الوسطى أسيرةٌ في الأزمة، هذا صحيح، ولكن أموال الأثرياء وكبار المودعين هي أكبر بكثير، بما لا يقاس. نحن في احدى الحالات النادرة حيث يكون الثريّ متورّطاً أكثر من الفقير، والبعض لا يدرك - على ما يبدو - المعنى السياسي لأن تُمحى ثرواتهم جميعاً. لا يوجد تغيير سياسي أعمق من هذا، لا طريقة للمساواتية أفعل وأسرع. هناك من يظنّ أن «الجوع» و«الانهيار» هما، كباقي العناوين السياسية، شعارٌ تستخدمه في وقته حين يأتي، ولكنّ هذه مفاصل تغيّر كامل «البنية التحتية» التي تجري عليها السياسة ومعنى السلطة وموازين القوى في المجتمع؛ وهذا ليس بالضرورة أمراً سيئاً.

من هنا أكرّر دوماً أن يملك مئة ألف دولار في المصرف هو عندي أهمّ ممن يملك مئة مليون، وذلك لسببين. من ناحية، يمكن أن نردّ بسهولةٍ أموال الأوّل وهذا لا ينطبق على الثاني، وايضاً لأن الأوّل يمثّل فئة وسطى واسعة فيما الثاني ينتمي الى طبقة العدق. قبل ذلك كلّه لديّ كما لدى الكثير من شعبي، رغبةٌ حقيقية في أن يخسر كلّ هؤلاء - «كبار المودعين» - أموالهم. المعنى البسيط للحقد الطبقي. كلّ من صنع ثروات في لبنان في سياق العقود الماضية وبوسائلها، واعتقد أنّه «تذاكى» علينا ونجح على حسابنا وراكم رصيداً ضخماً في المصرف، نريد أن نرى ثروته تضيع وأن يصبح، فجأة، على قدر المساواة معك. كلّ من صعد «الى فوق» عبر الفساد والتّسلّق وآمن مركزاً أو وظيفةً محظيّة من الزّبع، نريد أن نرى راتبه وقد أصبح بلا قيمة. ونريد، حقّاً وبشدّة، أن نراقب هؤلاء وما سيحصل لهم، بعد التفليسة، وهم يحاولون أن يصنعوا مالاً حقيقياً لمرّة، بجهدهم وبمهاراتهم وبالحلال. من هنا تبدأ السياسة الجديدة، فلا تخف كثيراً من «الانهيار».

كازينو لبنان

إعلان من شركة كازينو لبنان ش.م.ل.

تعلن شركة كازينو لبنان ش.م.ل. عن رغبتها في استدراج عروض بالظرف المختوم لعقود التأمين التالية:

عقد بوليصة تأمين عام

عقد بوليصة تأمين على الحياة

على شركات التأمين الراغبة بتقديم عروض، التقدّم إلى شركة كازينو لبنان مكتب رئيس مجلس الإدارة هاتف 09-859333 لسحب دفتر الشروط ابتداءً من نهار الخميس الواقع في 2020/1/16 باستثناء يومَي السبت والأحد من الساعة 9,00 صباحًا ولغاية 3,00 من بعد الظهر

سوف يتم فضّ العروض في مركز الشركة بحضور شركات التأمين، نهار الاثنين الواقع في 2020/2/10 في تمام الساعة 10,30 صباحاً لتأمين الحياة. وفي تمام الساعة 1,00 من بعد الظهر للتأمين العام.

إن دفتري الشروط المذكورين أعلاه هما منفصلين. رسم المشاركة:

دفتر شروط تأمين الحياة: 2.000.000/ل.ل.

دفتر شروط التأمين العام: 2.000.000/ل.ل.

للشركات الراغبة المشاركة في استدراجي العروض، يكون الرسم الموحّد للدفترين 3,000.000/ل.ل.

حق الرد

أبو سليمان: «صفقة الضمان» ادّعاء باطل

نشرت «الأخبار» (2020/1/16) مقالاً بعنوان: «الضمان الاجتماعي مهدّد: صفقة المعلوماتية مرشّحة للتمديد»، استخدمت فيه عبارة «صفقة كركي - ابو سليمان» في محاولة سافرة لتشويه النهج الشفاف والقانوني الذي اعتمدته في الحكومة ووزارة العمل، وذلك في معرض الحديث عن قضية توقف الشركة المشغّلة للمعلوماتية (IDS) في الضمان الاجتماعي عن العمل. لذا اوضح الآتي:

- كما ذكر المقال، الخلاف بين ادارة الضمان الاجتماعي والشركة المذكورة ادى الى تعطّل جزء من المكننة وخدمات للمشتركين.

- حرصاً مني على استمرار العمل بالرفق العام وتسيير اعمال المضمونين، أقدمت على حض المعنيين من ادارة الضمان وبعض اعضاء مجلس الادارة على حل القضية وتحمّل مسؤولياتهم بصفتي وزير وصاية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- لذلك دعيت الى اجتماع في مقر وزارة العمل بتاريخ 2020/1/15 لم يقتصر على المدير العام للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي كما ادعى المقال، بل ضم ايضاً اعضاء من مجلس ادارة الضمان مخالفين رأي الدكتور كركي في هذا الموضوع.

- الحل الذي اقترحته يقتضي التمديد لفترة قصيرة جداً لشركة IDS الى حين اجراء مناقصة شفافة على اساس دفتر شروط جديد تعدّه لجنة مصغرة من مجلس ادارة الضمان بمساعدة فريق تقني من وزارة العمل وخبير معلوماتي مستقل.

- يتضمن الحل المقترح تدريب الشركة الحالية والشركة التي سترسو عليها المناقصة لموظفي الضمان المعنيين على البرامج المعتمدة وتسليمهم اياها، اذ لا يمكن لأي شركة ان تستأثر بالبرامج المعلوماتية الخاصة بالضمان الاجتماعي.

- يعود القرار بالموافقة على الحل المقترح او عدمه لمجلس الادارة.

- انسجاماً مع موقفي المبدئي والدائم في مجلس الوزراء وفي وزارة العمل برفض اي اتفاقيات بالتراضي وأي مناقصة مفصّلة على حجم احد، شدّدت في الاجتماع على ضرورة اعتماد دفتر شروط محترف وشفاف.

- الادعاء بأنني اجريت صفقة - خصوصا في موضوع لم اطلع عليه الا قبل 48 ساعة – هو ادعاء باطل ورمي الاتهامات بحقي جزافاً أمر معيب ولا يستحق الرد لفقدانه اي اساس من الصحة.

- كان الاجدى بكاتبة المقال، ومن باب ابسط قواعد المهنية، الاتصال المباشر بي للاستفسار عن الامر قبل نشر المقال.

كميل ابو سليمان
وزير العمل في حكومة تصريف الاعمال

IDS: التزمنا عقد الضمان بحذافيره

ورد في «الأخبار» (16 كانون الثاني 2020) مقالة تتعلق بموضوع المكننة في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. وفي السياق، ذُكر توقف شركة IDS عن تقديم الخدمات في الصندوق، وتم إيراد معلومات خاطئة. وفي ما يأتي بعض التوضيحات التي تطال حصراً شركتنا وأصحاب الحقوق فيها:

1 - توحي عبارة «هدر» بأن الشركة تسببت بهدر أموال الصندوق، وهذا ليس صحيحاً! ترتكز كلفة المشروع على تقديم فريق عمل متفرغ من 16 شخصاً بين مهندسين وجامعيين وفنيين. وهذا اقل عدد ممكن لإدارة مشروع بهذا الحجم يحتوي على شبكات وقواعد بيانات وأنظمة وبرامج ويتطلب تطويرات وتعديلات على تطبيقات العمل وتوفير الدعم لـ 40 مركزاً ونحو ألف مستخدم في كل المحافظات. كما أن الشركة مسؤولة عن ثلاثة مراكز بيانات مرتبطة عبر شبكة ربط في الوقت الحقيقي، تمتد على كامل الأراضي اللبنانية وتحتوي على عشرات الخوادم بقدرات توازي 300 معالج مركزي وحوالي 1500 معالج منطقي. وعليه فإن كلفة التشغيل هي عبارة عن كلفة الأشخاص الموكلين مهام التشغيل والدعم الفني والصيانة طوال مدة التعاقد.

2 - ذكر في المقال أن كلفة الصيانة للسنة الواحدة هي 1,9 مليار ليرة، والحقيقة أن هذا السعر هو لمدة سنتين بما فيها الضريبة على القيمة المضافة! وعليه فإن الكلفة الوسطية للشخص الواحد من فريق العمل أدنى بكثير من تلك للموظف الموجود في ملاك الصندوق، ومن الأسعار المعيارية لموارد بشرية مماثلة في لبنان، علماً أن كفاءات وخبرات فريق العمل المورّد عالية ولا تقل عن زملائهم في الصندوق بأقل تقدير.

3 - لم تتقاضَ IDS مستحقاتها لفترة 9 أشهر وليس لـ 6 أو 8 أشهر فقط، علماً أنها استمرت في خدمة الصندوق وتسديد موجباتها القانونية لموظفيها في الصندوق طوال هذه المدة إلى أن قررت التوقف عن العمل بسبب الأضرار الهائلة التي تكبدتها جراء عدم تسديد مستحقاتها من قبل الصندوق ومن دون توفر أي حل في المدى المنظور.

4 - لم تتوقف البرامج المطورة من قبل الشركة عن العمل بتاتاً خلافاً لما جاء في المقالة، كما لم تتوقف أية خدمات أساسية في تطبيقات الصندوق المطورة من قبلنا حتى حينه، إنما توقفت بعض الخدمات وأحد المراكز بسبب أعطال في الربط بين المراكز وعمل بعض الخوادم. ولم يُغلق أي برنامج، علماً أن هذه الأعطال قد تطرأ على التجهيزات في أي بيئة معلوماتية ومن هنا تأتي الحاجة للصيانة والمتابعة اليومية.

5 - تتحدث المقالة عن صفقات وسمسرات، فيما الشركة لم تتقاض أي بدل مقابل أي خدمات أخرى قدمتها للصندوق خارج العقد. كما أن العقود السابقة تمت الموافقة عليها من قبل مجالس الإدارة ووزراء العمل المتعاقبين. ولم يوجّه أي اتهام أو شكوى الى الشركة طوال مدة التعاقد مع الصندوق. والجدير بالذكر أن الشركة بدأت العمل في الصندوق عام 2007 عبر مناقصة عمومية قدمت فيها السعر الأدنى الذي كان أدنى بحوالي 30% من السعر الذي تلاه.

6 - لم يتم احتكار أي برامج معلوماتية. وقامت الشركة بأداء واجباتها المنصوص عليها في العقد مع الصندوق، وكانت تذكر في كل تقرير فصلي بضرورة توفير فريق عمل لاستلام المهام منها من دون أن يتم ذلك لأسباب تتعلق بالصندوق حصراً.

7 - إن قيمة المستحقات السنوية التي تأخذها الشركة وهي نصف المذكور في المقالة لم ترتفع أبداً في السنوات الخمس الأخيرة رغم أن كلفة التشغيل قد ارتفعت بشكل كبير خلال هذه السنوات.

8 - المواصفات المطلوبة في المناقصة الجديدة المقترحة ليست محررة فقط على قياس شركة IDS، بل تنطبق على عدد لا بأس به من شركات المعلوماتية في لبنان، علماً أن كل المناقصات الكبيرة تحتوي على شروط مماثلة من حيث حجم الأعمال وعدد فريق العمل وعمر الشركة بالحد الأدنى.

9 - نقدر كافة الأحزاب اللبنانية والمنتمين إليها ولكن أياً من أصحاب الشركة لا ينتمي إلى حركة أمل أو أية أحزاب أخرى.

جمال عانوتي
المدير العام لشركة IDS

بلدية بيروت: لا للتشهير

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» (11 كانون الثاني 2020)، تحت عنوان «بلدية بيروت تبلط البحر بـ 21 مليار ليرة»، نورد ما يأتي:

ان مجلس بلدية بيروت، فور استلامه مهامه، دأب على العمل على تطوير البنى التحتية في مدينة بيروت، تزفيت طرقات، تبليط الأرصفة وإنارة الشوارع ووضع خطط لمشاريع استثمارية تدر نفعاً على خزينة البلدية وعلى أهالي بيروت.

ومشروع تطوير الكورنيش البحري هو من المشاريع التجميلية للكورنيش البحري لمدينة بيروت لتصبح المدينة في مصافّ الدول المتقدمة، خصوصاً ان ركيزة الاقتصاد الوطني هي السياحة التي تتطلع كمجلس بلدي الى جذبها الى بيروت في كافة الفصول.

وفي هذا الإطار، كلّف المجلس البلدي الاستشاري السيد فلاديمير دجورغوفيتش/ رفيق خوري لوضع تصميم عصري للكورنيش يأخذ في الاعتبار توسعة الكورنيش تمكيناً للرواد من الاستمتاع بمنظر البحر وممارسة الرياضة، وانشاء مسار للدراجات الهوائية، وفصله عن ممرات المشاة، وزرع أكثر من 750 شجرة وزيادة المساحات العامة مع المحافظة على الطابع التراثي للكورنيش. ومنذ البدء، اشترط المجلس على الاستشاري وضع دراسة مفصلة للاثر البيئي للمشروع، وقد تم ذلك بالفعل، وعقدت اجتماعات في مبنى «بيت بيروت» حضرها عدد كبير من الناشطين البيئيين واهالي بيروت والمنطقة الذين طرحوا كافة هواجسهم وتمت الإجابة عليها، كما جرى الاخذ ببعض مقترحاتهم.

ان أي مشروع تقوم به البلدية يواجه بمعترضين من دون اي خلفية علمية، بعضهم لأسباب شخصية أو بغرض الظهور الاعلامي. وهناك عدد من الأمثلة على ذلك ومنها المشروع الحاضر. والغريب في الامر ان المعترضين أنفسهم يتغنون بالمشاريع المماثلة في كافة الدول التي يقصدونها بهدف السياحة، ويعترضون عليها في مدينتهم تحت شعار «هدر المال العام» حتى قبل ان يطلعوا على دفتر الشروط والكميات والاسعار. فدفتر الشروط العائد للمشروع لم يعرض بعد على طاولة المجلس البلدي، ولم تتم مناقشته، ولم يطلع المجلس على مواصفات المواد النهائية التي ستستعمل ولا على الاسعار التقديرية، علماً ان المجلس لدى اطلاعه على دفتر الشروط يحق له طلب تعديله في حال لم يكن يتناسب مع الغاية المرجوة منه، وبالعودة الى الأسعار والمواصفات يتم التدقيق فيها من قبل الإدارة. ويحال الملف بكامله الى سلطة الوصاية لدراسته والموافقة عليه، إضافة الى احالته الى السلطات الرقابية (ديوان المحاسبة) التي تمارس دور الرقابة المسبقة على أي مشروع عائد لبلدية بيروت. كما ان المشروع يستوجب اخذ موافقة التنظيم المدني ووزارة الاشغال لاستصدار المراسيم اللازمة فور انجاز التصاميم النهائية.

اننا نربأ على أنفسنا الدخول في تفاصيل التحليلات غير الموفقة والأسعار غير الدقيقة الواردة في المقال كونها مبنية على معلومات تم تسريبها من اشخاص في الإدارة «كلفين اصلاً بتحضير وانجاز دفاتر الشروط قبل عرضها على المجلس البلدي مجتمعاً لمناقشتها واقرارها، وليس من قبل رئيس المجلس منفرداً. وكل ذلك بهدف التشهير ليس الا.

المجلس البلدي لمدينة بيروت

الكرة اللبنانية

طعنة جماعية للعبة الدوري المجمّد نحو المجهول

بعيداً من النجمة وشباب الساحل اللذين سجّلا موقفاً واقتراحاً تجاه الصيغة الاستثنائية للدوري اللبناني إذا ما انطلق مجدداً، لا يتطلب الأمر اجتهاداً كبيراً لمعرفة السبب الذي دفع نحو نصف الفرق الى عدم طلب المشاركة. لكن الأكيد أن اللعبة تعرّضت لصفعة لا بل لرصاصة قاسية من الخلف، إذا كان السيناريو الذي حصل لا يخرج عن دائرة المخطط المحدد سلفاً للوصول الى نتيجة معيّنة

شربل كريم

يمكن منح عنوان «قصة إبريق الزيت» للعدد الأكبر من أندية الدرجة الأولى في لبنان عشية انطلاق كل موسم. ففي هذه الفترة تعلو صرخات الإداريين الذين يبحثون عن تأمين الميزانية المطلوبة، وما يلبث هذا الصراخ أن يصبح أعلى مع تصاعد أصوات اللاعبين، بعد أشهر قليلة على انطلاق البطولة، مطالبين بمستحقات قد لا تُدفع لهم أبداً.

هذا الملخّص البسيط، والذي يُختصر بعبارات قليلة، يعكس حالة شبه عامة في اللعبة الشعبية الأولى في لبنان، والتي لم تكن تنتظر «ثورة» لتكشف أنها تعاني من مشاكل مالية مزمنة جعلت العديد من الأندية يرزح تحت ضغط الديون أو يحرم لاعبيه المحليين والأجانب من أبسط حقوقهم.

هو الأمر نفسه الذي يمكن الحديث عنه اذا ما عدنا الى الصيف الماضي؛ فغالبية الأندية التي تخلّفت عن إرسال طلبات المشاركة الى الاتحاد عانت مادياً بشكلٍ كبير، وبدأت المشوار وهي تطلق الوعود للاعبيها بغدٍ أفضل أو بحلول لم تكن واضحة الى حدٍّ كبير. هي الأندية نفسها التي طرح كثيرون سؤالاً مشتركاً عليها: لماذا تشارك إذا كنت لا تملك المال؟ ولماذا يجهد بعضها للصعود الى الدرجة الأولى ولا يملك الميزانية المطلوبة للعب في دوري الأضواء؟ طبعاً أسئلة لا يجيب عنها الاداريون، فهم في مكان ما يركزون بشكلٍ كبير على إقناع اللاعبين بالتحلي بالصبر، بينما لا يجد هؤلاء سوى الانتظار لكي لا يجدوا انفسهم جالسين في المنزل، وخصوصاً أن قسماً كبيراً منهم يعرف انه لن يحلم بالحصول على استغنائه في حال أراد تحدي الرئيس او امين السر او اي اداري.

المهم أن الاتحاد واللعبة والأندية التي طلبت المشاركة وقعت في «خدعة» قسم من نظيراتها التي ادارت ظهرها للعبة فجأة. وهذه اتخذ البعض اتجاهاً معاكساً وتهديد الموسم برمّته، وهو المهدّد اصلاً حتى لو وافقت الأندية الـ 12 على المشاركة، اذ رغم الشوق الى عودة النشاط، لا يفترض الانفصال عن الواقع والقول إن الحالة في الشارع تسمح بلعب الكرة في الملاعب.

وهنا يمكن سؤال ناد مثل شباب الغازية عن كيفية تغطية الاتحاد لأجور الملاعب والحكام لم تكن كافية لعدم الاندية تحديداً هي تلك التي قاتلت من اجل اقرار عدم الهبوط، ولبى الاتحاد طلبها لكي لا يظلمها بحكم معرفته بامكاناتها المالية الضعيفة. لكن المفاجأة كانت بأنها تخلّفت عن ملاقاة الاتحاد ولاعبيها الذين أبدى بعضهم الاستعداد للعب من دون اي مقابل!

اذاً النيّة كانت واضحة منذ البداية هنا، إذ حتى تغطية الاتحاد لأجور الملاعب والحكام لم تكن كافية لعدم لا يجد السبيل الى خوض بطولة الدوري؟

وكذلك يُطرح السؤال على التضامن صور الذي يملك فرصة لتقديم مجموعة من الشبان المميزين بغياب الاجانب او حتى اذا رفض المخضرمون خوض المباريات، اذ من «سفير الجنوب» تمّ اختيار خمسة لاعبين لمنتخب الشباب اخيراً.

أضف انه يمكن سؤال الصفاء وشباب البرج اذا كانت احوالهم افضل من طرابلس قبل توقف البطولة ليمتنعوا عن إيجاد حلول للمشاركة، في وقت بدا فيه الفريق الشمالي مستعداً للعب بحُكم الارتباط العاطفي للاعبيه بالنادي. وعن هذا الارتباط يمكن التوقف عند السلام زغرتا الذي لطالما تغنّى بأن تشكيلته تضم مجموعة كبيرة من ابناء النادي المستعدين للتضحية من اجله، وبأنه يملك اكاديمية زاخرة بالمواهب وفريقاً رديفاً جاهزاً لتغذية الفريق الاول عند الحاجة.

جولة على قسم كبير من لاعبي الفرق المذكورة تفيد بأن قلقهم ليس فقط على الشقّ المادي، بل ايضاً على حالة الجمود التي ستؤثر على مستواهم الفني بفعل عدم خوضهم للمباريات، وهم بالتالي يتفقون على انهم طُعنوا مرتين: الأولى بعدم حصولهم على رواتبهم، والثانية بإبعادهم عن الملاعب ومعشوقتهم.

لكن ايضاً لا يمكن لوم الأندية بالمطلق، فالوضع الاقتصادي - المالي في البلاد لا يساعدها ابداً على المضي في اي خطوة لاستعادة نشاطها، وهي ربما أصرّت على إلغاء الهبوط لتقول الكلمة التي لم تتجرأ على قولها علناً، وهي الغاء الموسم بالكامل، وذلك لكي لا تُتهم بالتعطيل او بنحر اللعبة.

الواقع انه قد لا يكون هناك اي مفر من التعطيل، لكن قد تكون مرحلة الجمود المرتقبة مفيدة للجميع: اتحاد، اندية ولاعبين، لإعادة التموضع والانطلاق وفق حسابات جديدة باتجاه افق افضل يُخرج كرة القدم اللبنانية من الحالة المهزوزة التي عاشتها منذ فترة طويلة قبل ان تهتز البلاد كلّها قبل اشهرٍ قليلة.

قد تكون مرحلة الجمود المرتقبة مفيدة للجميع (عدنان الحاج علي)

> لا يفترض الانفصال عن الواقع والقول إن الحالة في الشارع تسمح بلعب الكرة

الكرة الطائرة

تأجيل بطولات «الطائرة» حتى إشعار آخر

لحق الاتحاد اللبناني للكرة الطائرة بنظيره السلّوي وقرر تأجيل انطلاق بطولته حتى إشعار آخر. فقد عقدت اللجنة الإدارية للاتحاد جلسة عادية استمعت فيها الى تقرير مفصل من رئيس الاتحاد ميشال أبي رميا «حول الاجتماع الذي عقد في مبنى البرلمان برئاسة النائب سيمون أبي رميا، وبحضور أعضاء لجنة الشباب والرياضة البرلمانية ورؤساء اتحادات الكرة الطائرة وكرة السلة وكرة القدم والذي دام ساعة ونصف ساعة وما تناوله من امور تخص الاتحادات الثلاثة وغياب الرعاية والمساعدات المالية العالقة في ديوان المحاسبة. ووعد النائب سيمون ابي رميا واعضاء اللجنة بمتابعة الموضوع لجهة العمل على الافراج عن المساعدات في ديوان المحاسبة كما جرى الاتفاق بين الاتحادات الثلاثة على التنسيق الدائم، وكان اتفاق على ضرورة تأجيل اطلاق البطولات الى موعد يحدد لاحقاً بسبب الوضعين الاقتصادي والأمني. كما طرح رئيس اتحاد الكرة الطائرة موضوع وضع رسم مقطوع على الكماليات كما هو حاصل في الأردن ومصر وغيرهما من الدول وتبني الحاضرين اقتراح قانون معجل مكرر حول هذا الموضوع» كما جاء في بيان الاتحاد.

وقررت اللجنة الادارية تأجيل انطلاق كل البطولات حتى اشعار آخر وحتى استتباب الوضعين الأمني والاقتصادي، وإبلاغ الاتحاد العربي للكرة الطائرة باعتذار بطل لبنان نادي سيبيدبول شكا ووصيفه نادي شبيبة تنورين عن عدم المشاركة في بطولة الأندية العربية التي ستقام الشهر المقبل في مصر. وقررت امكانية تنظيم دورة او مسابقة على ملعب مجمّع نهاد نوفل (ذوق مكايل) بطلب من الرئيس السابق للبلدية نهاد نوفل بواسطة مدير المجمّع طوني خليل، وإقامة الدورة مرتبطة باستتباب الوضعين الأمني والاقتصادي.

وسيعقد الاتحاد جمعية عمومية سنوية لإقرار البيانين الإداري والمالي في 24 شباط المقبل في فندق «ماديسون» (جونية)، وفي حال عدم توافر النصاب تعقد الجمعية العمومية جلسة ثانية في 2 آذار المقبل وتكون قانونية بمن حضر.

وكذلك عقد جمعية عمومية استثنائية في فندق «ماديسون» في 17 شباط المقبل، وفي حال عدم توافر النصاب تعقد جلسة ثانية في 24 شباط، وفي حال عدم توافر النصاب في الجلسة الثانية تعقد جلسة ثالثة في 2 آذار المقبل، ويكون النصاب قانونياً بحضور النصف زائد واحد. وقد تعهد أعضاء الاتحاد بالتمني على الأندية حضور هذه الجلسة لما لها من أهمية.

إمكانية تنظيم دورة او مسابقة على ملعب مجمّع نهاد نوفل (سركيس بريتيسيان)

بوندسليغا

الكرة الألمانية تعاود نشاطها مونشنغلادباخ يبحث عن الصدارة

تعود عجلة الدوري الألماني لكرة القدم إلى الدوران بعد انتهاء العطلة الشتوية التقليدية، حيث يفتتح بوروسيا مونشنغلادباخ المرحلة الثامنة عشرة مع فرصة قائمة للتصدر ولو موقتاً في مهمة لن تكون سهلة بتاتاً اليوم في ضيافة شالكه. (21:30 بتوقيت بيروت)

ويبعد أن أنهى مرحلة الذهاب بتعادل سلبي في العاصمة أمام هرتا برلين ما سمح للايبزيغ في إحراز لقب بطل الخريف، يأمل مونشنغلادباخ الذي يعود بتتويجه الأخير في الدوري إلى عام 1977، أن يستهل العام الجديد بتكرار نتيجة زيارته الأخيرة إلى «فيلتنس أرينا» حين فاز بهدفين نظيفين سجلهما في آخر 5 دقائق من مواجهتهما في 2 شباط/فبراير 2019.

وأكد المدرب ماركو روزه جاهزية فريقه لبدء مرحلة الإياب، معلقاً على تحضيرات فريقه خلال العطلة الشتوية التي شهدت فوزه ودياً على فرايبوغ مرتين (2-1) وخسارته أمام هيراكليس الميلو الهولندي (1-3)، بالقول لموقع النادي: «بالمجمل، كل شيء جرى بحسب الخطة في ما يخص التحضيرات الشتوية، وأمضينا وقتاً جيداً في إسبانيا (حيث عسكر الفريق)». وتابع «مباراتنا الأولى ضد هيراكليس الميلو لم تكن رائعة وتحدثنا عنها في حينها. لكن في مباراتينا ضد فرايبورغ، لعبنا بشكل جيد جداً والشعور في غرفة الملابس كان رائعاً. أمامنا الآن يومان متبقيان على العطلة الشتوية من أجل التحضير لمباراة شالكه، ونحن نعمل بجهد كبير من أجل تحقيق نتيجة جيدة الجمعة».

ويبعد أن أنهى عام 2019 بأربعة انتصارات متتالية، يسعى بايرن ميونيخ، الفائز باللقب في المواسم السبعة الماضية، لأن يبدأ العام الجديد من حيث أنهى سابقه حين يحل الأحد ضيفاً على هرتا برلين، مع الأمل بتجنب نتيجة زيارته الأخيرة في الدوري إلى الملعب الأولمبي حين سقط صفر-2 في 28 أيلول/سبتمبر 2018. ويحتل النادي البافاري الذي قرر الإبقاء على هانزي فليك مدرباً له حتى نهاية الموسم المركز الثالث بفارق أربع نقاط عن لايبزيغ.

ويتقدم بايرن بفارق ثلاث نقاط فقط عن غريمه بوروسيا دورتموند الذي يبدأ عام 2020 خارج قواعده السبت ضد أوغسبورغ العاشر الذي فاز أيضاً على الفريق الأصفر والأسود حين استضافه للمرة الأخيرة في الأول من آذار/مارس 2019 (2-1). وسيتواجه بايرن الأحد مع نجمه ومدربه السابق يورغن كلينسمان الذي دافع عن ألوان النادي البافاري بين عامَي 1995 و1997 وأحرز معه لقبَي الدوري وكأس الاتحاد الأوروبي.

واستلم بطل مونديال 1990 وكأس أوروبا 1996 والمدرب السابق للمنتخبين الألماني والأميركي الإشراف على هرتا برلين أواخر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وحصد نادي العاصمة تحت قيادته 10 نقاط من 12 ممكنة في آخر أربع مباريات له في الدوري المحلي لعام 2019، ليصعد إلى المركز الثاني عشر في الترتيب برصيد 19 نقطة. لكن النجم السابق لشتوتغارت وإنتر ميلانو الإيطالي وموناكو الفرنسي وتوتنهام الإنكليزي أمام مشكلة بعدما فشل في إثبات أنه يحمل رخصة تدريب سارية المفعول.

حيازته رخصة تدريب محدثة لدى رابطة دوري الألماني، لأنه نسيها في منزل العائلة في كاليفورنيا بالولايات المتحدة. وأكد الاتحاد الألماني في بيان أنه «في ما يتعلق بيورغن كلينسمان، لا دليل على حيازته رخصة تدريب سارية المفعول حالياً».

وكان كلينسمان وهرتا يواجهان احتمال تغريمهما لو كان ترخيصه الذي ناله عام 2000 إثر دورة تدريبية للاتحاد الألماني منتهي الصلاحية، إلا أن الهداف الدولي السابق الذي تحول دوره في الفريق من استشاري إلى بديل للمدرب المقال الكرواتي الأصل أنتي تشوفيتش، أكد في دردشة مع المشجعين على موقع فيسبوك أن المشكلة انتهت، «لقد أرسلت الآن بالبريد كل شيء يريده الاتحاد الألماني. كل شيء في مكانه الآن، ليست هناك أي مشكلة».

وفي المباريات الأخرى، يلتقي السبت كولن مع فولفسبورغ، ماينتس مع فرايبورغ، هوفنهايم مع إينتراخت فرانكفورت، وفورتونا دوسلدوف مع فيردر بريمن، على أن يلعب الأحد بادربورن مع باير ليفركوزن.

يعود الدوري اليوم بعد انتهاء عطلة الأعياد (أ ف ب)

غراند سلام

قرعة سهلة لنادال وسيرينا في أستراليا

يبدأ الإسباني رافايل نادال سعيه لمعادلة رقم غريمه السويسري روجيه فيدرر من حيث عدد الألقاب الكبرى (20)، والأميركية سيرينا وليامس لتصبح صاحبة الرقم القياسي المطلق عند السيدات (24)، باختبارين سهلين في بطولة أستراليا المفتوحة لكرة المضرب بحسب القرعة التي سُحبت أمس الخميس. يُذكر أن المنافسات تنطلق يوم الاثنين.

ويمضي نادال، المصنف أول ووصيف البطل، في مسعاه لإحراز لقب البطولة الأسترالية للمرة الثانية فقط في مسيرته (بعد 2009)، بمواجهة البولیفي هوغو ديلين مع احتمال لقاء البطل المحلي نيك كيريوس في الدور الرابع والنمسوي دومينيك ثييم الخامس في ربع النهائي، في حين يبدأ الصربي نوفاك ديوكوفيتش حملة الدفاع عن لقبه وتعزيز رقمه القياسي في ملبورن بلقب ثامن في مسيرته، بمواجهة الألماني يان-ليئارد شتروف. وقدم ديوكوفيتش موسماً مميزاً في 2019 بإحرازه خمسة ألقاب، بينها بطولتا أستراليا وويمبلدون، لكنّه تنازل في نهاية الموسم عن صدارة تصنيف المحترفين لصالح نادال الذي توّج بلقبَي رولان غاروس وفلاشينغ ميدوز العام الماضي ويقف على بعد لقب كبير وحيد من الرقم القياسي الذي يحمله فيدرر، ابن الثامنة والثلاثين عاماً الذي يبدأ مسعاه للقب سابع في أستراليا بمواجهة الأميركي ستيفن جونسون.

وعند السيدات، تبدأ المخضرمة سيرينا (38 عاماً) رحلة التخلص من العقدة التي لازمتها في البطولات الكبرى منذ توتيجها الأخير عام 2017 في أستراليا بالذات، بلقاء سهل ضد الروسية أناستازيا بوتابوفا المصنفة تسعين عالمياً. وتسعى سيرينا لمعادلة الرقم القياسي المطلق لعدد الألقاب الكبرى في عصري الهواة والاحتراف، والمسجل باسم الأسترالية مارغريت كورت (24). وبعد أن غابت عن أربع بطولات كبرى متتالية بسبب الحمل ثم وضعها مولودتها الأولى، عجزت سيرينا المصنفة ثامنة في أستراليا، عن إحراز أي لقب كبير وسقطت عند العقبة الأخيرة أربع مرات في ويمبلدون وفلاشينغ ميدوز عامي 2018 و2019، فيما خرجت من الدورين الرابع (2018) والثالث (2019) في رولان غاروس، وربع نهائي أستراليا (2019).

وتدخل الأميركية البطولة التي تحمل رقمها القياسي من حيث عدد الألقاب في عصر الاحتراف (7)، بمعنويات مرتفعة بعدما أحرزت لقبها الأول منذ توتيجها في أستراليا عام 2017، بفوزها الأحد على مواطنتها جيسيكا بيغولا في المباراة النهائية لدورة أوكلاند النيوزيلندية، محرزة لقبها الـ73 في مسيرتها الاحترافية الأسطورية.

وخلافاً لسيرينا، تخوض شقيقتها الكبرى فينوس اختباراً صعباً في مستهلّ مشوارها إذ تلتقي مواطنتها الواعدة ابنة الـ15 ربيعاً كوكو غوف، مع مواجهة محتملة للفائزة منهما مع اليابانية نаومي أوساكا المصنفة ثالثة وحاملة اللقب في الدور الثالث.

وتبدأ أوساكا حملة الدفاع عن اللقب بمواجهة التشيكية ماري بوزكوفا، فيما تستهل البطلة المحلية والمصنفة أولى أشلي بارتي مشوارها ضد الأوكرانية ليسا تسوريس، مع مواجهة محتملة في ربع النهائي مع التشيكية بترا كڤيتوفا السابعة ووصيفة البطلة.

أما الرومانية سيمونا هاليب الرابعة، فتخوض مواجهة صعبة جداً في مستهلّ مشوارها ضدّ الأميركية جنيفر برايدي التي أقصت بارتي والروسية ماريا شارابوفا من دورة بريزبين الأسبوع الماضي، في حين ستكون الفرنسية كريستينا ملادينوفيتش على مواطنتها جيسيكا بيغولا في المباراة النهائية لدورة أوكلاند البلجيكية كارولينا بليشكوفا المصنفة ثانية.

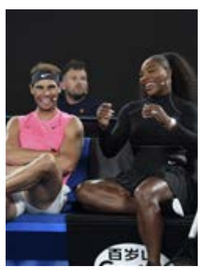
تتطلع المنافسات يوم الاثنين المقبل (أ ف ب)

> اعتذار سيدبول وشبيبة تنورين عن عدم المشاركة في بطولة الأندية العربية

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 ـ 01 / 666314، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

هيئة وطنية مع صلاحيات تنفيذية وقانونية لضرب الفساد وردّ المال المنهوب

الحزب الشيوعي اللبناني: برنامج سياسي واقتصادي للمرحلة الانتقالية

أصدر الحزب الشيوعي اللبناني برنامجه السياسي والاقتصادي للمرحلة الانتقالية في مواجهة الأزمة القائمة في البلاد. وصدرت عن قيادة الحزب ورقة عمل انطلقت من وصف الواقع السياسي والشعبي والاقتصادي الحالي، انطلاقاً من الحدث المركزي المتمثل بالانتفاضة الشعبية التي قامت في 17 تشرين الأول الماضي، والتي تضعها ورقة الحزب في سياق مطالبة شعبية بتغيير شامل للنظام القائم حالياً. منتقدة أداء قوى السلطة التي تعمل على ضرب الانتفاضة وقمعها. واعتبرت الورقة أن الواقع الجديد يفرض مهمة «تنوير الانتفاضة الشعبية نحو الثورة الوطنية الديمقراطية». وبعد عرض لواقع النظام الرأسمالي العالمي، والانتفاضات الشعبية المتفجّرة في عدد كبير من الدول العربية والأوروبية والأميركية، تعود الورقة إلى الحديث عن كيفية العمل من أجل تحقيق «تغيير سياسي جذري وفوري» مقدمة رؤية الحزب الشيوعي لعناوين المرحلة الانتقالية

في ما يلي نص البنود المتعلقة ببرنامج المرحلة الانتقالية:

أولاً: في التغيير السياسي والبدء ببناء الدولة العلمانية

- إجراء انتخابات نيابية مبكرة تعيد تشكيل السلطة السياسية، بعد أن أظهرت الانتفاضة أن السلطة القائمة تعاني من عجز في شرعيتها ومن شلل واضح على الصعد السياسية والاقتصادية، ما يجعل الانتخابات المبكرة ضرورة وطنية وملحة في هذا المنعطف الخطير التي تمر به البلاد.
- إقرار قانون للانتخابات النيابية يعتمد النسبية على أساس لبنان دائرة واحدة وخارج القيد الطائفي مع إصلاح نُظم الدعاية والإعلام والتمويل الانتخابي والمكننة وخفض سن الاقتراع إلى 18 سنة والكوتا النسائية، بما يحدّ من تأثير الخطاب الطائفي والنفوذ المالي في العملية الانتخابية، ويؤمّن أوسع تمثيل ممكن للقوى السياسية وينتج برلماناً جديداً يعمل على إصدار القوانين الضرورية لتطوير النظام السياسي اللبناني والنهوض بالاقتصاد والمجتمع.
- تطبيق المادة 22 من الدستور بانتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني ولا طائفي يستحدث مجلساً للشيوخ تتمثل فيه جميع الطوائف وتختصر صلاحياته في القضايا المصيرية.
- استحداث قانون مدني موحّد للأحوال الشخصية، يتم تطبيقه بشكل اختياري ومؤقت ليتحول بعد عشر سنوات إلى قانون إلزامي، ووضع قانون وطني جديد للأحزاب

ثانياً: في محاربة الفساد

إن الفساد هو كامن في نظام المحاصصة الطائفية والصناديق المتفرّعة عنه التي يجب إلغاؤها وفي التوظيف الزبائني في الدولة الذي يجب إلغاؤه. كما يجب إقرار القوانين المتعلقة باستعادة الأموال العامة، وقانون استقلالية القضاء، ورفع الحصانة عن كل من يتولى الشأن العام، في الحكومة والمجلس النيابي والإدارات العامة، وتمكين القضاء العادي من محاسبة الارتكابات والمخالفات الإدارية والمالية، ثم إقرار قانون استعادة الأموال العامة وإنشاء هيئة وطنية ذات صلاحيات تنفيذية وقانونية تشمل دراسة الملفات ورفع السرية المصرفية وتقديم المرافعات القضائية إلى القضاء المختص. وسيكون للهيئة مركز وموازنة وجهاز قضائي وإداري كافية لتنفيذ مهمتها في أسرع وقت ممكن.

ثالثاً: في إنقاذ الوضع النقدي والمالي

إن لبنان يعاني من تفاقم أزمة نقدية ومالية هي جزء من أزمة اقتصادية أشدّ عمقاً وشمولاً، وأبرز عواملها: طغيان الأنشطة الريعية والقطاعات المتدنية الإنتاجية غير القادرة على خلق الوظائف، وانهيار البنى التحتية ووظائف الدولة الأساسية، وغياب التقدم التكنولوجي والابتكار، والتفاوت الكبير في توزّع الدخل والثروة وتراجع العوائد الناتجة عن العمل بالتزامن مع ارتفاع متواصل في كلفة المعيشة. وقد انتجت هذه العوامل بطالة وهجرة وتهميشاً وخصوصاً بين الشباب، وأضعفت بنسبة كبيرة القدرة الشرائية للعمال والأجراء والموظفين ولمروحة واسعة من الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة.

كما يعاني اقتصادنا ومجتمعنا من تزايد الإفقار النسبي للطبقات الوسطى والعاملة التي تتحمل بشكل غير متساوٍ - مقارنة بالطبقات الغنية - الأعباء الضريبية ومصاريف الصحة والتعليم والنقل والسكن.

وفي المرحلة الانتقالية على السياسات أن تعمل على وقف شبح الانهيار النقدي الذي يلفّ البلاد حالياً عبر:

- البدء بإحداث تغيير لمنظومة السياسات التي اتّبعت في الاقتصاد اللبناني منذ عام 1992، وإعلان للأسواق والعملاء الاقتصاديين عن أن تلك المرحلة انتهت ولن يعود لبنان إليها. في هذا الإطار، يجب تغيير أصل النموذج القديم، وهي الاستدانة الحكومية وتراكم الرأسمال الريعي الناتج عنها. فالإنفاق الكبير الذي حصل منذ ذلك الوقت بالتزامن مع خفض الضرائب على الرأسمال، أدّى إلى تراكم الدَّيْن العام من جهة والثروة لدى القلّة من جهة أخرى. ومن دون هذا التغيير، فلا طائل في أي من السياسات، ولن يفيد لا الاتّكال على النموّ، ولا على التدفّقات الخارجية.
- العمل على حلّ معضلة الدين العام وتراكمه، وذلك عبر تحويل المصرف المركزي لسندات الخزينة اللبنانية التي يمتلكها إلى سندات أبدية من دون فائدة بطريقة تدرّجية. وهذا الأمر سيكون له وقع إيجابي جدّاً على موازنة الدولة اللبنانية، على أن يتمّ في المقابل وبموازاة ذلك، سحب المصارف لودائعها واستثماراتها لدى مصرف لبنان وإعادة إقراضها في الاقتصاد.
- التفاوض مع المصارف التجارية الحاملة لجزء كبير من الدين العام بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي على إلغاء جزء كبير منه، على أن يترافق ذلك مع عملية خفض موازية لقيمة الودائع المرتفعة، والتي يملكها حوالى واحد بالمائة من المودعين.
- وضع قيود نظامية على رؤوس الأموال تمنع من خلالها التحويلات الكبرى إلى الخارج وتحصرها بالحاجات التعليمية والمعيشية للطلاب في الخارج، بالإضافة إلى تكاليف الاستيراد والتجارة الخارجية.
- وضع تعرفات جمركية جديدة على السلع الكمالية المستوردة.

رابعاً: في النظام الضرائبي

إن الاقتصاد اللبناني بحاجة الى استحداث نظام ضرائبي جديد يطاول أساساً الثروات والأرباح، ويؤمّن للدولة المداخيل التي تسمح لها بتمويل وظائفها الأساسية وخدماتها العامة، بدل التخلي عن هذه الوظائف لكبار الرأسماليين عبر الخصخصة كما جاء في «الورقة الإصلاحية» لحكومة الحريري المستقيلة أو عبر ما يُسمى «الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص»، الذي يخفي مطامع الاستيلاء على الأملاك والأصول العامة التي ينبغي أن تبقى ملكيتها للشعب. وعلى الحكومة اللبنانية بالتالي أن تقوم بتعديل النظام الضرائبي الحالي باتجاه اعتماد الضريبة التصاعدية لتحقيق عدالة ضريبية أكبر وتوسيع الوعاء الضريبي. إن المدماك الأساسي للنظام الضريبي الجديد يجب أن يتضمّن:

- رفع معدل الضريبة على شركات الأموال إلى 30%
- وضع ضريبة تصاعدية على الفوائد المصرفية بدءاً من 7% وصولاً إلى 15%
- وضع ضريبة 2% على الثروة الصافية للأفراد فوق المليون دولار
- تعديل ضريبة الانتقال بحيث تصبح ذات معدل مسطح واحد يبلغ 45% مع شطر إعفاء يبلغ 1 مليون دولار، بما يُعفي عملياً الأكثرية الساحقة من الفئات الاجتماعية المتوسطة وما دون المتوسطة وخصوصاً في الأرياف من هذه الضريبة بخلاف ما هو قائم اليوم.
- فرض ضرائب على الربح العقاري وعلى مداخيل العاملين في الخارج، وحصر أي زيادة لـ TVA في المواد الاستهلاكية الكمالية وإخضاع الأوقاف العائدة للمؤسسات الدينية للضريبة وإلغاء الإعفاءات الضريبية لشركات الهولدينغ وشركة سوليدير وكذلك "الإعفاءات التأجيرية" الممنوحة للكثير من مستخدمي أملاك الدولة ووقف قنوات التهرب الضريبي عبر الشركات القابضة وغيرها.

إن هذا الإصلاح الضريبي لن يؤدي فقط إلى زيادة حصة الضرائب على الثروة والمداخيل العالية والأرباح، إنما أيضاً سيتيح تحصيل واردات متراكمة للدولة في السنوات العشر المقبلة بما يقدّر بعشرات المليارات من الدولارات، التي يمكن استعمالها في الاستثمار في البنى التحتية وتحديث بنّى الإنتاج التي تنهار حالياً. إن هذا الاقتطاع الضريبي لن يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد، كونه يتمّ على حساب الشطور العالية من المداخيل والثروة التي تتكدّس بلا طائل أو تُنفق على الاستهلاك الكمالي المستورد، وبالتالي فإن اقتطاعها ثم استخدامها في الاستثمار العام سيكون لهما تأثير مضاعف في تفعيل الاقتصاد وخلق فرص العمل ورفع الإنتاجية، بالإضافة إلى خفض الفائدة كنتيجة لخفض الدين العام، ما سيكون له أيضاً وقع إيجابي على الاستثمار الخاص.

خامساً: في سياسات المصرف المركزي

بعد أن تبين الدور المحوري لسياسات المصرف المركزي في إنتاج الأزمة الاقتصادية والنقدية، فإنه من المطلوب جعل سياسات مصرف لبنان أكثر استقلالاً عن المصالح الخاصة للنواة المصرفية الاحتكارية الضيّقة، وأكثر توافقاً مع مصالح الشعب اللبناني بالاستثمار المنتج والتوظيف في التطور الاقتصادي. ويكون ذلك عبر:

أولاً: إلزام مصرف لبنان بنشر الحسابات النظامية المفصّلة لأرباحه وخسائره للتمكن من الإحاطة بانعكاساتها على الحجم الحقيقي للدين العام؛

ثانياً: إخضاع سياسات المصرف المركزي للمحاسبة الديمقراطية من قبل مجلس النواب عبر جلسات استماع دورية للحاكم أمام اللجان المشتركة المعنية بالمال والاقتصاد؛

ثالثاً: تشريع الشفافية في عمل المصرف المركزي عبر إلزامه بالنشر الشهري لمحاضر جلسات المجلس المركزي ليطّلع النواب والرأي العام على كيفية إدارة السياسة النقدية وكيفية تحديد الفوائد من جانب مصرف لبنان؛

رابعاً: تعديل المادة 70 بحيث تضاف أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على درجات عالية من التوظيف في الاقتصاد من حيث هي أهداف مستقلة تتساوى مع هدف المحافظة على قيمة النقد الوطني.

سادساً: في دور الدولة في الاقتصاد

العمل على استرداد دور الدولة الفاعل وتأكيد ملكية الدولة في الاقتصاد، مثل الكهرباء والاتصالات والمياه والطاقة وعبر امتلاك رؤية اقتصادية بعيدة المدى وإعادة الاعتبار إلى الموازنة العامة وإلى الاستثمار الحكومي في تطوير واستكمال وصيانة المرافق العامة والبنى التحتية، بحيث تغطي بصورة متوازنة المناطق اللبنانية المختلفة، هذا بالإضافة إلى توفير الخدمات المجتمعية الأساسية كالصحة والتعليم والنقل العام وأنظمة الرعاية الاجتماعية والتقاعد وضمان البطالة ودعم ذوي الحاجات الخاصة لتمكينهم من الاستمرار والإنتاج.

في هذا الإطار، يجب أيضاً العمل على إعادة هيكلة النفقات العامة، ما يُنهي حقبة الإنفاق التوزيعي لنظام الطائف ويوقف توجه الموارد الحكومية نحو تمويل قنوات الزبائنية السياسية والقنوات المباشرة وغير المباشرة التي تدعم القطاع الخاص من دون سياسات واضحة المعالم في القطاعات المختلفة، على سبيل المثال، يأتي جزء من الإنفاق على الصحة كمدخول للقطاع الصحي الخاص من مستشفيات وأطباء والمؤسسات في القطاع. كذلك ينتهي جزء من الإنفاق على التعليم، من خلال المنح التعليمية، في موازنات المدارس والجامعات الخاصة. وهناك بنود أخرى، كالإنفاق على المقاولات والتلزيمات وإدارة الاتصالات، التي كلها هي أيضاً مداخيل للقطاع الخاص. من هنا، يجب تصحيح هذا الخلل في الإنفاق العام نحو سياسة إنفاق أكثر كفاءة وعدلاً مبنية على أسس اقتصادية واجتماعية واضحة.

وعلى الدولة في ظل تراجع القيم الحقيقية للأجور في ظل السعر الموازي الجديد للدولار الأميركي وما استتبعه من زيادة في بعض الأسعار أن تحرك لجنة المؤشر من أجل تصحيح الأجور في القطاع الخاص.

كما على الدولة مكافحة الأسباب الرئيسية لارتفاع كلفة المعيشة، وأهم هذه الأسباب يكمن في البنية الاحتكارية للأسواق الداخلية وأسواق الاستيراد واستمرار اختباء التجار خلف قانون التمثيل التجاري. وعلى الحكومة الالتزام بإصدار المراسيم لقانون حماية المستهلك وقانون سلامة الغذاء، وبإقرار مشروع قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار.

في هذا الإطار، إن إعادة بناء وتحديث قطاع الكهرباء يجب أن تكون من أولويات المرحلة الانتقالية، حيث على الحكومة أن تعمل للاستحصال على القروض القليلة الكلفة من البلدان الصديقة، بهدف تمويل استثماراتها في هذا القطاع. وعلى الحكومة أن تحرص على استعمال وامتلاك التقنيات الحديثة اللازمة لتسريع انتقال معاملها من استخدام المحروقات السائلة الباهظة الكلفة إلى استخدام الغاز الأقل كلفة وضرراً بالبيئة، واستعادة كهرباء لبنان لأعمال الجباية وتقديم الخدمات، وصولاً إلى توفير الكهرباء بشكل مستدام للمواطنين، وإقفال ملف المولدات الخاصة الشديد الكلفة اقتصادياً وبيئياً. وإلى ذلك، عليها تشجيع الاستثمار العام والخاص في تطوير تقنيات الطاقة المتجدّدة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرهما.

كما عليها العمل على رفع مستوى تغطية شبكات الاتصالات والانترنت وجودتهما، وتخفيض الأسعار والرسوم التي تتنزعها وزارة الاتصالات لصالح خزينة الدولة.

إن بناء شبكة عصرية ومتطورة للنقل العام أصبحت حاجة ماسّة في ظل الازدحام اليومي وارتفاع كلفة النقل الخاص والتلوّث الناجم عنه، ما يستدعي إطلاق مشروع ضخم لبناء شبكات من القطارات والمترو والحافلات العامة المنتظمة بين المناطق اللبنانية كافة، مع ما تحمله من أثر إنمائي أيضاً.

كما أن التعامل مع الثروة النفطية والغازية، لا بصفتها مورداً مالياً وريعياً فقط، بل كرافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، وبخاصة الصناعية منها، وكأداة فعلية للتنمية الاجتماعية ولتوطين واستيعاب التكنولوجيا

> تأكيد الحق بالمقاومة في مواجهة العدو الإسرائيلي وتعزيز قدرات الجيش من دون شروط
>
> سياسة خارجية تهدف إلى الانفتاح على العالم المتعدد الأقطاب وخصوصاً الصين

(مروان طحطح)

سابعاً: في المسائل السياسية الأخرى الملحّة

■ في القضية الوطنية وبناء الدولة المقاومة:

السعي لتحرير القرار السياسي للدولة اللبنانية من التبعية، بحيث تصبح لدينا دولة مقاومة قادرة على مواجهة المشروع الصهيوني المعادي للبنان والمعادي لقيام الدولة المدنية العصرية فيه، ودفاعاً عن الأرض والثروات، وتأكيداً لحق الشعب اللبناني الذي أكده عبر تاريخه بالمقاومة إلى جانب جيشه الوطني. والمطلوب كأولوية تعزيز قدرات الجيش وتأمين مستلزماته العسكرية كافة، على أن تضطلع الدولة بمهمة التمويل من دون انتظار الهبات المشروطة بأجندات سياسية من الخارج. هذه هي المنطلقات لتحرير باقي المناطق المحتلة ولتحصين الوحدة الداخلية وتقوية مناعتها وتأمين مقوّمات الصمود والمواجهة في القرى الحدودية.

■ في قضية اللاجئين الفلسطينيين والسوريين:

على الحكومة اللبنانية أن تعمل على بلورة معالجات لقضية اللاجئين السوريين، ومن ضمنها العمل على عودتهم الطوعية إلى بلدهم، بالتعاون مع الأمم المتحدة والحكومة السورية. كما عليها أن تكافح مختلف أشكال الجرائم والممارسات العنصرية ضد السوريين والفلسطينيين والأجانب. كذلك يجب أن تواصل الحكومة اللبنانية الضغط على المنظمات الدولية بهدف تأمين استمرار التمويل الدولي لمساعدتهم، ومساعدة المجتمعات المحلية الحاضنة لهم.

يجب على الحكومة اللبنانية أن تمنح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية الأساسية التي تكفلها المواثيق والاتفاقات الدولية، ومن موقع الأخوّة والتضامن بين الشعبين، وفي طليعتها حق العمل والتعليم والاستشفاء، وذلك بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

■ في السياسة الخارجية:

على الحكومة اللبنانية استحداث سياسة خارجية جديدة، تتمحور حول الانفتاح على العالم المتعدد الأقطاب، ويأخذ لبنان من خلالها دوره السياسي الفعّال في مواجهة الأحادية الأميركية، وإدانة وتطويق العسكرة الامبريالية المتصاعدة، والتدخلات الخارجية وسياسة العقوبات والحصار الاقتصادي، واحترام خيارات الشعوب في سعيها المشروع لتحقيق أهدافها في التحرّر الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي مطالبة بتمتين علاقاتها مع القوى السياسية التقدمية، ومع الدول الصاعدة سياسياً واقتصادياً وفي مقدمتها جمهورية الصين الشعبية، من أجل تحقيق المصالح المشتركة بين لبنان وتلك الدول.

كما عليها دعم القضية الفلسطينية، وخيارات الشعب الفلسطيني وحقه بالمقاومة ووقف الاستيطان، والتمسك بالأرض وحق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل فلسطين التاريخية، في مواجهة السياسات الصهيونية التي تسعى إلى إرساء يهودية الدولة وترسيخ الاستيطان وتهجير الشعب الفلسطيني.

وعلى الحكومة دعم الحلّ السياسي للأزمة السورية، بما يحفظ وحدة أراضيها ويحترم الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية الكاملة لكلّ المكوّنات القومية، ضمن الدولة السورية الديمقراطية الموحّدة التي يختارها الشعب السوري، وإدانة العقوبات الاقتصادية والتدخلات الخارجية في شؤونها، واستعادة العلاقات السياسية والاقتصادية معها.

على الحكومة عدم النأي بالنفس، واستخدام طاقاتها السياسية والدبلوماسية في توفير الحلول للقضايا العربية، بما يضمن مصالح الشعوب والأمن والاستقرار، بخاصة في سوريا واليمن وليبيا والعراق وغيرها.

أهل الشام

ريبورتاج

تُعد المشاريع المتناهية الصغر، كما المنزلية، من أبرز مفرزات الحروب وتداعيات الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الأفراد. وهي تشكل أحد أوجه «اقتصاد الظل» التي يجد المجتمع نفسه مجبراً على احتضانها في مثل هذه الظروف. ولأن الطعام حاجة إنسانية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، برزت «المطابخ المنزلية» من بين المشاريع التي راجت خلال السنوات الفائتة. وساعدت وسائل التواصل الاجتماعي بانتشارها وتطويرها، وكانت عاملاً مهماً من عوامل نجاحها

«علاقتي بالمطبخ والطبخ كانت صفرا وشبه معدومة... لكنه الحاجة أم الاختراع» (محمد داموز)

المطابخ المنزليّة: جسورٌ «لذيذة» إلى سوق العمل

سناء علي

في منزلها بحي ركن الدين، شرقي العاصمة دمشق، تعدّ لين سعد الدين، يومياً، بمساعدة أمها وبعض النسوة، قائمة من الطلبات والمأكولات الخاصة بالحفلات والمناسبات، مقابل أسعار مقبولة نوعاً ما، ويقوم زوجها بإيصالها إلى أصحابها. لين (26 عاماً) إحدى خرّيجي كلية التجارة والاقتصاد قبل الحرب، وكانت تخطط للزواج والسفر مع زوجها إلى لبيبا. لكن تفاقم الأوضاع في البلدين حال دون ذلك، فتعطل سفرهما. وقتذاك، فكرت الأسرة في مشروع المطبخ المنزلي.

تقول سعد الدين لـ«الأخبار» إن «الواقع الجديد كان صعباً، خاصة بعد أن اضطرت العائلة الكبيرة إلى العيش في منزل واحد، وهنا فكرت أن الإنسان يستطيع أن يغير مصيره إذا حاول رؤية الواقع بطريقة مختلفة». وتضيف، على سبيل الدعابة، «علاقتي بالمطبخ والطبخ كانت صفراً وشبه معدومة، لكن الحاجة أمّ الاختراع كما يقولون». بلاقي مشروع لين نجاحاً وإقبالاً طيباً، بسبب السمعة الحسنة التي استطاعت كسبها بين زبائنها. وهي ترى أن أهم عوامل نجاحها حتى الآن، ثقة الناس بها وبنظافة ونكهة المأكولات التي تقدمها. إلى جانب وضوح هدفها وحُسن إدارتها التي اكتسبتها من اختصاصها الجامعي، كما أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في رواج المشروع وجذب الزبائن. لا تُشعر السيدة بالأسف بسبب بقائها في البلاد، برغم كل ما حصل فيها. تقول: «أنا غير نادمة على الإطلاق، لأنني هنا استطعت الإنجاب واختيار الأمومة، وبناء عائلة صغيرة، وتكوين شخصية ناجحة. ربما لم أكن لأستطيع تحقيق شيء مما ذكرت، في مكان آخر».

«معادلات» طيّبة

لا تعدّ لين حالة فريدة في المجتمع السوري، اليوم. وبرغم أن فكرة «المطابخ المنزلية» ليست جديدة، فإن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي رافقت الحرب، ساهمت بانتشارها في شكل كبير، ولا سيما في ظل سهولة تأسيسها، وسرعة إنتاجها، وضمان ربحها، شريطة مراعاة شروط النجاح طبعاً، كالنظافة وإتقان الإعداد والترويج الصحيح. تدير منال المصري (28 عاماً) مجموعة خاصة على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك»، باسم مطبخها. تنشر عبرها قائمة الأطعمة المتوافرة، مرفقة بالأسعار، مع صور جذّابة للوجبات بعد انتهاء تحضيرها، ثم تتواصل مع زبائنها عبر تطبيق «واتساب»، ليختاروا طلباتهم، ومواعيد تسلّمها. درست منال الرياضيات، وكانت تطمح إلى مستقبل واعد بـ«الأبحاث وحلّ المعادلات المستحيلة الحلّ»، لكنها فوجئت بالمنهج النظريّ المتبع واختلافه الكبير عن توقعاتها. ومع بدء الأحداث في سوريا، غادرت الشابة مع أفراد عائلتها منزلهم مكرهين. تبدلت الأحلام، وتغيرت الخطط والأولويات، بعد أن فرض الواقع الجديد حاجة إلى مصدر دخل مضاعف. تخلّت منال عن حلم الرياضيات، بسبب الفجوة التي تولدت بينهما. واتّجهت نحو المطبخ الذي لم تكن تعرف عنه شيئاً، لتنخرط في إنجاز معادلات طيبة المذاق؛ تعلمت منال الطبخ، عبر مواقع متخصصة على شبكة الإنترنت. ثم بدأت تطبيق ما تعلمته في البيت، مستعينة بخبرة أمها التي تقول إنها «طاهية من الطراز الرفيع». بعد ذلك، خضعت بالشابة لدورات متخصصة في فن الطهو، لأنها ترى أن ذلك «مهم اجتماعياً، مهما كانت الخبرة كبيرة». من أهم ما يميّز المشاريع المنزلية، أنها منخفضة التكاليف إجمالاً، ويمكن إطلاق أحدها برأسمال ضئيل، وبعدد قليل من العاملين، فضلاً عن تعدد خيارات الإنتاج بحسب الاختصاص والخبرة. تقول منال لـ«الأخبار»: «عندما بدأت مشروع المطبخ، كانت ميزانيتي لا تتجاوز مبلغاً يعادل 100 دولار، ومؤونة البيت. كنت أعمل أنا وأمي وخالتي فقط، أما اليوم، فقد ازداد عددنا، وأصبح هذا المشروع يؤمن كفاف أكثر من سبع عائلات».

«طبخ» الأمل

تساعد المشاريع المنزلية في تحقيق الاكتفاء الذاتي لفرد أو عائلة وربما عائلات عدة، فيما يعاني الكثيرون من قلة فرص العمل أو ندرتها، مع تدني معدل الأجور بشكل عام. في حالات كثيرة، تغدو القيمتان النفسية والاجتماعية لهذه المشاريع، أهم مما تقدّم بكثير. إذ تساهم في تعزيز ثقة أصحابها بأنفسهم، وخاصة النساء. وتمنحهم أدوات جديدة لمواجهة أزمات الحياة، بعد فقدان الأمل بإكمال الدراسة أو الحصول على وظيفة، أو الزواج أحياناً.

وتحولت مشاريع المطابخ المنزلية، بمختلف اختصاصاتها (كصناعة المؤن أو الحلويات وتحضير المأكولات المنزلية التقليدية) إلى جزء أساسي من برامج عمل الكثير من الجمعيات الخيرية. الأمر ليس سهلاً بطبيعة الحال، فهناك عقبات وصعوبات تعترض هذه المشاريع، شأنها شأن أي مشروع آخر. ويأتي على رأس العقبات، عدم استقرار الأسعار، وارتفاعها بشكل مطّرد، علاوة على فقدان بعض المواد والمنتجات من الأسواق. ومع صعوبة مراقبة الأسواق، والضبوط المتكررة التي توثق عمليات الغش، وقلة النظافة، وخرق الشروط الصحية للعمل في معظم المطاعم، فإن ربّات البيوت اللواتي لا يمكنهن الاستغناء عن المأكولات التقليدية في مناسباتهن العائلية والاجتماعية، يجدن في المطابخ المنزلية ملاذاً آمناً، يُلبي حاجاتهن، ويرضي شعورهنّ بالثقة بما يشترينه. تتفق لين ومنال، على أن لدى كل منهما فائضاً من الأسباب التي تدفعها إلى اعتكاف الحياة، والتقوقع على الذات، بعد كلّ ما قاساه. تقول إحداهما: «الخبار في بدنا، إما أن نخلق الوسائل لنرسم أقداراً مختلفة، برغم كل الضغوط التي سببتها الحرب أو أن نستكين لشعور العجز بضمير مرتاح، لأن عذرنا موجود بحجة وضع البلد».

> تغدو القيمتان النفسية والاجتماعية للمشاريع المنزلية أهم مما تقدّم بكثير

بريد دمشق

«دوّامة الصمت» السوريّة

ماهر المونس

فيما ينشطُ سوريون على مواقع التواصل الاجتماعي، متفاعلين مع الأحداث اليومية، ولا سيما الاقتصادية منها، يلتزمُ سوريون آخرون (كُثُر) الصمت، من دون التعليق على هذه الأحداث، أو المشاركة في هذا «العرس الوطني» الافتراضي. طبعاً، تختلف أنماط الشخصيّات، فبعضها صارخٌ متكلم، للتعبير عن دواخله، وبعضها الآخر هادئ، صامت، يعبّر عن مكنوناته بطريقة غير كلامية. لكن ـ ووفقاً لنظرية الصمت ـ فإن فريق الصامتين قد يتزايد يوماً إثر يوم، رغم تعدّد الأسباب التي تدفعُ إلى الكلام أو حتى الصراخ.

في العام 1974، طوّرت الباحثة الألمانية إليزابيث نويل «نظرية الصمت»، وعبّرت عنها بما تفعله وسائل الإعلام في مجتمع ما، حين تتبنّى آراءً محددة في حادثة أو أزمة أو قضية معينة، ما يدفع الجمهور أو الرأي العام إلى تبنّي ما تطرحه وسائل الإعلام. أما الشرائح التي تقف في جهة معارضة لتلك الآراء، فتتخذ موقف الصمت، خوفاً من اضطهاد «رأي الأغلبية». لذلك، في النهاية يتشكّل رأيٌ واحد، يطغى على «الرأي العام»، وتعود وسائل الإعلام إلى تبنّيه مرة أخرى، وهكذا يبقى الرأي السائد هو الرأي المتبادل بين الأغلبية الناطقة، ووسائل الإعلام المتعددة!

يبدو جلياً أن هذه النظرية مُطبّقة في الحالة السورية، مع بعض التعديلات. ورغم تحول منصّات التواصل الاجتماعي إلى حواضن للأصوات التي تنتقدُ الواقع الاقتصادي المزري، والحالة الخدمية المتراجعة، فإن رصداً بسيطاً يشي بتزايد أعداد الصامتين. لا المتكلمين! تتواصل مع بعض الصامتين، ممن اعتادوا الكلام سابقاً، مستفسرين عن صمتهم غير المعهود. تأتي الإجابات مُتشابهة، لكن مفادها في المُجمل «ما الفائدة من الكلام؟ وماذا لو تكلّمنا، وماذا سنتكلّم؟!». «قد تكون هذه وجهة نظر مُتشائمة إلى حدّ ما، لكنها واقعية أيضاً»، يقولُ أحدهم. «تكلّمنا حتى انتهت باقة الإنترنت»، يقول آخر، ساخراً. ويضيف ثالث بتهكّم: «الصمت أصاب الحكومة، والعدوى انتقلت إلينا»، فيما يردد أحدهم كلاماً يراوح بين الساخر والحائر: «الصمتُ مفتاح الفرج! لا أعتقد، أظن أن الصمت جريمة حين يجب الكلام، ونحن مُجرمون بحقّ أنفسنا».

لقطة

العبّارة: رحلات غير آمنة بين شطّي الفرات

صفاء صلال

بحركات مضطربة، تتهادى بين موجات نهر الفرات، لترسم على سطحه خطوط وصل بين ضفتيه، وتنتظر قدوم عابري «الجزيرة» و«الشامية» لتبدأ رحلتها اليومية. إنها «العبّارة»، وهي عبارة عن عدد كبير من البراميل الحديدية، المحكمة الإغلاق، جُمع بعضها إلى بعض في شكل عمودي، وبطريقة فنية معينة، تربط من خلال زوايا حديدية بحبل، وتوضع فوق البراميل ألواح خشبية. ثم تزود بمحرك سيارة، وقوده المازوت. يبلغ طول «العبّارة» ما يقارب ستة أمتار، وعرضها خمسة أمتار، وتستطيع حمل سيارة وزنها ثلاثة أطنان، وعبور النهر بها.

يشير أبو محمد الديري، بسبابته، إلى العبّارة المركونة على ضفة النهر، ويقول لـ«الأخبار»: «نتيجة تدمير معظم الجسور التي تربط بين ضفتي النهر، كان لا بد من إيجاد وسيلة للعبور. باتت تلك الكتل الحديدية الوسيلة شبه الوحيدة لنقل الأشخاص والآليات الصغيرة، إضافة إلى المواشي والأغنام، والمحاصيل الزراعية، إلى المدينة». امتهن الرجل الخمسيني صناعة العبّارات، وقوارب صيد الأسماك، بالتزامن مع تزايد تفجير الجسور وتدميرها، من قبل المجموعات المسلحة، وطائرات «التحالف»، بنبرة يعتريها الخوف، يُلفت الرجل إلى أن «هذه العبّارات غير آمنة، ومعرّضة للانجراف بفعل التيار المائي، أو حتى الانقلاب في أيام طوفان النهر». ويضيف «لكنها، رغم خطورتها، حلّت أزمة التنقل بين الضفتين». لا تستغرق الرحلة أكثر من عشر دقائق لعبور النهر الذي يبلغ عرضه ثلاثمئة متر، وتكلّف الراكب الواحد 500 ليرة، والسيارة 2000 ليرة.

يضرب «مرواح» محرك العبّارة النهر بإيقاع سريع، وصوتٍ صاخب. يضطرب النهر بفعل الضربة لدقائق، ثم يستعيد هدوءه. يركب العابرون، يرفع أبو محمد يده عن مضرب المحرك، ليهدينا السلام، ويختتم حديثه قائلاً: «لا يمكن أن تتوقف الحياة على ضفّتي الفرات».

(تصميم سناء عيسى)

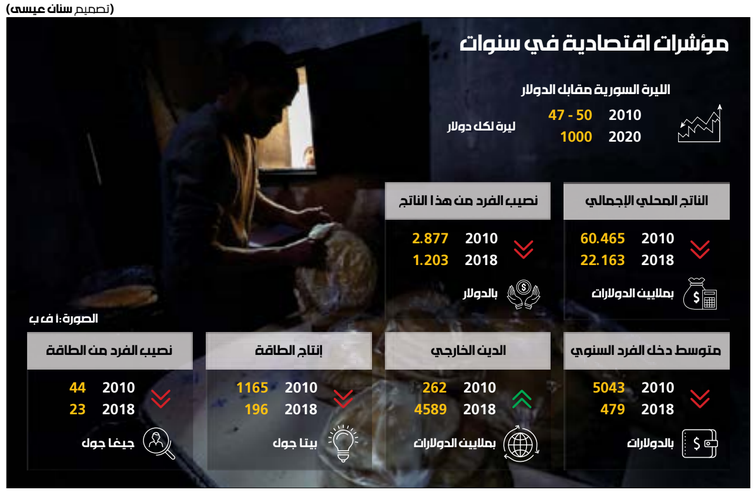

أوراق اقتصادية

«البطاقة الذكية» كافية لمواجهة «قيصر»؟

نسرين زريق

تطور الفساد وتنامي الرشى وتراجع أسعار الصرف إلى مستويات قياسية، كل هذه الأمور لم تعد مستغربة، بل وقد تزدهر أكثر فأكثر حال تفعيل «قانون قيصر» الذي يُنذر بقائمة جديدة من العقوبات، تطاول إعادة الإعمار وقطاع المحروقات، على وجه الخصوص، فضلاً عن كل ما من شأنه دعم الاقتصاد السوري. نحن موعودون إذاً (على الأرجح) بأزمات متواترة، لجهة توافر المحروقات وارتفاع أسعارها. علاوة على غلاء أسعار مواد البناء، ومن ثم العقارات، بما يشمل أيضاً سوق الإيجارات، ويضاف إلى ذلك استمرار اضطراب سعر الصرف.

لا شك في أن توجيه الاهتمام إلى تغطية حاجة البلاد من القمح، يمثل أولوية أكبر من من توازن سعر الصرف الآن، مع التذكير دائماً بأن الأزمة الأكبر تتمثل في إهمال وجوب ضبط أسعار السلع. طبعاً، سيصعب ضبط أسعار سلع، معظمها مستورد أو مهرّب، وهي بالتالي خاضعة لسعر الصرف. ويزيد الطين بلة غياب الرقابة الحقيقية، ما يجعل ارتفاع السلع المحلية الإنتاج أيضاً أمراً بديهياً، بحجة الدولار.

لا شيء، ممّا سبق خارج عن التوقعات، في ظل غياب أي دعم حقيقي للقطاعين الزراعي والصناعي، على امتداد السنوات الماضية (المضحك، رواج تنظيرات تحاجج بأن البضائع الصينية تغرق العالم، ولن تستطيع المنتجات السورية منافسة رخصها، وجودتها. ولا ندري حقيقة عن أي رخص أو جودة يتحدثون، بينما يختار مستوردونا أدنى مستوى من البضائع).

لا شك في أن سوريا قد اعتادت العقوبات الاقتصادية، منذ ثمانينيات القرن الماضي، وليس الانهيار الاقتصادي نتيجة حتميّة للعقوبات الجديدة، لكن أبسط البديهيات تقتضي وجود خطط (بديلة/موازية) لمواجهة العقوبات، قبل دخولها حيز التنفيذ. قد يظن البعض أن الحديث عن «تحويل التهديد إلى فرصة» هو ضرب من المبالغة، لكن واقع الأمر أن الإمكانية واردة، شريطة توافر الرغبة والمنهج. منذ أكثر من عام، غدا إقرار «قانون قيصر»، أمراً مرجّحاً، ولا يزال السوريون ينتظرون أن يخبرهم أحد بما تعتزم حكومتهم القيام به، استعداداً ومواجهةً للحُزَم الجديدة (نقصد خطط إدارة الأزمة، لا تكرار الخطب الرنّانة).

مثلاً، هل هناك خطة فعلية لاستقطاب رؤوس الأموال السورية المهاجرة؟ هذا أمر يستوجب أكثر بكثير من قانون استثمار يعفي من الضرائب. يحتاج ذلك بداهةً إلى ضبط سعر الصرف، أو تخفيف اضطرابه على الأقل، بما يضمن للمستثمر ألا يتآكل رأس ماله، أو إلى تعديلات تسمح لكل الشركات بتثبيت رؤوس أموالها بالدولار في المصارف، وإن استُتبع ذلك بوضع شروط تضمن رفع الأجور في تلك الشركات، فسيتحسن واقع السيولة نوعاً ما. حتماً، هناك حاجة إلى توفير شعور بالأمان لرؤوس الأموال المستقطبة، وكف أيدي الحيتان عن التحكم في كل شيء.

تفعيل القروض العقارية بضمان العقار وحده، مع تخفيض الدفعة الأولى، سيسهم نسبياً في ضبط جنون سوق العقارات. منح التسهيلات للصناعيين، بدلاً من وضع العصيّ في عجلاتهم، ردع عرّابي التهريب وكبار المضاربين في سوق العملة، بدلاً من استهداف الحلقات الأضعف. كثير، كثير من الإجراءات ممكن، وكفيل بتكرار تجربة الثمانينيات التي خرجت منها البلاد بالتأسيس لانفراجة صناعية مثالية، ومستوى معيشي مقبول. استمرت العقوبات، واستمر الاقتصاد بالنهوض والنمو، إلى اليوم الذي نسي فيه الشعب وجود عقوبات، وهذه ليست معجزة. كل الخطوات البديهية لا تعجيكم؟ لا بأس. دعكم منها، وأخبرونا بخططكم. ولنتذكر معاً أن الأمر أكبر بكثير من منح السكر والأرز بالبطاقة الذكية (رغم أنه إجراء احترازي جيد).

العراق

الحكومة تكذّب ادّعاء واشنطن استئناف «التعاون» استنفار أميركي لإفشال «مليونية بغداد»

بغداد ــ **الأخبار**

عقب إعلان زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، موعد «التظاهرة المليونية» الرافضة للوجود العسكري الأميركي بوصفه احتلالاً للعراق (الجمعة في الـ 24 من كانون الثاني/ يناير الجاري)، أطلقت «الجيوش الإلكترونية» التابعة للسفارة الأميركية ولبعض القوى المحلية حملة للتحذير من هذه «الخطوة التصعيدية»، واعتبارها «دعوة تخدم إيران لا العراق، وتُدخل البلاد على خط تصفية الحسابات بين طهران وواشنطن». هذه الحملة، التي كانت قد أطلقت أولى فصولها مباشرة عقب اغتيال القوات الأميركية نائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس وقائد «قوّة القدس» في الحرس الثوري الإيراني الفريق قاسم سليماني مطلع الشهر الجاري، ازدادت حدّتها خلال الأيام الماضية، مع تصدّر خطاب فصائل المقاومة الداعي إلى طرد القوات الأميركية من البلاد المشهد السياسي. وتقوم حملة تلك «الجيوش» على الترويج لفكرة «حاجة» العراق إلى الأميركيين، كونهم «الضمانة ضدّ تنظيم داعش» أولاً، وضدّ «الميليشيات» ثانياً، وحائلاً ـ وفق زعمها ـ دون جعل البلاد ساحة مواجهة بين طهران وواشنطن.

مصادر سياسية رأت، في حديثها إلى «الأخبار»، أن الحملة الترويجية للاحتلال جزء أساسي من الهجمة الأميركية على العراق، والتي تشمل تهويلاً سياسياً وأمنياً واقتصادياً متكاملاً، تقوده واشنطن بالتعاون مع عواصم خليجية عدّة بوجه الحكومة المستقيلة برئاسة عادل عبد المهدي، والبرلمان الذي الزمها بجدولة انسحاب القوات الأجنبية عموماً، والأميركية خصوصاً. وفي هذا السياق، تؤكد مصادر مقرّبة من عبد المهدي أن «الحكومة متمسّكة بتنفيذ القرار البرلماني مهما تكن النتائج»، بعد نيلها الغطاء البرلماني اللازم من جهة، وفي ظلّ اعتبار عبد المهدي أن إنجازاً مماثلاً سيُسجّل في رصيده من جهة ثانية، ووسط ضغوط القوى السياسية التي ستدفع إلى تنفيذ القرار من جهة ثالثة. تمسّك يوازيه تواصل الاستعدادات الميدانية للفصائل، التي تنتظر مآلات الجهود الدبلوماسية قبل أن تطلق «أمر عملياتها» لمواجهة الاحتلال.

في هذا الإطار، يُنقل عن مصادر ميدانية أن ««الساعة الصفر بدأت بشتّى الطرق، حتى إنها قد تصل الى حدّ «توجيه مفخّخات» لتثبيط عزم الجماهير، وثنيها عن المشاركة في «المليونية». لكن المصادر تؤكد تسريبه ليل الأربعاء ـ الخميس، أو بإعلانها من جهة أخرى، على لسان المتحدث باسم وزارة الدفاع جوناثان هوفمان، أنه «ليس هناك خطط للجيش الأميركي للانسحاب من العراق في الوقت الراهن». تصريحاتٌ تضعها مصادر مقرّبة من عبد المهدي في إطار «محاولات تحاول واشنطن التشويش عليه، سواء بحديثها عن أنها «استنفذت عملياتها العسكرية المشتركة مع العراق» من جهة، وفق ما تم تسريبه ليل الأربعاء ـ الخميس، أو بإعلانها من جهة أخرى، على لسان المتحدث باسم وزارة الدفاع جوناثان هوفمان، أنه «ليس هناك خطط للجيش الأميركي للانسحاب من العراق في الوقت الراهن». تصريحاتٌ تضعها مصادر مقرّبة من عبد المهدي في إطار «محاولات الفتنة»، والسعي إلى خرق التكتّل الرافض للاحتلال، والذي ولد عقب استشهاد القادمين. لكن المصادر تؤكد أن هذا «لن يمرّ على أحد»، فـ«القوات العراقية لم تستأنف أيّ عمل عسكري مع القوات الأميركية»، والحكومة «ترفض بقاءها». وتختم المصادر بالقول إن «التصريحات المماثلة هدفها زعزعة الصف العراقي، لأن الموقف الحكومي واضحٌ تماماً، ورافضٌ لأيّ وجود أجنبي».

> مصادر سياسية رأت أن الحملة الترويجية للاحتلال جزء أساسيّ من الهجمة الأميركية على العراق

لحظة استهداف الحرس الثوري للجزء الأميركي في قاعدة عين الأسد الجوية»، غرب البلاد. لكن، وفي ظلّ وجود جهود دبلوماسية تقودها الحكومة من أجل تحقيق مطلب البرلمان، فإن «الموعد الفاصل سيكون في الـ 24 من كانون الثاني/ يناير الجاري، أي يوم التظاهرة المليونية»، إذ إن هذا الموعد سيمثل ـ وفق المصادر ـ تحوّلاً في الصراع القائم بين العراقيين والأميركيين، وخصوصاً أن «شارعاً ضخماً جدّاً سيكشف عن نفسه وعن مزاجه إزاء الاحتلال، وسيجمع أيضاً مختلف المشارب والتوجّهات لتكريس رفض العراقيين أيّ وجود عسكري أجنبي» على أراضيهم. ولا تستبعد المصادر أن تواصل الإدارة الأميركية ـ وأدواتها العراقية ـ «تهويلها» ستمثّله «التظاهرة المليونية»، تحوّلاً في الصراع القائم بين العراقيين والأميركيين. (أ ف ب)

سوريا

قصف «تمهيدي» في ريف حلب الغربي: الجيش يعدّ لعملية واسعة

على الرغم من انخفاض مستوى القصف في ريف إدلب الجنوبي، إلا أنه سجّل تزايداً لافتاً في ريف حلب الغربي، حيث يجري الحديث عن عملية مرتقبة للجيش السوري في المنطقة. ووسط اتهامات لروسيا بالمشاركة في شنّ غارات في منطقة خفض التصعيد في إدلب، خلافاً لاتفاقها مع تركيا، نفت موسكو ذلك، مؤكدة أنها لم تشنّ أيّ غارة هناك

حتى ليل أمس، لم يعلن أيّ من الأطراف المعنيّين بـ«هدنة» إدلب، من أنقرة إلى موسكو ودمشق، انهيارها، على رغم الخروقات الكبيرة التي شابتها منذ اليوم الأول. بات واضحاً أن أولئك الأطراف لا يريدون قطع «شعرة» الهدنة الأخيرة، ولو اشتعل الميدان بأنواع القصف والهجمات. واستمرّت، أمس، وإن بوتيرة أخفّ، موجات القصف التي يشنها الجيش السوري ضدّ مواقع ونقاط تمركز المسلحين في ريف إدلب الجنوبي، غير أن الحصة الأكبر من القصف المركّز والمكثّف كانت من نصيب ريف حلب الغربي، بعدما قُتل أربعة مدنيين على الأقلّ جرّاء قصف بالقذائف الصاروخية على حيّ سكني في مدينة حلب، شنته المجموعات المسلحة المتمركزة في الريف الغربي، وفق ما أوردت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا». وفي وقت لاحق، نقلت «سانا» عن مصدر عسكري قوله إن القيادة العامة للجيش «تشدّد على أن ما تقوم به من عمليات عسكرية ومن استهداف للإرهابيين في أماكن تمركزهم يأتي في نطاق الردّ على مصادر النيران بعد الاستهدافات المتكررة للمدنيين» في مدينة حلب. وأضاف المصدر إن الفصائل «اعتدت على الممرات الإنسانية التي تمّ فتحها لإخراج المدنيين من المناطق التي ينتشر فيها الإرهابيون، في محاولة لمنع المواطنين من الخروج لمواصلة استخدامهم دروعاً بشرية».

> من الواضح أن جبهة ريف حلب الغربي مرشّحة لتكون ساحة عمليات واسعة في الأيام المقبلة

وكان الجيش السوري قد تابع عملياته في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، وبسط سيطرته على قرى تل خطرة وأبو جريف ونوحية شرقية ونوحية غربية، بعد معارك مع الفصائل المسلحة.

ومن الواضح أن جبهة ريف حلب الغربي مرشّحة لتكون ساحة عمليات واسعة في الأيام المقبلة. إذ يحشد الجيش السوري قواته في المنطقة منذ أيام استعداداً للتقدّم باتجاه المناطق التي يسيطر عليها المسلحون. كما تنقّل تنسيقيات المسلحين مشاهد وأخباراً حول عملية تحشيد مضادّة تقوم بها الفصائل المسلحة، وعلى رأسها «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة) للدفاع عن المنطقة في حال تقدّم الجيش. كذلك، حشدت الفصائل المسلحة قواتها للدفاع عن مدينة سراقب في ريف إدلب الشرقي، ومعرة النعمان في ريف إدلب الجنوبي، واللتين تعدّان الهدفين الأهمّ لتقدّم الجيش، ويعرّضهما انهيار خطّ الدفاع في ريف حلب الغربي لخطر السقوط. وكانت المصادر العسكرية السورية قد أكدت مراراً أن منطقة ريف حلب الغربي «لا تقع بأيّ حال ضمن المنطقة التي يشملها وقف إطلاق النار الأخير»، مشيرة إلى أن انطلاق العمليات في المنطقة «بات وشيكاً، ولا يحول دونه شيء». وأوردت صحيفة «الوطن» السورية المقربة من الرئاسة، في عدد أول من أمس، أن «هدوء جبهات حلب يسبق عاصفة الحسم التي جهّز لها الجيش السوري جيداً، لبدء عملية عسكرية ضخمة تنطلق من ريف المحافظة الجنوبي، للسيطرة على البلدات الواقعة على طول الطريق الدولية الممتدة من حلب إلى سراقب والمتاخمة له، وتطاول جبهات غربي المدينة لتامينها». ولفتت الصحيفة إلى أن قوات الجيش السوري «استقدمت تعزيزات عسكرية ضخمة إلى جبهات القتال، وأعدّت العدة والخطط العسكرية جيداً لتحقيق الحسم العسكري، وخلال فترة قصيرة نسبياً، على الرغم من الحشود العسكرية المقابلة». ويمكن أن يؤشّر تجدّد القصف والتحركات العسكرية في المنطقة إلى تأزم المفاوضات بين الروس والأتراك حول ملف إدلب، وخصوصاً مع ما يُحكى عن معركة كبرى يحضّر لها الجيش في ريف حلب الغربي، هدفها الوصول إلى الطريق الدولي «M5».

يحشد الجيش السوري قواته في المنطقة منذ أيام استعداداً للتقدّم (أ ف ب)

من جهته، رفض مركز المصالحة التابع لوزارة الدفاع الروسية في سوريا التقارير التي تحدثت عن تنفيذ الطائرات المقاتلة الروسية ضربات جوية على أهداف مدنية في منطقة خفض التصعيد السورية في إدلب. وقال الميجور جنرال يوري بورنكوف، قائد المركز، في مؤتمر صحافي، إنه «منذ بداية وقف إطلاق النار، لم تقم قوات الفضاء الروسية بأيّ طلعات جوية في المنطقة». في المقابل، رأى المتحدث باسم المفوضية الأوروبية، بيتر ستانو، أن «الوضع في محافظة إدلب شمال غرب سوريا مثير جداً للقلق»، لافتاً إلى «استمرار هجمات الحكومة السورية وحليفتها روسيا على المنطقة». وأضاف، خلال مؤتمر صحافي، إن «الاتحاد الأوروبي يركّز على الوضع في إدلب، ويمنحه الأولوية في ما يخص الملف السوري». وشدد على أهمية وقف إطلاق النار هناك، في إطار «اتفاق أستانا».

(الأخبار)

اليمن

عشرة برامج لإنعاش الاقتصاد صنعاء تواجه الحصار بـ«خطة 2020»

شرعت صنعاء، في خلال الأيام الماضية، في اتخاذ تدابير على طريق تنفيذ «برنامج الإنعاش والتعافي الاقتصادي 2020»، والذي أُقرّ مطلع الشهر الجاري كخطوة متقدّمة على طريق مواجهة العدوان والحصار اللذين دمّرا البنية التحتية للاقتصاد اليمني. ووفقاً لمصادر في صنعاء، فإن الخطة بدأ تنفيذها فعلياً، «ولن تتوقف إلا بتحقيق كل أهدافها»

صنعاء ــ **رشيد الحداد**

في ظلّ تراجع الإنتاج المحلي اليمني بنسبة 50% على مدى السنوات الماضية من عمر العدوان والحصار، وارتفاع واردات البلاد من الاحتياجات الأساسية إلى أكثر من 90% جراء تدمير البنية التحتية للاقتصاد، تتّجه صنعاء نحو إنعاش الإنتاج المحلي، وخصوصاً منه السمكي والزراعي الذي تراجع بأكثر من 33%، وخلق عشرات الآلاف من فرص العمل من خلال تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة والأصغر كوسيلة للحدّ من معدّلات الفقر والبطالة وتحويل الطاقات البشرية العاطلة إلى طاقات عاملة، وتحسين وسائل تحصيل الإيرادات العامة للدولة بما يكفل إنهاء مظاهر الابتزاز والفساد المالي والإداري، وتحسين مخرجات التعليم الفني والتقني بما يتواءم مع متطلّبات سوق العمل.

خطةٌ جديدة تقول «اللجنة الاقتصادية العليا» في صنعاء، والتي دشّنت العمل بـ«برنامج الإنعاش والتعافي الاقتصادي 2020» في الخامس من الشهر الجاري، إنها أُعدّت بما يلائم معطيات الواقع واحتياجاته، وإنها تحتاج إلى عدد من التدابير والسياسات من دون أن تكلّف كثيراً. وفي إطار البدء باتخاذ تلك التدابير، وجّه رئيس «المجلس السياسي الأعلى» مهدي المشاط، الثلاثاء الماضي، حكومة الإنقاذ، بسرعة إعفاء صغار المكلّفين وأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر من أنواع الضرائب كافة، ودعم الإنتاج المحلي، وتقديم جميع التسهيلات للمنتجين المحلّيين بما في ذلك إعفاء مدخلات الإنتاج الدوائي ومدخلات واستثمارات الطاقة المتجددة من كلّ الرسوم إسهاماً في دعم وخفض كلفة الإنتاج على المزارعين وأصحاب المشاريع المتنوعة في عموم البلاد. كما وجّه المشاط بالعمل على تشكيل هيئة تأسيسية لإنشاء بنك وطني يمني يدعم الصادرات الزراعية والصناعية ونشاط تسويقها، مشدداً على سرعة مراجعة القوانين وتقديم التعديلات إلى مجلس النواب بما يضمن تنفيذ توجيهات المجلس الهادفة إلى تشجيع وحماية المنتج الوطني من المنافسة في السوق المحلي.

وتأتي توجيهات «السياسي الأعلى» كجزء من «برنامج الاقتصاد المقاوم» الذي دشّنته حركة «أنصار الله» قبل عامين، من أجل تحسين مستويات الإنتاج اليمني من المحاصيل النقدية كالحبوب، ودعم الإنتاج المنزلي كخطوات أولى، وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. ورحّبت حكومة الإنقاذ بقرارات المجلس، واعتبرتها، على لسان وزارة الصناعة والتجارة، خطوة مهمة سترفع مستوى الإنتاج الوطني، وستخفف فاتورة الواردات من الأسواق الخارجية. وفي الاتجاه المضادّ، ردّت عليها حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، بالتشكيك والاتهام وشنّ حملات إعلامية مناهضة لها. لكن مصدراً في «اللجنة الاقتصادية العليا» أكد، في حديث إلى «الأخبار»، أن خطّة صنعاء ليست عشوائية، بل أتت وفق رؤية اقتصادية طويلة الأجل سيتم تنفيذها على مراحل مختلفة. وأشار إلى أن «ما أُعلن عنه أخيراً من برامج وسياسات اقتصادية يأتي تنفيذاً للرؤية الوطنية لبناء الدولة المدنية الحديثة»، موضحاً أن «المرحلة الأولى من الخطة تتضمّن عشرة برامج تنسجم مع أولويات وضرورات وظروف الواقع ولا تتجاوزه». وبيّن أن «تنفيذ الخطة سيمثّل للتقييم الشهري، وسيتمّ إعداد قائمة سوداء بمعرقلي عملية التنفيذ وإقالتهم من أعمالهم مهما كانت مستوياتها»، مضيفاً إن «عملية التنفيذ بدأت فعلياً، ولن تتوقف إلا بتحقيق كل أهدافها».

> كشفت الخطة عن توجه إلى رفع معدل الإنتاج المحلي من الدواء إلى 50% خلال المرحلة الأولى منها

«برنامج الإنعاش والتعافي الاقتصادي 2020»، والذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه، يتكوّن من عشرة برامج اقتصادية تبدأ بالإصلاح الإداري، بما يكفل تفعيل مؤسسات الدولة، وإنهاء الشللية والمحسوبية في الوظيفة العامة، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والقضاء على ظاهرة الازدواج الوظيفي والأسماء الوهمية في بيانات رواتب الموظفين (يصل عدد الموظفين الوهميين فيها إلى 300 ألف) لتوفير أكثر من 100 مليار ريال يمني كانت تذهب إلى جيوب الفاسدين من قيادات عسكرية ومدنية وقبلية محسوبة على الأنظمة السابقة، وتسبّبت بعجز مزمن للموازنة العامة للدولة باعتراف الحكومات السابقة على مدى العقود الماضية. ووفقاً للخطة، فإنها ستعمل على تعزيز علاقة القطاعين العام والخاص، من خلال إنشاء مجلس أعلى مشترك بالمناصفة بين القطاعين، ومنحه صلاحيات واسعة للقيام بدوره في تهيئة بيئة الأعمال، واستقطاب وتشجيع الاستثمارات في مختلف القطاعات، وتذليل كل الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع الخاص، ومنحه حق المشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية للدولة. كذلك، شخّصت الخطة واقع التعليم المهني والتقني، وأقرّت بوجود اختلالات بنيوية في هذا القطاع حالت دون قيامه بدوره في التنمية، وعليه قرّرت إعادة النظر في المناهج الحالية ووسائل التدريب وتطوير قدرات المعلّمين. وفي جانب آخر، شدّدت على ضرورة تفعيل دور السلطات المحلية في مختلف المحافظات باعتبارها المسؤولة عن الرقابة على الخدمات العامة والأسواق والأمن. كما دعت إلى إعادة تنظيم القطاع المصرفي بما يكفل استقرار سعر صرف العملة الوطنية، والحدّ من المضاربة بالعملة، وإعادة الدور التنموي للبنوك والمصارف، وإدارة النقد الأجنبي، وتحديد أولويات الاستيراد، ومراجعة القوانين التي تعيق قيام صنعاء باتخاذ إجراءات هادفة إلى حماية المنتج المحلي من الإغراق التجاري والمنافسة غير العادلة.

وفي ظلّ تراجع المخزون الدوائي للبلاد جراء العدوان والحصار الذي تسبّب بوفاة الآلاف من اليمنيين على مدى السنوات الماضية، كشفت الخطة عن توجّه إلى رفع معدّل الإنتاج المحلي من الدواء إلى 50% خلال المرحلة الأولى منها، متبنّيةً عدداً من الإجراءات المحفزة لهذا القطاع، ابتداءً من إعفاء مدخلات الصناعات الدوائية بنسبة 100% من الرسوم الضريبية والجمركية، وتوجيه مخرجات كليات الصيدلة نحو المصانع الدوائية، وتحسين جودة الصناعات الدوائية، واستغلال الطاقات غير المستغلة على مستوى خطوط الإنتاج التابعة للمصانع الدوائية المحلية بما يسهم في تخفيف فاتورة استيراد الدواء التي تتجاوز 400 مليون دولار سنوياً. وعلى طريق تنفيذ هذا الجانب من الخطة، أقرّت وزارة الصحة والسكان في صنعاء، مطلع الأسبوع الجاري، إلغاء استيراد عشرة أصناف دوائية، وإعادة النظر في قائمة استيراد كل الأدوية التي يتوافر لها بديل وطني لحماية الصناعات الدوائية المحلية. كذلك، أقرّت المرحلة الأولى من خطة «الإنعاش والتعافي» إدارة أراضي وعقارات التوظيف، وتحويلها من أراضٍ غير مستغلة إلى مستغلة، بما يضمّن التوظيف الكامل لها، وبما يسهم في تحسين مستويات التنمية.

وجّه «السياسي الأعلى» بإعفاء أصحاب المشاريع الصغيرة من أنواع الضرائب كافة (أ ف ب)

تقرير

في خطاب طويل تلاه مايك بومبيو قبل أيام، قدّم رواية الإدارة لما بات يُعرف بـ«استراتيجية الردع الحقيقي» ضدّ إيران. جملة مفارقات كانت حاضرة في خطابه، أهمها إصراره على أن أيّ خطوة تخطوها إدارة ترامب، إنما ترتكز إلى استراتيجية واضحة. اغتيال سليماني لا ينفصل عن هذا السياق، كونه أعاد «الهيبة» إلى الردع الأميركي. هيبةٌ ما لبثت أن تلاشت في الثامن من الشهر الجاري، بينما كانت الصواريخ تتساقط على قاعدتَي «عين الأسد» وأربيل الأميركيتين في العراق

خطاب الردع الأميركي: أن تكون «قوياً» وقصير النظر

فجر الثالث من الشهر الجاري، نفّذت أميركا «ضربتها الكبرى»، واغتالت قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني. لا يقتصر الهدف الأميركي على مجرّد ضربة موجّهة ضدّ إيران، بقدر ما كان يصبّ في إطار استراتيجية أوسع لردع التحديات التي يشكّلها «خصوم» الولايات المتحدة. «نحن نعيد الصدقية لقوة الردع»، قال وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في خطابه مساء الاثنين أمام معهد «هوفر» في جامعة ستانفورد (كاليفورنيا). استراتيجيةٌ لا ينفكّ الخبراء ومراكز الأبحاث، الأميركية منها خصوصاً، يحاولون استنباطها وتفكيك شيفرتها في ظلّ إدارة تعمل بصورة عشوائية وبقصر نظر يمتدّ من المنطقة، وصولاً إلى الصين. الأكيد بالنسبة إلى الكثير من هؤلاء أن لا استراتيجية أميركية كبرى، ولا حتى صغرى، ولا أفق لإدارة قزّرت تنفيذ عملية اغتيال موضوفة، حسبتها خطوة استعراضية، بينما هي «متهوّرة واستفزازية». بومبيو لم يشر إلى خطر الهجمات الوشيكة التي كان يخطّط لها سليماني، بل ركّز في خطابه الذي حمل عنوان «استعادة الردع: المثال الإيراني»، على ما سمّاه استراتيجية الإدارة لبناء «ردع حقيقي» ضدّ إيران، ولا سيما بعدما تبنّى الجمهوريون والديموقراطيون سياسات سابقة شجّعت طهران على «النشاط الخبيث». لكن هناك «استراتيجية أكبر» تقف خلف اغتيال سليماني: ترامب وفريقه للأمن القومي، ومن ضمنهم وزير الخارجية، «يعيدون بناء الردع الحقيقي ضدّ الجمهورية الإيرانية». وبهدف تبسيط وجهة نظره هذه، شدّد بومبيو، خصوصاً، على «إفهام» الخصم فكرة مفادها بأنه «لا تملك القدرة على فرض التكاليف، ولكنك، في الواقع على استعداد للقيام بذلك»، وإقناعه بأن تكاليف سلوك معين ينتهجه «إنما تتجاوز فوائده»، لأن الخصم الذي ازداد «جرأة» منذ قرار إدارة ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي منتصف عام 2018، أعطى حافزاً لأميركا التي باتت تتمتّع بموقع قوّة منقطع النظير إزاء إيران. قوة تستشفّها واشنطن من جزاء الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الإيراني بفعل سياسة «الضغوط القصوى» المتبعة من قِبَل هذه الإدارة.

«ما الذي فعلناه؟»

خطاب الردع الرنّان، تساوق مع رفض واسع النطاق لحجّة «الدفاع عن النفس» التي ساقتها الإدارة لتبرير ضربتها. تبريرٌ أثقلته واشنطن بحصولها على معلومات استخبارية، لم تكشف عنها حتى الآن، في شأن هجمات إيرانية وشيكة. المفارقة أن ترامب الذي ربّما كان يقدح مِن رأسه حين أشار إلى أن الأهداف المحتملة تشمل أربع سفارات أميركية، باغته وزير الدفاع مارك إسبر ليُنقّض روايته، ويكشف أنه لم يطّلع على أيّ تحذير مسبق من هجمات محتملة ضدّ السفارات.

> ركّز بومبيو في خطابه على استراتيجية الإدارة لبناء «ردع حقيقي» ضدّ إيران

انطلاقاً من سؤاله أعلاه، قدّم بومبيو إجابة ذات شقّين: الأول، حرمان إيران من الموارد التي تحتاج إليها لممارسة «نشاطها الخبيث» في العالم، والثاني فهو دعوتها إلى التصرّف كـ«دولة طبيعية». الوزير نفسه، في خطابه الشهير أمام الجامعة الأميركية في القاهرة قبل عام، أوجز أن الاتفاق النووي «أثبت أنه رهان استراتيجي فاشل»، وأن «السياسة التي وضعها ترامب تتّفق تماماً مع حقيقة أن جمهورية إيران الإسلامية ليست دولة طبيعية». كيف تكون الدولة طبيعية؟ يسأل بومبيو: لماذا لا تكون إيران كالنروج مثلاً؟ يضحك الجميع. العزلة الدبلوماسية والضغط الاقتصادي والردع العسكري، ثلاثي يميّز سياسة ترامب الإيرانية. مُعدّداً المنجزات «الدبلوماسية»، ذكر الوزير، مثلاً، دوريات الحلفاء في مضيق هرمز، وحظر السفر الذي فرضته كلّ من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا على شركة «ماهان إير» الإيرانية لدورها في نقل «المقاتلين الكوليرا في اليمن، و«الميليشيات الشيعية التي تزعزع استقرار الديموقراطيات» في لبنان والعراق، رعاية كلّ هذا «البؤس» مسؤولية «النظام الإيراني وعملائه تحت الإشراف المباشر لقاسم سليماني». في معرض إشارته إلى الردّ الإيراني، أبدى امتنانه «لعدم وقوع خسائر في الأرواح»، لكنه حذّر: «إذا صعّدت إيران، فإننا سننهي الموضوع وفق شروطنا». لم يذكر تلك الشروط، إلا أنه أكّد «(أننا) لا نعلم كيف سيكون ردّ فعل النظام الإيراني فيما نمضي قدماً لإعادة بناء الردع»، متحدثاً عن «الخيار الصائب» الذي يقوم على العودة إلى «موقع نتبادل فيه الاحترام مع شركة» ماهان إير» الإيرانية لدورها في نقل «العتاد والأسلحة العسكرية الإيرانية إلى مناطق القتال»، وخطوة الزعزعة والمملكة المتحدة بتصنيف حزب الله «منظمة إرهابية». ولأن الضغوط الدبلوماسية لم تكن لتنفع، أقرّ بومبيو بأنه ورئيس هيئة الأركان المشتركة مارك ميلي هما صاحبا فكرة اغتيال سليماني، بسبب قرار إيران «السيئ». كان يشير، حصراً، إلى مقتل متعاقد أميركي في كركوك نهاية الشهر الماضي، ومحاولة اقتحام السفارة الأميركية في بغداد. تلك هي الرواية التي قدّمها لتبرير اغتيال الجنرال الشهيد. سرد أمام مستمعيه، ومن بينهم كوندوليزا رايس، كيف أن الحكومة الأميركية خمّت أميركا: ملايين النازحين والقتلى في سوريا، والمجاعة ووباء الكوليرا في اليمن، و«الميليشيات الشيعية التي تزعزع استقرار الديموقراطيات» في لبنان والعراق، رعاية كلّ هذا «البؤس» مسؤولية «النظام الإيراني وعملائه تحت الإشراف المباشر لقاسم سليماني». في معرض إشارته إلى الردّ الإيراني، أبدى امتنانه «لعدم وقوع خسائر في الأرواح»، لكنه حذّر: «إذا صعّدت إيران، فإننا سننهي الموضوع وفق شروطنا». لم يذكر تلك الشروط، إلا أنه أكّد «(أننا) لا نعلم كيف سيكون ردّ فعل النظام الإيراني فيما نمضي قدماً لإعادة بناء الردع»، متحدثاً عن «الخيار الصائب» الذي يقوم على العودة إلى «موقع نتبادل فيه الاحترام مع شركة» ماهان إير» الإيرانية لدورها في نقل «العتاد والأسلحة العسكرية الإيرانية إلى مناطق القتال»، وخطوة الزعزعة والمملكة المتحدة بتصنيف حزب الله «منظمة إرهابية». ولأن الضغوط الدبلوماسية لم تكن لتنفع، أقرّ بومبيو بأنه ورئيس هيئة الأركان المشتركة مارك ميلي هما صاحبا فكرة اغتيال سليماني، بسبب قرار إيران «السيئ». كان يشير، حصراً، إلى مقتل متعاقد أميركي في كركوك نهاية الشهر الماضي، ومحاولة اقتحام السفارة الأميركية في بغداد. تلك هي الرواية التي قدّمها لتبرير اغتيال الجنرال الشهيد. سرد أمام مستمعيه، ومن بينهم كوندوليزا رايس، كيف أن الحكومة الأميركية خمّت أميركا: ملايين النازحين والقتلى في سوريا، والمجاعة ووباء الكوليرا في اليمن، و«الميليشيات الشيعية التي تزعزع استقرار الديموقراطيات» في لبنان والعراق، رعاية كلّ هذا «البؤس» مسؤولية «النظام الإيراني وعملائه تحت الإشراف المباشر لقاسم سليماني».

بومبيو متحدثاً أمام معهد «هوفر» في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا (أ ف ب)

تقرير

القاهرة وأديس أبابا تستجيبان لضغوط واشنطن

«اتفاق مبدئي» في مفاوضات «السدّ»

مُدّدت مفاوضات «سدّ النهضة» مجدّداً لتُعقد جلستان في نهاية الشهر الجاري، بعدما اختُتمت جلسات الأيام الأخيرة في واشنطن بضغوط أميركية على جميع الأطراف لقبول «تسوية مرضية»

القاهرة ــ الأخبار

رغم أن الجدول الزمني لمسار الوساطة الأميركية في مفاوضات «سدّ النهضة»، بين مصر وإثيوبيا والسودان، كان يفترض انتهاؤه الثلاثاء الماضي، إلا أنه تمّ الاتفاق على تمديد المفاوضات لجولة أخرى يومَي الـ28 و29 من الشهر الجاري، بعدما مُدّدت الجولة الأخيرة يوماً إضافياً، على إثر اجتماع رؤساء وفود البلدان الثلاثة، وهم وزراء الخارجية والريّ، مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في المكتب البيضاوي. وسارت المفاوضات التي شارك فيها وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين، إلى الشرق، انسحاب ترامب من معاهدة الصواريخ النووية المتوسطة المدى مع روسيا، والذي تلاه إجراء الولايات المتحدة اختبارات صواريخ «كروز» جديدة متوسطة المدى. وقال مكتب المحاسبة، في تقريره، إن «لدى الرئيس صلاحيات ضيقة ومحدودة لتعليق» أموال أقرّها الكونغرس. وأضاف البيان إن مسؤولي الموازنة في البيت الأبيض «أشاروا إلى أنهم علّقوا الأموال لضمان أنها لن تُصرف بطريقة من شأنها أن تعارض السياسة الخارجية للرئيس». كما أكد أن «القانون لا يسمح (لهؤلاء المسؤولين) بتعليق أموال لأسباب على علاقة بالسياسة». يأتي هذا فيما يدأب ترامب وحلفاؤه الجمهوريون على التأكيد أن الرئيس لم يمارس أيّ ضغوط، مدافعين بأن جزءاً كبيراً من المساعدة العسكرية تمّ منحه لأوكرانيا بالفعل.

(الأخبار، أ ف ب)

تحفّظ القاهرة الجانب الإثيوبي مسؤولية أيّ تعطيل للاتفاق، لأنها قدّمت أكثر تنازلات ممكنة كما تقول (أ ف ب)

رغم أن الجدول الزمني لمسار الوساطة الأميركية في مفاوضات «سدّ النهضة»، بين مصر وإثيوبيا والسودان، كان يفترض انتهاؤه الثلاثاء الماضي، إلا أنه تمّ الاتفاق على تمديد المفاوضات لجولة أخرى يومَي الـ28 و29 من الشهر الجاري، بعدما مُدّدت الجولة الأخيرة يوماً إضافياً، على إثر اجتماع رؤساء وفود البلدان الثلاثة، وهم وزراء الخارجية والريّ، مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في المكتب البيضاوي. وسارت المفاوضات التي شارك فيها وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين، إلى جانب ممثلي البنك الدولي، وسط أجواء متوترة، فيما قال وزير الخارجية المصري سامح شكري، إن «الرعاية الأميركية أسهمت في وجود أرضية مشتركة حول الإطار العام للاتفاق بشأن سدّ النهضة». وأضاف شكري أنه اتُّفق على «مشاورات فنية وقانونية مرتبطة بوضع الصيغ الكاملة للاتفاق الذي سوف يتمّ توقيعه في الاجتماع المقبل»، وهو الاجتماع الذي تتوقع واشنطن أن يكون نهاية المطاف للأزمة، مع الأخذ في الاعتبار أن الجولة المقبلة إما أن تشهد توقيع اتفاق مكمّل لـ«إعلان المبادئ» الموقّع في الخرطوم بين البلدان الثلاثة في عام 2015، وإما أن تنتهي إلى تفعيل المادة الخاصة بحلّ النزاعات، ولكن الأميركيين يضغطون في الاتجاه الأول.

الاجتماعات خلصت إلى ستّ نقاط تمثل الأسس التي ستتفق عليها الدول نهائياً، أولاها ملء «النهضة» على مراحل، وبطريقة «تكيفية وتعاونية» تأخذ في الاعتبار «الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق، والتأثير المُحتمل للتعبئة في الخزانات الموجودة في اتجاه مجرى النهر»، وأن تتمّ تعبئة خزان السدّ خلال موسم الأمطار عامة، من الشهر السابع إلى التاسع من كلّ سنة، وفقاً لشروط معينة. كما أن مرحلة الملء الأولى ستوفر الوصول السريع إلى مستوى 595 متراً فوق مستوى سطح البحر، بما يسمح بالتوليد المبكر للكهرباء، مع توفير تدابير مناسبة لتخفيف تأثير بدء الملء في مصر والسودان خلال الجفاف الشديد في هذه المرحلة. واتُّفق أيضاً على أن تكون المراحل اللاحقة من ملء الخزان وفقاً لآلية يجري التفاهم عليها. لكن خلال التشغيل على المدى الطويل، سيعمل «النهضة» وفقاً لآلية تحدّد الإطلاق طبقاً للظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق، والمستوى الذي يوفر توليد الكهرباء، وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال أوقات الجفاف الطويل، على أن تتفاهم الأطراف على «آلية تنسيق فعالة وأحكام لتسوية النزاعات»، مع «المسؤولية المشتركة للدول في إدارة أمور الجفاف والجفاف المُطول».

وتقول مصادر مصرية، لـ«الأخبار»، إن الجانب الإثيوبي «سيكون المسؤول عن تعطيل الاتفاق بعدما أبدى المفاوض المصري تنازلات كثيرة»، مشيرة إلى «حديث عن مطالب بتخفيض حصة مصر من 40 مليار متر مكعب سنوياً إلى 35 ملياراً، لكن ذلك غير مقبول بسبب تأثيراته السلبية»، مستدركةً بأن هناك تصوّرات جديدة حول هذه النسبة يجري التفاوض عليها لهيكلتها بحيث تقلّ في السنة الأولى لملء السدّ على أن تزداد لاحقاً «كتنازل أخير». وختمت بأن «هناك أموراً سيتفق عليها رؤساء الدول... سنعرض النتائج على الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال اجتماع يعقده مع الوفد المصري فور وصوله».

وتنبّه المصادر إلى أن الاتفاق المبدئي غير ملزم لأيّ طرف، وهو لا يعني بحال الوصول إلى اتفاق نهائي، «لأن الأمور يمكن أن تنهار في أيّ لحظة، خاصة أن التفاوض اقتصر على مسألة التخزين الأوّلي فقط وإجراءات وقواعد التشغيل، ما يعني تجزئة المشكلة، كما أن هناك إشكالات مرتبطة بباقي مراحل التخزين وآليات عمل السدّ»، تضيف المصادر نفسها. ومن النقاط التي لم تُحسم أيضاً، التدابير التي يجب أن تُتخذ لتخفيف أثر الجفاف أثناء ملء أو تشغيل السدّ، إلى جانب أنه لم تُحدّد بعد كمية «التخزين الميت»، وهي المياه التي تكون أسفل مستوى فتحات المولدات، ولذلك ثمة ترجيح بصعوبة الاتفاق في الجولة المقبلة والتوقيع مباشرة، بسبب وجود «صياغات كثيرة تحتاج إلى مراجعات دقيقة».

تقرير

بدء إجراءات محاكمة ترامب: الجمهوريون يتعهّدون بمواجهة «الانحياز»

تسير محاكمة دونالد ترامب وفق الخطى المرسومة دستورياً. تحويل الاتهامات من قِبَل مجلس النواب أول من أمس. تلاه أمس الإشعار الرسمي من قِبَل مجلس الشيوخ ببدء هذه «المحاكمة التاريخية»، وذلك عبر تأدية أعضاء المجلس اليمين أمام رئيس المحكمة العليا، وتلاوة القرار الاتهامي بحقّ ترامب

سيترأس رئيس المحكمة العليا محاكمة ترامب وفق ما نصّ عليه الدستور (أ ف ب)

تلا النائب الديموقراطي في مجلس النواب الأميركي، آدم شيف، أمس، القرار الاتهامي بحقّ الرئيس دونالد ترامب في مجلس الشيوخ، تمهيداً لمحاكمته. وكان سبعة أعضاء ديموقراطيين في مجلس النواب، تمّ تعيينهم مدّعين، قد حضروا أمام أعضاء مجلس الشيوخ المختلفين محاكمة ترامب. ولدى وصولهم، دعا ضابط كبير مكلّف بالبروتوكول، الأعضاء المثة في مجلس الشيوخ، إلى «التزام الصمت تحت طائلة دخول السجن»، قبل أن يعطي الكلمة لآدم شيف الذي اختير لترؤس فريق الادعاء. وتلا شيف القرار الاتهامي الذي تبنّاه مجلس النواب في 18 كانون الأول/ ديسمبر، وتضمّن تهمتين وُجّهتا إلى ترامب: استغلال السلطة وإعاقة عمل الكونغرس. واعتبر شيف أن ترامب «تصرّف بشكل ينافي الثقة التي مُنحت لرئيس، ويسيء إلى سلوك الحكومة». كذلك، أورد القرار الاتهامي أن ترامب طلب من أوكرانيا التحقيق في شأن جو بايدن، منافسه المحتمل في الانتخابات الرئاسية، في تشرين الثاني/ نوفمبر، ومارس ضغوطاً لهذا الغرض عبر تعليق مساعدة عسكرية حيوية لأوكرانيا. وبعدما تكشّف هذا الأمر، أعاق ترامب تحقيقاً في الكونغرس عبر منع مستشاريه من الإدلاء بشهاداتهم أو تقديم معلومات، بحسب شيف وشيف، الذي اختير كبير المدّعين، هو رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، وكان قد أشرف على التحقيق من أجل عزل الرئيس. ويضمّ فريقه ستة مشرّعين ديموقراطيين، هم: ثلاث نساء، نائبان أسودان وواحد من أصول إسبانية، ما يعكس تنوّع الحزب الديموقراطي. وأوضحت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، أنها اختارتهم «لخبرتهم القانونية»، كمدّعين سابقين أو محامين.

في المقابل، هاجم زعيم الجمهوريين، ميتش ماكونيل، المقرّب جدّاً من ترامب، ما اعتبره «أداءً منحازاً من البداية إلى النهاية»، مشدداً على أن «الأمر سيكون مختلفاً اعتباراً من الآن. انتهى عمل مجلس النواب، وجاء الآن دور مجلس الشيوخ». وتعهّد ماكونيل وزملاؤه، مساء أمس، «إحقاق العدالة بشكل محايد». وأدّى أعضاء مجلس الشيوخ المثة، اليمين بشكل مشترك، وذلك أمام رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة جون روبرتس، الذي سيترأس المحاكمة وفق ما ينص عليه الدستور، ثمّ وقّع هؤلاء الأعضاء، على التوالي، ضمن مجموعات من أربعة أفراد، «كتاب القَسَم»، قبل أن تُرجأ المناقشات حتى بدء المحاكمة فعلياً الثلاثاء المقبل. وخلال هذه الفترة، على أعضاء مجلس الشيوخ حضور كلّ الجلسات من دون مغادرة القاعة، مع التزام صمت تام. وإذا كانت لديهم أسئلة يطرحونها، عليهم توجيهها مكتوبة إلى روبرتس الذي يتلوها علناً.

> ذكرت هيئة حكومية مستقلة أن البيت الأبيض «انتهك» القانون بتعليق مساعدات عسكرية لأوكرانيا

في غضون ذلك، رأت هيئة حكومية مستقلة أن البيت الأبيض «انتهك» القانون بتعليق مساعدات عسكرية لأوكرانيا، ما يمسّ بمسألة تقع في صلب إجراءات المساءلة ضدّ ترامب، وهو ما رأت بيلوسي أن «هذا الأمر يزيد الحاجة إلى الحصول على وثائق جديدة وشهود للمحاكمة». وأصدر مكتب المحاسبة الحكومي «قراراً قانونياً» مفاده أن مسؤولي الموازنة في البيت الأبيض «انتهكوا القانون بحجب نحو 214 مليون دولار من أموال الدفاع مخصّصة كمساعدة عسكرية لأوكرانيا». وقال مكتب المحاسبة، في تقريره، إن «لدى الرئيس صلاحيات ضيقة ومحدودة لتعليق» أموال أقرّها الكونغرس. وأضاف البيان إن مسؤولي الموازنة في البيت الأبيض «أشاروا إلى أنهم علّقوا الأموال لضمان أنها لن تُصرف بطريقة من شأنها أن تعارض السياسة الخارجية للرئيس». كما أكد أن «القانون لا يسمح (لهؤلاء المسؤولين) بتعليق أموال لأسباب على علاقة بالسياسة». يأتي هذا فيما يدأب ترامب وحلفاؤه الجمهوريون على التأكيد أن الرئيس لم يمارس أيّ ضغوط، مدافعين بأن جزءاً كبيراً من المساعدة العسكرية تمّ منحه لأوكرانيا بالفعل.

(الأخبار، أ ف ب)

تونس

صراع داخل «النهضة»: أبعد من الأزمة الحكومية

تعيش حركة «النهضة» على وقع أزمة داخلية أدّت إلى استقالات وتصريحات استهدفت زعيمها راشد الغنوشي. وتكشّفت الأزمة في الأيام الأخيرة، لكن جذورها تمتدّ إلى أبعد من ذلك. ويرتبط حلّها بمجريات المؤتمر القادم للحركة المنتظر عقده منتصف العام الجاري

نجاح محمد

أعلن، أول من أمس، عضوان في مجلس شورى «النهضة» استقالتهما من الحركة. ونشر زياد بومخلة وهشام العريض الاستقالة على صفحتيهما الشخصيتين على «فيسبوك»، من دون أن يكشفا بوضوح أسبابها. وينتمي كلا المستقيلَين إلى الجيل الشبابي داخل «النهضة»، والذي بدأ بالفعل بتسلّم مهمّات في هياكلها وتولّي مسؤوليات سياسية في الدولة، لكن الاستقالتين ليستا معزولتين؛ إذ سبقتهما استقالة الأمين العام لـ«النهضة»، زياد العذاري، من مسؤوليته الحزبية من دون التخلّي عن انتمائه للحركة. وجاءت استقالة العذاري، الذي تولّى عدة مناصب وزارية في الأعوام الأخيرة، عقب اختيار «النهضة» الحبيب الجملي لتأليف حكومة. وقال العذاري، رفيقه المؤسس، عبد الفتاح مورو، لرئاسة الجمهورية. وأدّت الأزمة الداخلية المرتبطة بالانتخابات إلى موجة تصريحات استهدفت الغنوشي، إضافة إلى استقالة مدير مكتبه، زبير الشهودي، من منصبه، مع الإبقاء على انخراطه في الحركة. وقال الشهودي، في رسالة نشرها، إن استقالته جاءت «استجابةً للرسالة المضمونة الوصول من شعبنا» (أي فشل مورو في الوصول إلى رئاسة الجمهورية)، واعتبر أنه توجد «أقلية فاسدة ومفسدة» داخل الحركة، ربطها بالغنوشي الذي

> **يسعى الغنوشي والدائرة المحيطة به إلى الظهور كما لو انهم يمسكون العصا من المنتصف**

طلب منه «اعتزال السياسة»، وأن يَلزم بيته ومحرابه، ويبعد صهره رفيق عبد السلام وكلّ القيادات الذين دلّسوا إرادة كبار الناخبين في إقصاء مباشر لكلّ المخالفين في الرأي من نساء وشباب وقيادات تاريخية».

وقادت تعديلات الغنوشي والمكتب التنفيذي لـ«النهضة» إلى إبعاد وجوه تاريخية عن رئاسة قوائم في الانتخابات التشريعية، من أبرزها عبد اللطيف المكي وعبد الحميد الجلاصي. وكان الجلاصي قد استقال من منصبه كنائب لرئيس الحركة عام 2015، قبل فترة قصيرة من عقد المؤتمر العاشر عام 2016. وعلى رغم أنه لم يكشف عن أسبابها آنذاك، إلا أن مقربين منه أرجعوها إلى تعمّق الخلافات بينه وبين الغنوشي والمجموعة المحيطة به. ويقود الجلاصي والمكي والوزير السابق، محمد بن سالم، ما يسمى «تياراً إصلاحياً» داخل «النهضة»، ويُعرف هؤلاء بمعارضتهم لعدد من الخيارات التي تبنّتها الحركة في الأعوام الأخيرة، ومن أبرزها التقارب مع أحزاب محسوبة على النظام السابق وتقديم تنازلات لها. وفي المقابل، يُحسب الأمين العام المستقيل، زياد العذاري، على تيار يدعو إلى انفتاح أكبر وتبنّي سياسات بعيدة عن الأصول الفكرية للحركة، ومن بين أقطابه أيضاً المستشار السياسي السابق للغنوشي، لطفي زيتون، الذي استقال من منصبه نهاية العام الماضي.

بين التيارين، يسعى الغنوشي والدائرة المحيطة به إلى الظهور كما لو أنهم يمسكون العصا من المنتصف، ويحافون بذلك على وحدة الحركة. لكن هذا الدور الذي سعى الرجل إلى تقمّصه، والذي أبقاه على رأس الحركة بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي من دون منافسة جدّية، يقارب على الانتهاء بحكم الأمر الواقع؛ إذ يمنعه النظام الداخلي لـ«النهضة» من الترشّح لولاية جديدة. وعلى رغم المانع القانوني، يبدو أن الغنوشي وجد طريقة للبقاء على رأس الحركة لوقت أطول، وهي تمديد موعد المؤتمر المقرّر عقده في أيار/ مايو هذا العام. وعلى خلفية هذا الاحتمال، دعا القيادي في «النهضة»، محمد بن سالم، في تصريحات إعلامية، أمس، الغنوشي، إلى الانسحاب من رئاسة الحركة إن كان حريصاً على وحدتها، وذلك عبر عقد المؤتمر في موعده المحدّد، معتبراً أن الغنوشي يعمل على «إزاحة كلّ طرف معارض له، ومعاقبة كلّ معارضيه داخل الحركة». ورأى أن «الوضع الداخلي للحركة لا يسرّ، وهناك إصرار من قيادتها على ارتكاب الأخطاء».

تنبّأ جميع المؤشرات بتصاعد الصراعات داخل «النهضة» في الفترة المقبلة، ما قد يولّد استقالات جديدة. لكن الملاحظ أن المستقيلين من الحركة بصفة نهائية لا يمثلون ثقلاً كبيراً داخلها، فيما القيادات المؤثرة اكتفت بالتنحّي عن مناصبها فقط مع الإبقاء على عضويتها، ما يعكس في أن غضبها من الغنوشي وسياساته واستعدادها لتولّي مسؤوليات أخرى مستقبلاً في حال نجحت في تغيير موازين القوى لمصلحتها. ويمكن تفسير ما تقدّم بتجارب سابقة على غرار استقالة القياديَّين رياض الشعيبي وحمادي الجبالي اللذين لم يحقّقا نجاحات سياسية تُذكر، على رغم إطلاقهما مشاريع سياسية جديدة، ليكرّس الغنوشي مبدأ أن «النهضة» هي من تعطي وزناً للأفراد وليس العكس. اليوم، يتولّى الغنوشي رئاسة البرلمان، ويسعى إلى القيام بأدوار أكبر من السابق. لكن بموازاة ذلك، يبقى الرجل متحكماً بصفة كبيرة بقرار «النهضة» ومؤسساتها، وتواجهه مسألة حساسة هي تسليم دفة القيادة إلى الجيل الثاني من «النهضويين». وإذا لم ينجح الرجل في تأجيل المؤتمر، كما يتردّد على لسان قياديين في الحركة، فإنه سيعمل بالتأكيد على تمكين قيادة جديدة ينتقيها من المحيطين به ليضمن تواصل تأثيره داخل التنظيم.

قادت تعديلات الغنوشي والمكتب التنفيذي لـ«النهضة» إلى إبعاد وجوه تاريخية

تقرير

شروط واشنطن لـ«السلام» مع «طالبان»: قاطعوا طهران!

أضيف بعدٌ آخر إلى التوتّر الإقليمي المتصاعد بين واشنطن وطهران على خلفية اغتيال قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، عنوانه أفغانستان، وتحديداً حركة «طالبان»، وأفق عملية السلام المتعثّرة معها، والتي ترتكز على أولوية انسحاب قوات الاحتلال الأميركي من أفغانستان بعد مضيّ 18 عاماً على بدء «حربها على الإرهاب». لكن الخشية الذي عبّر عنها وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، إزاء مساعي إيران لتقويض عملية السلام، معطوفاً عليها القلق من العلاقات المتنامية بين الأخيرة و«طالبان»، جعلا الأميركيين أكثر تشدّداً لناحية السير في أيّ اتفاق سلام مستقبليّ. وعليه، اشترطت الولايات المتحدة خفضاً للعنف تعتبره شرطاً رئيساً لاستئناف المفاوضات المعلّقة بين الطرفين، جنباً إلى جنب قطع الحركة علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية. وفيما أبدت «طالبان» استعدادها للالتزام بشرط خفض العنف، وفق ما أكّدت باكستان على لسان وزير خارجيتها شاه محمود قريشي، لم يعلّق أيّ من الجانبين على الشرط الثاني.

الإعلان الذي جاء على لسان قريشي، وأكّدته مصادر الحركة، من شأنه إحداث خرق على مستوى استئناف المفاوضات المعلّقة بين الأميركيين و«طالبان»، بعد أيام من انطلاقها في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، بحجة هجوم تبنّته الحركة قرب قاعدة «باغرام» العسكرية الأميركية في أفغانستان، أعقبه إعلانها المسؤولية عن مقتل جنديين أميركيين في ولاية قندهار (جنوب)، يوم السبت الماضي. الوزير الباكستاني، الذي كانت لبلاده اليد الطولى في تسهيل التفاوض بين «طالبان» والأميركيين، وصف التقدّم المُحرز بـ«الإيجابي»، مؤكداً أن «طالبان أظهرت استعداداً لخفض العنف الذي كان مطلباً... إنها خطوة في اتّجاه اتفاق سلام». وفيما جعلت واشنطن من «خفض أعمال العنف» شرطاً مسبقاً لأيّ تقدّم جدّي في المفاوضات الهادفة إلى التوصل لجدول زمني لانسحاب القوات الأميركية من أفغانستان وبدء حوار أفغاني - أفغاني، يبدو أن حكومة كابول لا تستسيغ اصطلاح «خفض العنف» أو الحدّ منه، إذ تطالب بوقف كامل لإطلاق النار، كشرط رئيس لاستئناف المحادثات. من جهتها، قالت مصادر الحركة إن هناك استعداداً «لوقفٍ مؤقّت لإطلاق النار مع الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية، يراوح بين سبعة وعشرة أيام»، وهو عرض «تمّ الانتهاء من صياغته، وتقديمه إلى الأميركيين، ما سيمهّد لاتفاق». وكان زعيم الحزب الإسلامي في أفغانستان، قلب الدين حكمتيار، انتقد، أول من أمس، وضع الولايات المتحدة شروطاً مسبقة لتوقيع اتفاق سلام مع «طالبان»، كاشفاً أن واشنطن اشترطت على الحركة، لتوقيع اتفاق، قطع علاقاتها مع إيران، وإبقاء جزء من جنودها في البلاد.

> **اشترطت واشنطن خفضاً للعنف تعتبره شرطاً رئيساً لاستئناف المفاوضات**

وتعليقاً على التطورات الأخيرة، وصف الباحث في «مجموعة الأزمات الدولية»، غرايم سميث، التقارير عن الهدنة الموقتة بأنها «إشارة إيجابية»، معتبراً أن خفض الاعتداءات داخل المدن في الآونة الأخيرة أعطى زخماً للمسار التفاوضي. وقال إن «تحركات طالبان في الأشهر الأخيرة بعثت برسالة أقوى. فقد مرّ شهران من دون تسجيل هجمات كبيرة في المناطق الحضرية، وإن توقف هجمات مماثلة غير مسبوق في السنوات الـ12 الأخيرة».

(الأخبار)

إعلانات رسمية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب الياس ونبيل جرجس الهبر بصفتهما الشخصية سندي تمليك بدل ضائع للعقار 713 رشميا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب محمد علي الطويل لمورثه علي رشيد طويل سند تمليك بدل ضائع للعقار 4468 القبة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب ناجي سعيد امان الدين وكيل هيثم نسيب ابو نجم سندي تمليك بدل ضائع للعقار 4/6939 و7 A عاليه.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2018/942 غرفة الرئيس القاضي رانيا صادق لبيع القسم رقم 2050/66/ الدكرمان بالمزاد العلني.
المنفذ: مصرف فرنسبنك ش.م.ل. وكيله المحامي مازن صفيه
المنفذ عليهم: الشركة المعمارية للتجارة والمقاولات ش.م.م. ورفاقها
السند التنفيذي: تسهيلات مصرفية وعقود تأمين وزيادة تأمين وإدخال تحت حكم التأمين وكشوفات حسابات لتحصيل مبلغ 421984/د.أ. عدا اللواحق والفوائد والرسوم.
تاريخ تبليغ الانذار: 2018/11/28
تاريخ قرار الحجز: 2019/1/10 تاريخ تسجيله: 2019/2/5
تاريخ محضر الوصف: 2019/8/27
تاريخ تسجيله: 2019/9/27
محتويات القسم: هو عبارة عن مكتب مؤلف من مدخل وغرفتين وحمام ومطبخ صغير مع متخت.
مساحته: 50/م2
حدود العقار 2050/الدكرمان: شمالاً: طريق، جنوباً: طريق خاص
شرقاً: العقار 1913، غرباً: طريق خاص
بدل التخمين: 2400 سهم /60,000/ د.أ.
بدل الطرح: 2400 سهم /36000/ د.أ.
تاريخ ومكان البيع: لقد تحدد نهار الخميس الواقع في 2020/02/13 الساعة العاشرة صباحاً موعداً للبيع بالمزاد العلني أمام رئيس دائرة تنفيذ صيدا.
شروط البيع: على الراغب في الشراء ان يودع باسم رئيس دائرة التنفيذ قبل المباشرة بالمزايدة في صندوق الخزينة او في أحد المصارف المقبولة من الدولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح أو ان يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ وعليه ان يتخذ محل اقامة مختاراً له ضمن نطاق الدائرة اذا لم يكن له مقاماً فيه والا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مختاراً له وعلى المشتري ايداع كامل الثمن ورسم الدلالة خلال مهلة ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الاحالة والا تعاد المزايدة بالعشر وعلى مسؤوليته.
رئيس القلم
أحمد عبد الله

دعوة

يتشرف رئيس جمعية التعاونية للتوفير والتسليف والسكن والإنماء العقارية م.م. (اشاد) بدعوتكم لحضور الجمعية العمومية العادية للجمعية التعاونية التي ستعقد نهار الاثنين تاريخ 2020/2/17 الساعة الواحدة ظهراً. وفي حال عدم توفر النصاب القانوني يرجا الاجتماع الى بعد ساعة بمن حضر. في مركز الجمعية حارة حريك بناية صعب لبحث جدول أعمال التالي: التصديق على الميزانية العامة لسنة 2019 وإبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة.
رئيس برهان قطايا

نتائج اللوتو اللبناني

9	28	26	22	20	11	2

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1785 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 2 - 11 - 20 - 22 - 26 - 28
الرقم الإضافي: 9
■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**
- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0 ل.ل.
■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مع الرقم الإضافي):**
- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0
■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 50,287,410 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 34 شبكة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 1,479,041 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 50,287,410 ل.ل
- عدد الشبكات الرابحة: 1,183 شبكة.
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 42,508 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 131,008,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 16,376 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 2,247,309,461 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الثانية والمنقولة للسحب المقبل: 47,642,673 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1785 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 53976
■ **الجائزة الأولى**
- قيمة الجوائز الإجمالية: 34,990,049 ل.ل.
- عدد الأوراق الرابحة: 1
- الجائزة الإفرادية: 34,990,049 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 3976.**
- الجائزة الإفرادية: 450,000 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 976.**
- الجائزة الإفرادية: 45,000 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 76.**
- الجائزة الإفرادية: 4,000 ل.ل.
المبالغ المتراكمة للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 984 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 814
● يومية أربعة: 6276
● يومية خمسة: 03654

استراحة

كلمات متقاطعة 3356

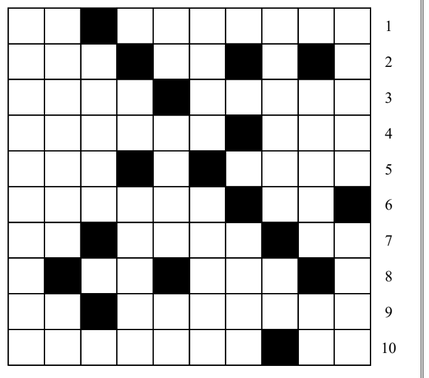

أفقيا

1- خزانة خشبية كانت تُحفظ فيها الأطعمة – للتاوه – 2- أبو الأب أو الأم – إمارة عربية – 3- ملك يهودا حارب عبادة الأوثان وجدّد هيكل سليمان – عاصمة أفريقية – 4- تحيّر من شدة الحب – ماركة الات كهربائية – 5- قطعة متجمعة ومرتفعة من تراب أو رمل – فزع وخاف – 6- نوتة موسيقية – غير المعروف والمألوف وليس من البلد – 7- عيب – يهرب من بلاده الى الخارج لأمر سياسي – برفقة وبمعيّة – 8- أداة شرط وتوكيد – خاصتي وملكي – 9- وكالة أنباء روسية – إله وخالق – 10- مقياس أرضي – باخرة ركاب إنكليزية غمالقة غرقت أوائل القرن الماضي

عمودياً

1- خزانة داخل جدران الغرف بلا باب تغطيها ستارة توضع فيها فرش النوم واللحف والمخدات عرفها اللبناني في البيوت القديمة – وكالة أنباء عربية – 2- نوّحت وصرّخت المرأة – ورك – 3- تفرّق ونبعثر الماء عليهما – للتأفف – 4- يفارق الحياة – 5- شكيمة ومقود الحصان – الطبيب – 6- من أعضاء الجسد – معظم الماء – متشابهان – 7- للتفسير – إسم أطلق قديماً على المناطق الممتدة بين الرين والألب والمتوسط والبيرينه والأطلسي – 8- طبيب بالأجنبية – 9- خليل الله وأبو المؤمنين – سقي – 10- من الأماكن الأثرية الرومانية الهامة في لبنان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فرانز شوبرت – 2- مونتاريو – 3- داس – داتسون – 4- بن – ميت – 5- نقانق – كلا – 6- اربد – م م – لب – 7- نيحا – جدي – 8- فن – لم – سمير – 9- وبر – أوجيرو – 10- شيخ العقل

عمودياً

1- فردينان فوش – 2- أنقر – نبي – 3- أمس – ابن – رخ – 4- نو – منديل – 5- زنديق – حمّال – 6- شنات – ما – وع – 7- وات – كم – سجّق – 8- برسيل – جميل – 9- ربو – الدير – 10- تونس – بيروت

sudoku 3356

2				3				
	3					5		1
	4		9	5	7		8	
7			2	8	5			
4		2				7		8
			4	7	3			9
			3	6	8		7	
5		8					2	
	7			1				4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3355

3	7	6	1	9	8	4	2	5
5	1	2	4	6	7	3	8	9
9	4	8	5	3	2	7	1	6
8	5	4	6	7	3	2	9	1
6	2	1	9	5	4	8	7	3
7	3	9	8	2	1	5	6	4
1	9	7	3	8	5	6	4	2
4	8	5	2	1	6	9	3	7
2	6	3	7	4	9	1	5	8

مشاهير 3356

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سياسي بارز وزعيم روحي للهند (1869-1948) قاوم الإحتلال الإنكليزي بالطرق السلمية بعيداً عن العنف واذت جهوده الى إستقلال البلاد

7+8+9+6 = عاصمتها أكرا ■ 1+11+3+5 = حمام بزي ■ 4+2+10+1 = تهدّ الحائط

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: جوليوس روتير

إعلانات رسمية

إعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا
في المعاملة رقم 653/ 2018
طالب التنفيذ: بيت التمويل العربي ش.م.ل. وكيله المحامي عارف العارف
المنفذ عليه: محمود عدنان عيتاني
وكيله الاستاذ حسان منيمنة
السند التنفيذي: سندات بقيمة 236240/د.أ. عدا اللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2017/12/7 - تاريخ تسجيله: 2017/12/21
المطروح للبيع: 2400 سهم من العقار 1475/4 حارة حريك:
مستدوع - طابق سفلي ثاني حق مختلف خاضع لنظام ملكية الطوابق
- يشترك ملكية الحقين المختلفين 1 و3 و3 A وفي كل ما ورد عليها - تأمين كامل العقار رضائي درجة اولى مع حق التحويل حسب شروط العقد الدائن بيت التمويل العربي ش.م.ل. (مصرف اسلامي).
مساحته: 470/م2 تقريباً.
التخمين: /235000/د.أ. الطرح بعد التخفيض 10% و10% و10% و5% 97649,55/د.أ.
تاريخ ومكان المزايدة:
وقد تحدد موعد المزايدة نهار الجمعة الواقع في 2020/2/21 الساعة العاشرة صباحاً أمام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا المبنى الجديد.
شروط البيع: فعلى الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع مبلغ موازٍ لثمن الطرح في صندوق الخزينة او مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا او تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة كما عليه وخلال ثلاثة ايام من قرار الاحالة ابداع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة بالعشر على مسؤوليته كما عليه وخلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
رئيس قلم تنفيذ بعبدا

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين رودني داكسيان وريشار السمرا المستدعى ضده جمال عبد الساتر نقيب والمجهول محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2020/1337 المقامة من نسيب ميشال بستاني بموضوع ازالة شيوع على العقار رقم 291 الدكرمان والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم ابلاغ بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان عن إجراء مناقصة عمومية
في تمام الساعة التاسعة من يوم الخميس الواقع فيه 2020/1/23 والعشرون من شهر كانون الثاني عام 2020، يجري مجلس الجنوب مناقصة عمومية، لتلزيم أشغال تشغيل وصيانة مشروع مياه عين الزرقا والمنشآت التابعة له - قضاء: البقاع الغربي على أساس تقديم اسعار.
يمكن للمتعهدين المصنفين بالدرجة الأولى لاشغال مائية والراغبين بالاشتراك في المناقصة الحضور الى الادارة اثناء الدوام الرسمي للحصول على الملف الكامل للاشغال لدى مصلحة الديوان بعد تسديد ثمن الملف.
ترسل العروض بالبريد المضمون او تسلم باليد على ان تصل وتسجل في قلم المدير العام لمجلس الجنوب قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لاجراء المناقصة.
رئيس مجلس الجنوب
قبلان قبلان
التكليف 69

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
غرفة الرئيس مريانا عناني
يبلغ إلى المنفذ عليه: جيلداس موريس ماري جوزف بلانش المجهول محل الإقامة.
عملاً باحكام المادة 409 أصول محاكمات مدنية تعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2019/649 إنذاراً تنفيذياً موجهاً إليكم من طالب التنفيذ عائدة حسين مقش، وناتجاً عن طلب تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الشرعية الجعفرية، قرار رقم 2018/416، تاريخ 2019/5/6، وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار التنفيذي والاوراق المرفقة به، علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان، وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الاعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت، وبصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار التنفيذي البالغة خمسة أيام، الى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الاخيرة.
في 2020/1/14
مأمور تنفيذ بيروت
أحمد كلوت

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب محمد رياض يزبك لموكل موكله علي أحمد زريق سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 110 حوش الرافقة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب مصطفى محمد كركلي لموكله مورث موكله دولة حسين التوبتي سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 164 قصرنبا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب علي اسماعيل رباح بصفته وكيلاً سندات تمليك بدل ضائع بحصص حسين وعباس وأحمد ومحمد أولاد فياض مانع شريف بالعقار 2740 اليمونة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب علي زلفو شريف لمورث موكله رضا محمد علي ابراهيم شريف سند تمليك بدل ضائع بالعقار 1476 اليمونة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب فراس رضوان وهبة لمورث موكله ديب محمد سعيد جاري سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 4587 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلبت لنى زاهر سليمان لنفسها سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 814 بدنايل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب لمى زاهر سليمان لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 814 بدنايل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

تصحيح خطأ
ورد خطأ في الإعلان رقم 1578 بالعدد 3955 بأن موعد المزاد نهار الإثنين والصحيح هو الأربعاء 2020/2/26.

مأمور التنفيذ

إعلان قضائي
صادر عن محكمة الإفلاس في جبل لبنان
بتاريخ 2019/12/17 اعلنت محكمة الإفلاس في جبل لبنان برئاسة القاضي هالة الحجار وعضوية كل من القاضيين المكلف بأمن الحجار وديانا شريم، شهر إفلاس شركة حداد غروب ش.م.م. محددة بداية توقف هذه الأخيرة عن الدفع بتاريخ 2018/6/17، وتعيين عضو المحكمة القاضي ديانا شريم قاضياً مشرفاً على التفليسة والمحامية زينة منذر وكيلا لها.
فعلى الدائنين وأصحاب الحقوق التقدم بطلبات إثبات ديونهم خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر لدى مكتب وكيلة التفليسة الكائن في بيروت، كركول الدروز، شارع الاستقلال، بناية عبدالخالق، الطابق الرابع، هاتف: 03896406 - 01360934.
رئيسة القلم
السيدة جمانة المصري عويدات

إعلان
بتاريخ 2020/1/7 وبناء للطلب تقرر شطب قيد مؤسسة التاجر عباس عبد المطلب السيد من قيود السجل التجاري في صيدا وهي مسجله برقم 9786/عام 3582/خاص تحت الأسم التجاري مؤسسة عباس عبد المطلب السيد للتجارة العامة والتعهدات ومركزها في برجا العقار رقم 2160 ملك السيد ورقمه المالي 175606.
ولكل ذي مصلحة الاعتراض ضمن مهلة عشرة أيام
أمين السجل التجاري في الجنوب
منى أحمد شبو

إعلان
نشر فقرة حكمية
تدعو محكمة الغرفة الابتدائية الاولى في البقاع - زحلة برئاسة القاضي وسيم الحجار المستدعى ضدها مريم جرجس خليفة
المقيمة سابقاً في خربة قنافار والمجهولة محل الاقامة حالياً للحضور شخصياً او بواسطة من ينوب عنها قانوناً الى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحكم برقم 2019/161 بالاستدعاء المقدم من المستدعي مالك فايز عبود بوكالة المحامي جوزيف بوتوما المسجلة لدينا برقم أساس 2018/615 تاريخ الورود 2018/9/24.
مضمون الحكم:
أولاً: باعتبار العقار رقم /2043/ خربة قنافار العقارية غير قابل للقسمة عيناً بين الشركاء مالك فايز عبود والمستدعى ضدهما مريم جرجس خليفة ولطيفة دبب خليفة.
وطرحه بالمزاد العلني للعموم وفقاً للثمن المحدد من قبل الخبير المهندس علي محمد شمس الدين بموجب تقريره بتاريخ 2019/5/30 والبالغ 26,415/د.أ. (ستة وعشرون الف واربع مئة وخمس عشر دولار أميركي) وعلى ان يعتمد هذا الثمن اساساً للطرح في المزايدة الاولى وان يوزع الثمن بالنتيجة على الشركاء بنسبة حصة كل منهم في العقار.
ثانياً: رد جميع الادلاءات الزائدة او المخالفة.
ثالثاً: بتضمين فرقاء النزاع الرسوم والنفقات كل بنسبة حصته في العقار وشطب اشارة الاستدعاء الراهن رقم 2018/615 عن الصحيفة العينية للعقار رقم /2043/ من منطقة خربة قنافار العقارية.
وللمستدعى ضدها مهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر أخر إعلان.
رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان صادر عن محكمة زغرتا المدنية
الناظرة بالدعاوى العقارية
غرفة الرئيس انطانيوس الحايك
رقم 740/ 2020
الى طوني رزق داغر من بشنين أصلاً ومجهول محل الإقامة حالياً
تدعوك هذه المحكمة لاستلام الإستحضار ومرفقاته بالدعوى العقارية المتكونة بين المدعي وسام يمين ضد المدعى عليهما خوسيه لويس نعيم يمين وطوني رزق داغر وذلك بالزامهما بتسجيل 600 سهماً في العقار رقم /152/ من منطقة بشنين العقارية وذلك مهلة 15 يوم مهلة تبليغ الاستحضار وعشرون يوماً مهلة اللصق والنشر ليصار الى متابعة الإجراءات وفقاً للأصول.
الكاتب
طنوس بو عيسى

إنذار
صادر عن دائرة تنفيذ حلبا
القاضي طارق صادق
رقم المعاملة: 2083/ 2019
المنفذ: المحامي خليل نعمة
المنفذ عليهما: جرجس وزينة يوسف حافظ - مجهولي الإقامة
إن هذه الدائرة تدعوكما للحضور إليها أو ارسال وكيل قانوني من قبلكما بموجب سند توكيل قانوني لاستلام الانذار التنفيذي موضوع الحكم الصادر عن القاضي المنفرد المدني في حلبا بتاريخ 2019/6/18 برقم 157 والقاضي بالزامكما بتسجيل أسهمكما البالغ عددها 250 سهماً في العقار رقم 317 من منطقة السمونية العقارية على اسم مورث المدعي المرحوم عبد الله خليل نعمة في السجل العقاري لتنفيذاً لإقرار البيع المؤرخ في 1954/3/27 وبتضمينكما النفقات القانونية كافة وذلك في مهلة خمسة أيام من تاريخ الانذار وعشرين يوماً من تاريخ النشر، وإذا لم تحضرا ولم ترسلا وكيل قانوني من قبلكما فان المهلة المحددة اعلاه يثابر بالتنفيذ وفقاً للاصول القانونية ويجري إبلاغكما جميع الأوراق بواسطة رئيس القلم.
مأمور التنفيذ
بيار السكاف

تبليغ للنشر
إلى إيناس فنتزل ينبغي حضورك الى غرفة القاضي الشيخ حسن عبدالله بالدعوى المتكونة بينك وبين احمد خليل خليل رقم اساس 340 بمادة إثبات طلاق بتاريخ 2019/12/16 أو إرسال وكيل عنك وفي حال تخلفك عن الحضور يعتبر قلم المحكمة مقاماً مختاراً لك حتى صدور الحكم القطعي.
رئيس قلم
محكمة صور الشرعية الجعفرية
الشيخ محسن بغدادي

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
ينفذ البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. بوجه حبيب حبشي وجان زغيب ومارون زغيب وسيمون زغيب وشركة اغروفوكس ش.م.ل. بالمعاملة 2014/455 عقد قرض وكفالات وشهادة قيد تأمين واتفاقية فتح حساب ومحضر عقد تأمين وبيان تفصيلي لقرض مدعوم تحصيلاً لمبلغ 064,83 628 1/ د.أ. عدا الفوائد والرسوم ولدين المقرر اشراكه دائني سكر البالغ 500/ 000/ د.أ. ولطالب الإشتراك سرادار بنك ش.م.ل. البالغ 278/ 128 2/ د.أ. عدا الفوائد واللواحق.
يجري التنفيذ:
على 1200 سهم حصة حبيب حبشي في العقار 790/ الصفرا مساحته 5185 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية قطعة ارض مشجرة ليمون ومختلف ضمنها خربة بيت وخزان يعلوه غرفة للموتور بالمحضر الفني رقم 1970/12/28/537، وبالكشف تبين انه يقع في محلة الوادي وتبين وجود بناء قيد الانشاء يحتوي على خمس بلوكات موزعة ومرقمة يمر بينها طرقات قسم منفذ ومزفت وقسم غير منفذ، كل بلوك مؤلف من سفلي ثاني وسفلي أول وأرضي أول.
البلوك A:
- سفلي ثاني معد مواقف.
- سفلي اول مؤلف من 4 شقق بمساحات مختلفة مبلطة مع وجود تغيير عن خرائط الترخيص.
- طابق ارضي تحت مستوى الطريق يحتوي على 4 شقق البلاط منفذ.
- طابق اول بمستوى الطريق يحتوي على 3 شقق مبلطة.
البلوك B:
- سفلي ثاني معد موقف للسيارات.
- سفلي اول يحتوي على شقتين قيد الانجاز.
- طابق ارضي في المدخل مبلط غرانيت يحتوي على شقتين مقفلتين وهي مباعة.
- طابق اول يوجد شقتين مقفلتين.
البلوك C:
- سفلي ثاني معد مواقف للسيارات ما زال على البأطون والدرج ما زال على الباطون.
- طابق سفلي اول وطابق ارضي كل طابق يحتوي على شقتين غير مبلطتين.
- طابق اول قيد الانجاز.
البلوك D:
- سفلي ثاني معد موقف للسيارات.
- سفلي اول مؤلف من شقتين تبليطهما.
- ارضي يحتوي على شقتين واحدة مقفلة وأخرى مبلطة سيراميك.
- طابق اول فوق مستوى الطريق يحتوي على شقتين احدهما مقفلة والثانية مبلطة.
البلوك E:
- سفلي ثاني معد موقف للسيارات ما زال على الباطون.
- سفلي اول مردوم يحتوي على شقتين قيد الانجاز احدها مبلطة.
- طابق اول يحتوي على شقتين قيد الانجاز أعيد للاستكمال.
- اشارة احتياطية لمدة شهر باتفاقية بيع الشقة غير المنجزة الواقعة في الجهة الغربية من طابق الأعمدة في البناء لمصلحة ايلي اميل شديد منظمة لدى كاتب عدل جورة الترمس زينا القاصوف 2013/1106 بملفه.
- بدل تخمين 600 سهم حصة جورج شديد في العقار رقم 722/ بقاق الدين 114412/د.أ. أو ما يعادله بالعملة الوطنية.
- اشارة قيد احتياطي بورود عقد بيع سمير حرفوش سندات ومحضر عقد وشهادة تأمين واتفاقية فتح حساب وكشوفات حساب واندار تحصيلاً لمبلغ 21,273,43/ د.أ. اضافة الى الفوائد والرسوم.
ويجري التنفيذ على القسم 17 من العقار 1671/حارة صخر مساحته 210 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية، مدخل وصالون وسفرة ومطبخ وثلاث غرف وغرفة سهرة واربع حمامات غسيل طابق رابع وبالكشف تبين انه مؤلف من صالون وسفرة وشرفة مقفلة بزجاج Curtains البلاط رخام مع وجود ديكور في السقف والجدران بلاط الغرف الاربعة موزاييك بلاط المطبخ والحمامات سيراميك شرفة احدى الغرف مقفلة بزجاج والومنيوم وكذلك شرفة المطبخ المجلى غرانيت بني وله خزائن خشبية ومسابيك وله دفع من حديد والابواب الداخلية الرئيسية مسابيك.
- تاريخ قرار الحجز 2014/6/16 وتاريخ تسجيله 2018/3/20
- اشارة تأمين درجة اولى لصالح البنك اللبناني الفرنسي بقيمة /63659/د.أ.
- اشارة تأمين درجة ثانية لصالح البنك اللبناني الفرنسي بقيمة /25000/د.أ..
- بدل تخمين القسم 17/1671 حارة صخر /231000/د.أ. وبدل طرحه /138600/د.أ.
يجري البيع يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/2/18 الساعة 11:00 في قاعة محكمة كسروان. للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للقسم موضوع المزايدة.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
تنفذ ليندا وكلوديت وعائدة سباجي بالمعاملة 2019/48 بوجه منصور سباجي وورثة جان سباجي وهم جومانا مسعود صليبي وجوال وجان لوي ولايل وليونيل جان سباجي قرار محكمة الاستئناف المدنية في جبل لبنان الغرفة الثالثة عشرة رقم 2017/77 تاريخ 2017/3/28 ازالة شيوع في العقار رقم 992/درعون مساحته 363 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية قطعة ارض ضمنها بناء مؤلف من طابقين سفلي يحتوي على ثلاث غرف ودار وطابق بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للقسم موضوع المزايدة.
- الطابق الاسفلي له درج باطون يؤدي الى فسحة مسقوفة بلاطها موزاييك، والى غرفة جلوس مكسوة موكيت وغرفة نوم مكسوة موكيت ومطبخ قديم العهد المجلى رخام رمادي قديم وحمام بورسلان قديم وسفرة وصالون وغرفة نوم بلاط موزاييك ومن غرفة النوم الى فسحة سماوية بلاطها شحن ومنها درج يؤدي الى طريق الرجل كما يوجد حديقة صغيرة ضمنها أشجار مثمرة مساحة هذا الطابق 130 م.م.
- الطابق الارضي له مدخلين عبر درجين الاول يؤدي الى الصالون والثاني الى المطبخ وهذا الطابق مؤلف من صالونين وسفرة وغرفتي نوم وحمام ومطبخ البلاط موزاييك وفي غرفة الطعام باركيه وبلاط المطبخ سيراميك وبورسلان والمجلى غرانيت وله خزائن وأمام الصالون شركة وأمام احدى الغرف شركة كما يوجد في كلي الطابقين مغسلة خارج الحمام مع وجود دفاعات حديد على الشبابيك وأباجور كما إن مساحة الطابق الارضي 130 م.م.
- اشارة قيد احتياطي بورود عقد بيع على حصة جان سباجي لمصلحة منصور سباجي أعيد لاستكمال النواقص.
- اشارة دعوى صادرة عن المحكمة الابتدائية في المتن رقم 2013/3422.
- تاريخ محضر الوصف 2019/6/14 وتاريخ تسجيله 2019/6/18.
- بدل تخمين وطرح العقار 992/درعون 260000/د.أ. أو ما يعادله بالعملة الوطنية.
يجري البيع يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/2/18 الساعة 11:00 في قاعة محكمة كسروان. للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للقسم موضوع المزايدة.
- تاريخ قرار الحجز: 2015/5/13 وتاريخ تسجيله: 2015/5/21.
بدل تخمين القسم 245/1997 ذوق مصبح /205000/د.أ. وبدل طرحه /123000/د.أ. أو ما يعادله بالعملة الوطنية.
يجري البيع يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/3/10 الساعة 11:00 قبل الظهر في قاعة محكمة كسروان. للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للقسم موضوع المزايدة.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
ينفذ بنك عوده ش.م.ل. بالمعاملة 2018/1425 بوجه كريم عبد الساتر كفروني عقد قرض شخصي وكشف حساب تحصيلاً لمبلغ /13300/د.أ. اضافة الى الفوائد واللواحق
ويجري التنفيذ على القسم 15 من العقار 544/غادير مساحته 98 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مدخل وصالون وطعام ومطبخ وممران وحمامات وغرفتان وشرفات طابق خامس.
وبالكشف تبين ان الواقع مطابق للافادة العقارية البلاط الرئيسي رخام ع بلاط شرفة الصالون، المنجور الخارجي الومنيوم اسود مع مونوبلوك بلاط المطبخ والحمامين وغرفتي النوم والمر سيراميك المجلى غرانيت وله خزائن خشبية والممر الثاني رخام لكل غرفة نوم شرفتها الخاصة واحدى الشرف مقفلة بزجاج والومنيوم وللمطبخ شرفة صغيرة. الباب الرئيسي خشب مسابيف والباب الداخلي بين المدخل والصالون خشب مع زجاج.
- تاريخ قرار الحجز 2018/8/30 وتاريخ تسجيله: 2018/9/4.
بدل تخمين القسم 15/544 غادير 85750/د.أ.
وبدل طرحه: /51450/د.أ. او ما يعادله بالعملة الوطنية.
يجري البيع يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/4/14 الساعة 11:00 قبل الظهر في قاعة محكمة كسروان. للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للقسم موضوع المزايدة.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
ينفذ بنك الامارات ولبنان ش.م.ل. بالمعاملة 2015/717 بوجه رمزي جورج مطر مكرزل وجورج يوسف مطر مكرزل والمفلسة شركة ديجيتال برينتنغ سنتر ش.م.م. وشركة زيروكس برنس سنتر ش.م.م. عقد فتح اعتماد وصكي كفالة موثوق بتامينات عقارية وكشفي حساب تحصيلاً لمبلغ 1316597384,26/د.أ. 802875,55/د.أ. اضافة الى الفوائد واللواحق.
ويجري التنفيذ على القسم 245/1997 وذوق مصبح مساحته 41 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية دار ضمنه مطبخ وحمام وشرفة. وبالكشف تبين ان الواقع مطابق للافادة العقارية، البلاط سيراميك والحمام والدور والباب باركيه، المجلى ستانلس مع خزائن درفتين تحت المجلى واربعة درف فوقها والمجلى مع جارورين واجهة الومنيوم مع منخل - خزائن خشبية في المدخل والمغسلة انكاستري والجدران مطلية باللون الأحمر والأسود ويقع في مجمع السيوار في الطابق الرابع بلوك A.
- تاريخ قرار الحجز: 2015/5/13 وتاريخ تسجيله: 2015/5/21.
بدل تخمين القسم 245/1997 ذوق مصبح /205000/د.أ. وبدل طرحه /123000/د.أ. أو ما يعادله بالعملة الوطنية.
يجري البيع يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/3/10 الساعة 11:00 قبل الظهر في قاعة محكمة كسروان. للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للقسم موضوع المزايدة.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
ينفذ البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. بالمعاملة 2013/619 بوجه وسام 2016/380 بوجه سليم رينه كعدو معوض ورينه رينيه كعدو معوض سندات وكفالة وعقد تأمين وشهادة قيد تأمين وكشف حساب وعقد حامل بطاقة فيزا تحصيلاً لمبلغ /52182/د.أ. ومبلغ /4818/د.أ. عدا الفوائد واللواحق ويجري التنفيذ على القسم 12/3467 A غزير مساحته /200/ م.م. ومساحة الشاحط مع الدراس /172/م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مدخل وخلاء وصالونين وغرفة طعام ومطبخ وخادمة مع منافع وموزع يؤدي الى 3 غرف وحمامات وشرفات طابق اول.
وبالكشف تبين انه يقع في نفس بناء بنك انترکونتيننتال مطابق للافادة العقارية البلاط الرئيسي رخام اما الغرف باركيه المطبخ والحمامات سيراميك سقف شرفة الدار مستعار شرفة المطبخ مقفلة بزجاج واحدى الغرف ماستر ضمنها حمام يوجد مكيف مركزي في الصالونين والسفرة وهو مجهز بشوفاج يوجد جفصين في الصالونين والمدخل كما يوجد ديكور في جدران الغرف والمر امام الشاحط بلاطه سيراميك مع التراس التابع له يستعمل غرفة نوم اما درابزين التراس زجاج.
تاريخ قرار الحجز 2016/6/8 وتاريخ تسجيله 2016/6/9
بدل تخمين القسم 12/3467 A غزير 545125/د.أ. وبدل طرحه /327075/د.أ. يجري البيع يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/2/11 الساعة 11 قبل الظهر في قاعة محكمة كسروان. للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للقسم موضوع المزايدة.
رئيس القلم
ناديا صليبي

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
ينفذ ميلاد يوسف فندي بالمعاملة 2014/1001 بوجه جورج الياس شديد سندات تحصيلاً لمبلغ /30000/د.أ. أو ما يعادله بالعملة الوطنية.
ويجري التنفيذ على 600 سهم حصة جورج الياس شديد في العقار /722/ بقاق الدين مساحته 511 م.م. بموجب الافادة العقارية (وفق دفتر الشروط).
- تاريخ قرار الحجز 2016/3/3 وتاريخ تسجيله 2016/3/8
- مخالفة بناء بكتاب المكتب الفني 2006/3173
- قيد احتياطي بعقد تامين درجة أولى على حصة بسام شديد لمصلحة ايلي بو زردان أعيد للاستكمال.
- اشارة احتياطية لمدة شهر باتفاقية بيع الشقة غير المنجزة الواقعة في الجهة الغربية من طابق الأعمدة في البناء لمصلحة ايلي اميل شديد منظمة لدى كاتب عدل جورة الترمس زينا القاصوف 2013/1106 بملفه.
- بدل تخمين 600 سهم حصة جورج شديد في العقار رقم 722/ بقاق الدين 114412/د.أ. أو ما يعادله بالعملة الوطنية.
يجري البيع يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/2/18 الساعة 11:00 في قاعة محكمة كسروان. للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للقسم موضوع المزايدة.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
ينفذ البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. بالمعاملة 2018/717 بوجه رمزي جورج مطر مكرزل وجورج يوسف مطر مكرزل والمفلسة شركة ديجيتال برينتنغ سنتر ش.م.م. وشركة زيروكس برنس سنتر ش.م.م. عقد فتح اعتماد وصكي كفالة موثوق بتامينات عقارية وكشفي حساب تحصيلاً لمبلغ 320309,25/د.أ. عدا الفائدة واللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2018/12/8 - 2016.
تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2016/12/31.
المطروح للبيع: 1200 سهماً في العقار /3418/ قرنة شهوان خاصة أنطوان فغالي، قطعة ارض سليخ بعل ضمنها أشجار حرجية وهي منحدرة، مساحته 1111/م2 يحده غربا /2285/ شرقا /3528/ شمالاً طريق عام و/3530/ جنوباً /1283/، ضمت العقارات /3420/ و/3421/ و/3422/ و/3428/ و/3429/ و/3430/ الى هذا العقار واصبحوا عقاراً واحداً يحمل الرقم اعلاه وأصبحت محتوياته قطعة ارض، افرز عن هذا العقار عشرة قطع من رقم /3528/ الى /3537/ وما بقي منه أحتفظ برقمه ومحتوياته بالمحضر الفني رقم 84/439 بملفه /1282/، ضمّ العقار /3547/ الى هذا العقار وأصبحا عقاراً واحداً يحمل الرقم اعلاه واحتفظ برقمه ومحتوياته ومساحته كما هي بجانبه بالمحضر الفني 84/439، اظهرت حدود هذا العقار وفقاً لخريطة أمانة المساحة ولا يوجد تجاوز وذلك بالمحضر الفني إضبارة رقم 1110/ 2005، يشترك بملكية الطريق الخاص رقم /3417/، تأمين على 1200 سهماً حصة انطوان فغالي درجة اولى لمصلحة منير فاخوري لقاء مبلغ /210000/د.أ.، رسوم شرفية تحسين بالمرسوم 95/7751، تعهد من المالكين بالتنازل عن اية حقوق تعود لهم من التعويض عن المنشات الواقعة ضمن تراجع الطريق العام من جراء توسيع الطريق المحاذي للعقار بما فيها هدم الانشاءات القائمة ضمن التراجع القانوني، حجز تنفيذي رقم 2015/317، محضر وصف رقم 40م/ 2017.
قيمة التخمين: /749925/ دولار أميركي.
قيمة الطرح بعد التخفيض: /404959,5/ دولار أميركي.
المزايدة: ستجري يوم الاربعاء الواقع فيه 2020/2/26 الساعة الحادية عشر صباحاً امام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن. فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوما دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5%.
رئيس القلم
زياد داغر

إعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ الدامور
القاضي ستيفاني الراسي
بالمعاملة التنفيذية 2018/2
طالب التنفيذ: بنك بيروت ش.م.ل. / وكيله المحامي وسام كرم
المنفذ عليهما: محمود اكرم نحاس
حياة المصري
الموضوع: عقد قرض سكني - قيمة الدين 108,079,432/ل.ل. عدا اللواحق.
تاريخ تبلغ الانذار بالنشر بتاريخ: 2018/4/18
تاريخ قرار الحجز: 2018/6/13 - تاريخ تسجيله 2018/7/5
تاريخ محضر وصف العقار: 2019/1/2
تاريخ تسجيله 2019/2/12
العقار المطروح للبيع: القسم 11/ من العقار /204/ سبلين
عبارة عن شقة سكنية مؤلفة من مدخل وصالون وطعام مفتوحين على بعضهما البعض وثلاث غرف نوم ومطبخ وحمام واحد كبير واربع شرفات واحدة منها مقفلة بالالمنيوم والزجاج وهي شرفة المطبخ، كما يوجد متخت فوق الحمام وهي تقع في الطابق الثالث - الجهة الشرقية من البناء الواقع في منطقة وادي الزينة في بلدة سبلين، تصل اليه عبر طريق معبّدة.
مساحته: 111 م2 تقريباً
التخمين: /125000/ دأميركي
بدل الطرح المقرر: /75000/ دأميركي
موعد المزايدة ومكانها: نهار الاربعاء الواقع في 2020/2/12 الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر امام رئيس دائرة تنفيذ الدامور.
شروط البيع: على الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ان يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ الدامور او مصرف مقبول قيمة الطرح المقرر وعليه اتخاذ محل اقامة له في ضمن نطاق هذه الدائرة اذا لم يكن له مقام فيها وعليه خلال ثلاثة ايام التي تلي الاحالة دفع الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من

فوتوغرافيا

إيفا سودارغيتي دويهي: «بيروت مدينة عارية» يحاصرها الإسمنت!

باحتوائه على حوالى 150 صورة، يتيح لنا «بيروت مدينة عارية» التنقّل السريع بين وجوه وزوايا وامكنة متعدّدة لمدينة واحدة. والكتاب هو تجربة بحث طويلة عنها من دون جدوى. نحن أمام تحوّلات كثيرة المَت بالعاصمة اللبنانية، وما زالت تطالها كل يوم: الحرب، وطفرة الأبنية الشاهقة، التفاوت الطبقي الصارخ، الأزمنة الكثيرة التي تظهر في مبنى واحد أحياناً. كتاب ترافق مع ثلاثة نصوص مهمة للكاتبة دومينيك إدّه، ولنقيب المهندسين جاد تابت عن تفتّت المدينة المديني والعمراني، وآخر للناشر الكسندر مدوّر

روان عز الدين

لا تصل الصور إلى حالة نهائيّة. ما إن تقع على لقطة، سرعان ما تشعر بأن هناك ما يهدّد ثباتها. هكذا هو المشهد في كتاب «بيروت مدينة عارية». يبقى في طور الاكتمال ولا يبلغه إطلاقاً حتى لدى الانتهاء من تصفّحه. تبني إيفا سودارغيتي دويهي (1988) صورتها على تشتّت المشهد المديني، وتضاربه، وتكسّره وحركة تبدّله السريعة في بيروت.

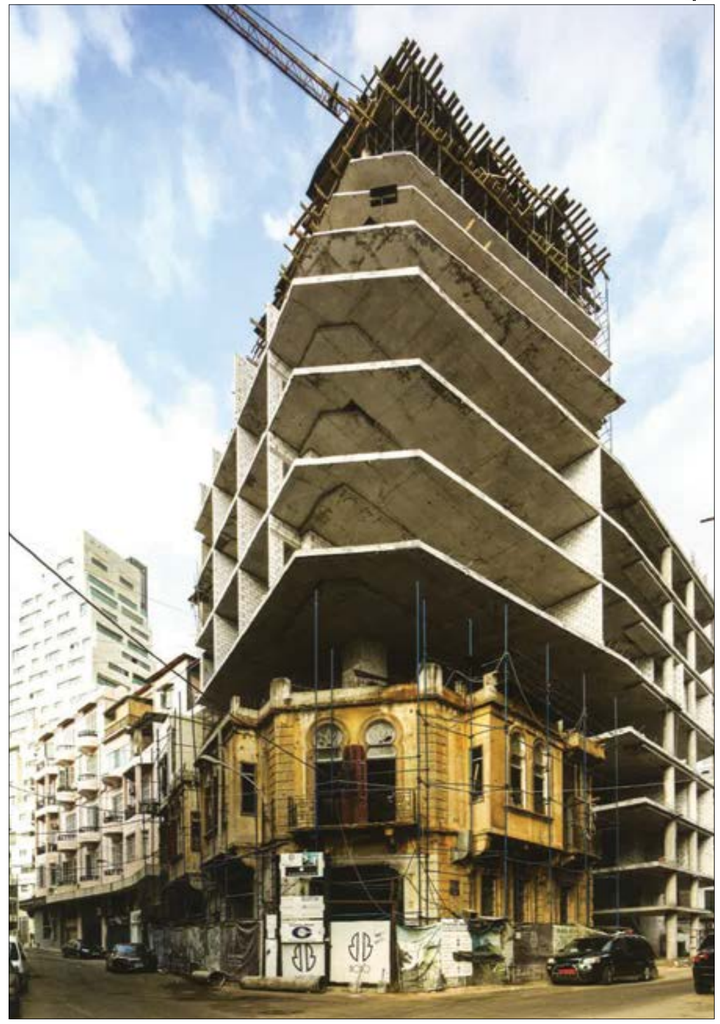

مار مخايل

هذا ما يصيب الصور بعدم استقرار، رغم أن الكاميرا تصل بلا مواربة إلى عناصر ثابتة باغلبها. مع ذلك، لا تفقد المصوّرة الليتوانية اللبنانية الأمل من وضع هذه المظاهر اللامتناهية ضمن سياقات محدّدة، تبدو كمنهجيّة لضبط الفوضى العمرانيّة والمدينية. منهجيّة تقوم على محاولة لتحديد سمات معيّنة للمدينة ستنتج عنها كميّة هائلة من الاقتراحات والمظاهر.

تتبع المصوّرة سياقات منظّمة، ترصد من خلالها المساحات الخضراء الضئيلة، المقابر، والأبنية القديمة والجديدة، تظهُر الجسور والشرفات والخيم البلاستيكية والورش. باحتوائه حوالى 150 صورة، يتيح لنا الكتاب التنقّل السريع والتقلّب بين وجوه وزوايا وامكنة متعدّدة لمدينة واحدة. الكتاب هو تجربة. تجربة بحث طويلة عنها. بعد أربعة فصول هي «نظرة عامّة»، و«قطع أثريّة»، و«أحياء»، و«مستقبل»، نصل إلى الصورة الأخيرة من الكتاب، من دون أن نكون قد عثرنا على أيّ وجه حقيقي لها باستثناء الإسمنت. الصور بأكملها تعزّز الاعتقاد بأن أيّ محاولة للتوصّل إلى شكل لبيروت، سيكون مصيرها الإخفاق، لأنها مدينة لا تكفّ عن التنكّر بهيئات مختلفة.

يحمل الكتاب اسم بيروت، لكن إيفا تطا المدينة من زاويتها الماديّة الملموسة. بالكاد تفلت عدستها من نطاق الهندسة المعماريّة التي درستها. ثمّة التصاق واضح بالأشكال، وبعناصر المدينة الثابتة والمتحرّكة، ضمن محاولة أشمل للخروج بأنماط من هذه الفوضى العارمة. باللغتين الإنكليزيّة والفرنسية، يفتتح الكتاب بثلاثة نصوص، أوّلها للكاتبة دومينيك إدّه بعنوان «مدينة غير قابلة للاختزال» تكتب فيه عن السمة الواقعية لصور سودارغيتي، فيما تستعيد مهمّة «وسط بيروت» التي دعت فيها ستة مصوّرين عالميين ولبنانيين بداية التسعينيات لتصوير وسط المدينة بعد الحرب. هناك أيضاً مقالة «اجزاء المدينة» لنقيب المهندسين جاد تابت عن تفتّت بيروت المديني والعمراني، ومقال «ذكريات الآن» للناشر الكسندر مدوّر.

لا تلتزم سودارغيتي بنطاق جغرافي واحد، بل توسّع لقطاتها شمالاً وجنوباً ومن كل الجهات، ما يتماهى عموماً مع غياب حدود واضحة لبؤرة تتضخّم بلا هوادة. تتوالد بسرعة، ولا تتكفئ إلا عند حدود المقابر. في بعض الصور، سنقبض على المدينة وهي تتمدّد إلى الجبال، أو تتدافع باتّجاه البحر. والبحر تحديداً تتقصّد إيفا تظهيره على أنه بقعة ضئيلة. نلمحه جسراً بين مبنيين، قابعاً تحت سطوة العمران. وحين يظهر كاملاً، يكون مكتسياً ألواناً عدّة أبرزها لون المجارير. تتخلّى إيفا منذ البداية عن أي فكرة مسبقة عن بيروت، تاركة للتصوير نفسه أن يكون أداة بحث في كل بقعة من المدينة. في كلّ الأحوال، فإنّ الانشغال الشكلي وفجاجته، يضعنا أمام سؤال أساسي حول ما قد يصنع مدينة بما يتجاوز ماديّتها؟ يُقال إن بيروت فيها سحر يصعب تجاهله. لكن المصوّرة لا تولي اهتماماً بتجميل الظاهر والتخفيف من وقعه عبر العناصر الفنّية مثل الضوء والظلال واللقطات الاستثنائية، بقدر ما تتفرّغ للواقع العاري وفق عنوان الكتاب. تبقى ملتصقة بالهمّ التوثيقي وحياديّته بما يجعل من بعض اللقطات مجرّد مسح عادي للظاهر أمامها، إلا أن عملها التوثيقي عموماً لا يخلو من تعليق مديني واضح، ومباشر أحياناً. أمام غياب وجوه الناس وحركتهم عن معظم اللقطات، يكتنز الهيكل الخارجي تحوّلات كثيرة المَت ببيروت، وما زالت تطالها كل يوم. الحرب، وطفرة الأبنية الشاهقة، التفاوت الطبقي الصارخ، الأزمان الكثيرة التي تظهر في مبنى واحد أحياناً.

يبدأ الكتاب بلقطات واسعة، وجويّة في القسم الأوّل. كادرات بعيدة يظهر فيها التضارب العام لبيروت. تطلّ إيفا على المدينة من البساتين القليلة المتبقيّة، ومن الجبال، وسطوح البنايات، والخيم البلاستيكية، مولية تقسيم المشهد وأبعاده أهميّة كبيرة. هكذا، فإن كلّ لقطة في هذا القسم تقوم على اشتباك ما: أبنية قديمة وجديدة، مساحات خضراء مقابل المساحات الإسمنتيّة. وغالباً ما ينتصر المشهد بأكمله للإسمنت الذي يظهر كعنصر مشترك بين معظم الصور، حتى حين تكون المواجهة بين الإسمنت والسماء. في اختيارها للكادرات، تحدّ إيفا من حضور السماء التي بالكاد تظهر، فيما تختفي تماماً أحياناً من مساحات تنبت فيها الأبنية والبيوت من كل بقعة. تخصّص المصوّرة قسم «قطع أثريّة» لأبنية بيروت. تصطاد أنماطاً مختلفة منها ضمن لقطات مقرّبة تشبه البورتريهات. تطالعنا أبنية قديمة، وورش في طور البناء، بيوت، عمارات تحمل ثقوب الحرب، أكواخ زينك، وأخرى تحمل أكثر من نمط عمراني بسبب إضافات وتعديلات ألحقت بها على مدى السنوات. وهنا، تتسلل عدستها إلى الجوانب الخلفية للأبنية التي تخفي تشوّهاً فجّاً. ضمن تخبّط المشهد العام، سنكون أمام تكسّر على نطاق أضيق في الأبنية. في لقطاتها الصارمة والمباشرة للأبنية، ثمّة خراب معيّن يصيب كلّاً منها، في ستائر الشرفات المرّقة وشرائط الكهرباء التي تهطل من كل مكان، حدائد تنتصب على جوانبها. تصل صورها في هذا القسم إلى نوع من التجريد الشكلاني للخطوط والأنماط. تجريد هندسي يظهر بفضل لقطاتها المقرّبة على عنصر بذاته كالجدران والنوافذ. وفي تتبعها للأشكال، تصوّر عواميد أثرية وقساطل وكتلاً حديدية ضخمة متروكة على جوانب الطريق والبؤر المهملة في لقطات تحمل طابعاً عبثياً، بينما تختنق مشاهد أخرى تحت الجسور. أوّل ما نقع عليه في قسم «أحياء» هي المقابر، بوصفها الأحياء الأكثر سكوناً وانتظاماً مقارنة بالأحياء السكنية المأهولة. يمكننا أن نتلمّس تعذّر وصول الكاميرا إلى البؤر التي تحمل أثراً أو حضوراً بشرياً، كما في بعض اللقطات العموديّة التي تنحدر من الأعلى إلى الأسفل، وتتقصّد فيها عدسة إيفا عيناً تطلّ من على شرفة لتنبش المخبّأ من المدينة. تطالعنا أحياء في الزوايا الخلفية مثل الشجر وخزّانات مياه ومزروعات قليلة وثياب معلّقة على الحبال وبعض الزوايا المختنقة بين أربعة أبنية. مع ذلك، لا يخلو القسم من صلافة المواد كالحديد والإسمنت في لقطات داكنة تماماً. وبتخصيصها المساحة الأضيق للقسم الأخير «مستقبل»، تظهّر إيفا المساحات الخضراء القليلة والأشجار التي كأنما تضع مكبراً أمام عينيها للعثور عليها. الأشجار محاصرة من كلّ الأمكنة. تظهر هشاشتها أمام الإسمنت، تماماً مثلما يبدو «مستقبل» بيروت.

> تبقى اللقطات ملتصقة بالهمّ التوثيقي وحياديّته الظاهرة

الضبية

برج حمود

التحويطة

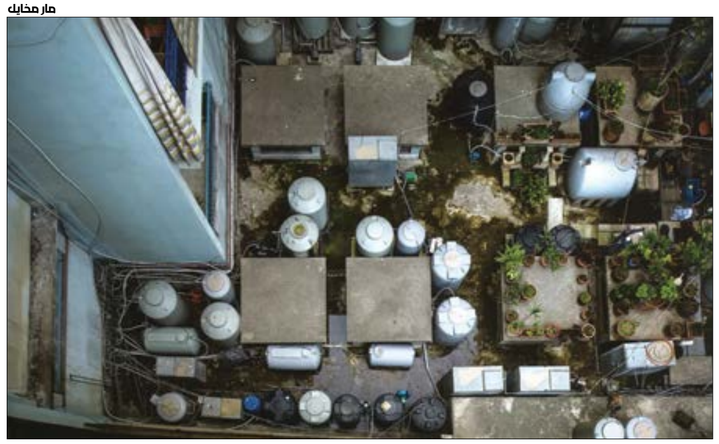

مار مخايل

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 17 كانون الثاني 2020 العدد 3957

الصحافة تدفع ضريبة الحرية

زينب حاوي

تعرّض عصام عبد الله (رويترز) لضرب مبرح أمس في «ثكنة الحلو»

يمكن تأريخ ليلة 14 كانون الثاني (يناير)، كمحطة لتحول الاحتجاجات أمام «مصرف لبنان»، إلى مسار آخر، اتّخذ من شارع «الحمرا» موئلاً له، حيث راح المحتجّون يحطمون واجهات المصارف الزجاجية والصرّافات الآلية. مسار جديد سجّل بعد تسعين يوماً من بدء الحراك الشعبي. محطة أعادت فرز قوى مشاركة في الحراك، ومعها جرّت وسائل الإعلام المحلية. في تلك الليلة، أشهرت lbci تغطية لا يمكن وصفها إلا بالمخجلة. بعد أسابيع من حملها «مشعل الثورة»، ها هي المحطة التي خرجت علينا بنفس تغييري داعم للاحتجاجات، تعيد حساباتها، عندما مسّ الأمر المنظومة المصرفية. أعلنت القناة انحيازها لقوى الأمن الداخلي التي لم توفّر جهداً في تلك الليلة لقمع ما يحصل في الشارع، أكان بإمطار المحتجين بوابل من القنابل المسيّلة للدموع، أو برشقهم بالحجارة واقتحام المقاهي والأماكن العامة وشنّ حملة اعتقالات عشوائية بحقّ روادها. المحطة التي وُصفت يوم الثلاثاء الفائت بـ«الليلة السوداء»، في مقدمة نشرة أخبارها أول من أمس، التقت في خطابها مع mtv التي حجبت التغطية الحيّة عما حصل في «ثكنة الحلو» أول من أمس، وأكملت برمجتها المعتادة، في إشارة واضحة إلى تعتيمها على المشهد الميداني، الذي يخصّ بالدرجة الأولى موقوفين على خلفية أحداث «الحمرا»، وبالتالي: المصارف. المحطة التي كانت قد نصّبت نفسها «معقل الثورة»، كشرت عن أنيابها في اليومين الماضيين. بعد اتّهامها عناصر من «حركة أمل»، و«حزب الله» بالضلوع في أحداث «الحمرا»، وصفت ما حصل هناك بـ «الغزوة» وقالت في مقدمة نشرة أخبارها أول من أمس، إنها فصلت بين سلمية الحراك وحضاريته من جهة وقباحة الطفيليات من جهة أخرى. وفي إطار مثير للسخرية، ربطت أحداث الشارع البيروتي بمحاولة «زكزكة الأميركيين من بوابة الردّ غير العسكري على مقتل سليماني»! وفي تقارير متفرقة (جيسي طراد)، تحدثت عن «شتائم وتعرّض للأملاك العامة وضرب عناصر قوى الأمن» وغيّبت الجزء الثاني من المشهد المتعلّق بالاستخدام المفرط للعنف تجاه المتظاهرين الذين وصفتهم بـ «المندسين»، و«مثيري الشغب». أضف إلى ذلك محاولتها تظهير رفض سكان «الحمرا» ما يحدث، عبر اختيار عينات من هناك تنتقد ما حصل، مقابل تقرير من المنطقة عينها لقناة lbci، أخرج شهادة لامرأة تسكن هناك، أيّدت عمليات التحطيم، ربطاً بما تتعرض له والبقية من عمليات إذلال في المصارف. إلى جانب الانقلاب الذي مارسته وسائل الإعلام، وتغيير خطابها نحو التصاق أكبر بالسلطة السياسية وبالمنظومة المالية الحاكمة، برز أول من أمس، مشهد لا يقلّ خطورة عمّا حدث في «الحمرا» في استخدام أساليب عنفية وميليشياوية. فقد شهد نهار الأربعاء، تجمعاً حاشداً أمام «ثكنة الحلو» للضغط في سبيل إطلاق المعتقلين داخله وقد سيقوا إليها على خلفية أحداث «الحمرا». لكن تجمهر عشرات المحتجين لم يمنع تكرار سيناريو سابق، بوتيرة عنفية أكبر، طالت المحتجّين والجسم الصحافي من مراسلين ومصوّرين. نال هؤلاء الحصة الأكبر، رغم إشهارهم بطاقاتهم الصحافية، وارتدائهم خوذاً تدل على مهنتهم. إلا أن البطش كان سيد الموقف. بعد محاولة القوى الأمنية الفاشلة حذف تسجيلات كاميرا المصوّر حسين بيضون (العربي الجديد) بعدما سيق داخل الثكنة العسكرية، كان بارزاً الاعتداء الوحشي على مصور «رويترز» عصام عبد الله، وإصابته في رأسه وتحطيم كاميرته، وعلى مصوّر «النهار» نبيل اسماعيل، وبعدها ليلاً على الأطقم الصحافية التي كانت أمام الثكنة لتوثيق الاشتباكات. تعرّض الزميل مروان طحطح ومصور «دايلي ستار» حسن شعبان لمضايقات من قِبل قوى الأمن وصلت إلى حد شتمهم ومنعهم من التصوير. كما نالت «الجديد» حصتها من خلال الاعتداء على فريقها المؤلّف من المراسل حسان الرفاعي، والمصوّر سمير العقدة. يروي الرفاعي لـ«الأخبار» كيف تم الاعتداء على المصوّر الخمسيني الذي أخذ يصرخ «راسي راسي»، ومحاولة إقفال عدسته. وبعدها دُفع الرفاعي أرضاً، فأصيب بتمزّق عضلي في كتفه. بحسب الرفاعي، كان يهمّ ملاحقة العنصر الأمني الذي قام بهذا الاعتداء وتصويره. لكن ذلك لم يحصل. اللافت هنا، وبحسب شهادات من كانوا حاضرين لحظة الاعتداء على الصحافيين، هو عدم التزام العناصر بأوامر الضباط واستكمالهم حفلات البطش بدون رادع، حتى وهم يعرفون أنّ ضحاياهم صحافيون ومصوّرون.

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

بلادٌ عظامي

أبراجُها عاليةٌ عاليةْ
وحيطانُ حظائرِها سميكةٌ ، صَمّاءُ،
وراسخة.
وأبوابُها (أبوابُ أقفاصِها) على دوامِ
الأزمنةِ والأحوال
مقفَلةٌ على ظلامٍ، أو مَختومَةٌ بظلامٍ، أو
مُشرَعةٌ على مَهَبِّ ظلام.
هي ذي: هي...
.. .. ..
فقط، لأنّها قِسمتي العادلةُ مِنَ الترابِ
واللّيل:
يُرضيني المقامُ فيها، ويُشقيني هجرُها.
وفقط، فقط، لأنّ مقبرةَ حياتي فيها:
أحرسها، وأخافُ عليها، و... أموتُ في
مَحبَّتها.
أبداً!... ما مِن سببٍ آخر.

2018/12/13

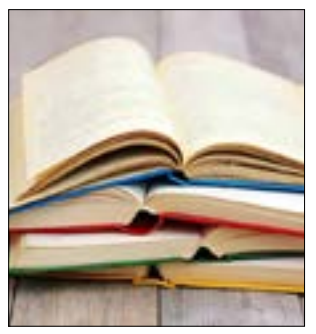

«الحركة الثقافية»: نداء إلى الكتّاب

بين 5 و15 آذار (مارس) المقبل، تنظّم «الحركة الثقافية ـ انطلياس» للسنة التاسعة والثلاثين «المهرجان اللبناني للكتاب»، الهادف إلى «نشر المعرفة وتوسيع آفاق الثقافة». في هذا السياق، ذكّرت الهيئة الإدارية في الحركة، في بيان، بأنّ «توقيع المؤلّفات» الصادرة حديثاً من الأنشطة الثقافية المرافقة للمهرجان التي تتيح للمؤلّف «فرصة اللقاء والتفاعل مع جمهور واسع من القرّاء». بغية تنظيم هذا النشاط وجدولة مواعيده، تمنّت الحركة على الكتّاب والمؤلّفين ودور النشر ذات الإصدارات الحديثة الاتصال بمكاتبها لحجز مواعيد التواقيع، في مهلة أقصاها 14 شباط (فبراير) 2020. (للاستعلام: 04/4040510)

عودة إلى عمّال «غندور» الثورة... ثورتكم!

ضمن عروضه الشهرية، يدعو «نادي السينما» في «بدايات»، يوم الخميس المقبل، إلى مشاهدة وثائقي «شعور أكبر من الحب» للمخرجة ماري جرمانوس سابا (الصورة). يتناول الوثائقي (2017) انتفاضة عمّال معمل غندور ومزارعي التبغ عام 1972، في محاولة لاستذكار تجربة شعبية مهمّشة أدّت في حينها إلى تعديل موادّ في قانون العمل. وبحسب صاحبته، العمل عبارة عن «تأمّل في الثورة والسينما وإمكاناتهما، في الماضي والحاضر».

عرض فيلم «شعور أكبر من الحب»: الخميس 23 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «رواق بيروت» (مار مخايل النهر). الدخول مجاني. للاستعلام: 81/715656

رحيل

«العذراء» أطفأت «الشاشة» ولم يبقَ إلا الحنين

ماجدة آخر رومانسيات الأبيض والأسود

عن عمر ناهز التاسعة والثمانين، رحلت الممثلة المصرية الكبيرة ماجدة الصباحي (الصورة) في منزلها في الدقّي. وُلدت عفاف علي الصباحي، الشهيرة بـ «ماجدة»، في طنطا في عام 1931، لأب موظّف في وزارة المواصلات. بدأت حياتها الفنية في الـ15 من عمرها، إلا أنّ انطلاقتها الحقيقية كانت في 1949 في فيلم «الناصح» للمخرج سيف الدين شوكت مع إسماعيل يس. تعدّ ماجدة من أبرز نجمات السينما العربية، تركت بصمة في كلاسيكيات السينما المصرية مع فنانين كبار منهم عبد الحليم حافظ وفريد الأطرش، كما نجحت في تقديم أدوار منّوعة بين الرومانسية والسياسية، لا سيّما في أفلام على شاكلة: «أين عمري» (1957 ـ إخراج أحمد ضياء الدين)، «المراهقات» (1961 ـ إخراج أحمد ضياء الدين)، «جميلة» (1958 ـ إخراج يوسف شاهين) الذي جسّدت فيه دور المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد و«بنات اليوم» (1957 ـ إخراج هنري بركات)، قبل أن تختفي عن الساحة الفنية قبل حوالى 26 عاماً بعد تقديم فيلم «ونسيت أنّي امرأة» لعاطف سالم. الفنانة التي لُقّبت بـ «عذراء الشاشة»، أسست شركة «أفلام ماجدة» للإنتاج التي أنجزت شرائط عدّة، أبرزها «هجرة الرسول» (1964 ـ إخراج إبراهيم عمارة). مثّلت الراحلة بلادها في مهرجانات عالمية وأسابيع أفلام دولية، فيما اختيرت عضواً في لجنة السينما في المجالس القومية المتخصّصة. حصلت على العديد من الجوائز من مهرجانات «دمشق» و«برلين» و«البندقية»، ونالت جائزة وزارة الثقافة والإرشاد. تزوّجت عام 1963 من الفنان إيهاب نافع الذي أنجبت منه ابنتها «غادة»، ولم تتزوّج بعد طلاقها منه.

تشيّع الجنازة اليوم بعد صلاة الجمعة من «مسجد الحصري» في مدينة 6 أكتوبر في الجيزة، على أن توارى في الثرى في مقابر العائلة.